

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية الحقــــــــــــــــوق
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمات الشرق الأوسط (القضية الفلسطينية نموذجا)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية
وإستراتيجية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
كبيش عبد الكريم

إعداد الطالبة:
بن جامع لمياء

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الجامعة	الصفة
د. لعجال محمد لمين	بسكرة	رئيسا
أ.د. كبيش عبد الكريم	قسنطينة	مشرفا ومقررا
د. فرحاتي عمر	بسكرة	ممتحنا
د. بوريش رياض	قسنطينة	ممتحنا

السنــــــــــــــــة الجامعيــــــــــــــــة
2010-2009

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: مفهوم الأزمة

الفرع الأول: تعريف الأزمة

الفرع الثاني: مفهوم الأزمة والمفاهيم المتقاربة

الفرع الثالث: تصنيف الأزمات

المطلب الثاني: إدارة الأزمات كآلية لتحقيق السلم العالمي

الفرع الأول: تتقيح لأهم تعاريف إدارة الأزمات

الفرع الثاني: مراحل إدارة الأزمات

المطلب الثالث: التأصيل النظري لاستراتيجيات إدارة الأزمات

الفرع الأول: تعريف الإستراتيجية

الفرع الثاني: مبادئ الإستراتيجية

الفرع الثالث: أنواع إستراتيجيات إدارة الأزمات

المبحث الثاني: آليات و وسائل الطرف الثالث لإدارة الأزمات

المطلب الأول: نماذج و صور تدخل الطرف الثالث لإدارة الأزمات

الفرع الأول: مفهوم و نماذج تدخل الطرف الثالث

الفرع الثاني: صور تدخل الطرف الثالث لإدارة الأزمات

المطلب الثاني: وسائل إدارة الأزمات من خلال النهج الوقائي

الفرع الأول: مفهوم و أنماط الدبلوماسية الوقائية

الفرع الثاني: وسائل ومهام الطرف الثالث لإدارة الأزمات

الفرع الثالث: آلية الإنذار المبكر كوسيلة للوقاية و إدارة الأزمات

المطلب الثالث: الوسائل الدبلوماسية و الإجراءات الاقتصادية المتبعة في مجال إدارة الأزمات

الفرع الأول: الوسائل الدبلوماسية لإدارة الأزمات

الفرع الثاني: الوسائل الاقتصادية لإدارة الأزمات

المبحث الثالث: مقاربات الإتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات

المطلب الأول: المقاربة المدنية لإدارة الأزمات

الفرع الأول: مفهوم الإدارة المدنية للأزمات

الفرع الثاني: مجالات الإدارة المدنية

المطلب الثاني: المقاربة الأوروبية العسكرية في مجال إدارة الأزمات

الفرع الأول : الحوار النظري لتفسير نموذج تدخل الاتحاد الأوروبي
الفرع الثاني : تطور القدرات العسكرية الأوروبية كآلية لتجسيد المقاربة العسكرية

الفصل الثاني: عوامل و محددات التحرك الأوروبي لإدارة أزمات الشرق الأوسط

المبحث الأول : الموقع الجيوسياسي لإقليم الشرق الأوسط

المطلب الأول: مفهوم الإقليم والمنظومة الفرعية

المطلب الثاني: مفهوم و تحديد اقليم الشرق الأوسط (المفهوم الأوروبي ، الأمريكي ، الإسرائيلي ،
العربي)

المطلب الثالث: أهمية و خصائص اقليم الشرق الأوسط

المبحث الثاني: عوامل الإهتمام الأوروبي بإقليم الشرق الأوسط

المطلب الأول : العوامل السياسية والأمنية

المطلب الثاني : العوامل الاقتصادية

المطلب الثالث : العوامل الحضارية و التاريخية

المبحث الثالث : محددات التحرك الأوروبي في ادارة أزمات الشرق الأوسط

المطلب الأول : صعوبة بلورة قرار موحد و سياسة خارجية مشتركة باتجاه المنطقة

الفرع الأول : مؤسسات اتخاذ القرار على مستوى الإتحاد الأوروبي

الفرع الثاني : آليات اتخاذ القرار على مستوى الإتحاد الأوروبي

الفرع الثالث : صعوبات بلورة سياسة خارجية مشتركة

المطلب الثاني : التأثير الأمريكي

الفرع الأول: اختلاف المصالح و الإستراتيجيات المطبقة في الشرق الأوسط

الفرع الثاني : التفوق العسكري الأمريكي

الفرع الثالث: تفاوت الإرتباط الأوروبي بالولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثالث: الدور الإسرائيلي

الفصل الثالث : القضية الفلسطينية كنموذج للإدارة الأوروبية في جانبها المدني

المبحث الأول : : تطور الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية في إطار السياسة الخارجية

الأمنية الأوروبية المشتركة

المطلب الأول : المحددات الداخلية المشكلة للموقف الأوروبي

الفرع الأول : مؤسسات الاتحاد الأوروبي

الفرع الثاني : الرأي العام الأوروبي

المطلب الثاني : موقف الاتحاد الأوروبي من قضايا الوضع النهائي

الفرع الأول : موقف الاتحاد الأوروبي من قيام الدولة الفلسطينية

الفرع الثاني : موقف الاتحاد الأوروبي من قضية اللاجئين و المستوطنات

الفرع الثالث : موقف الاتحاد الأوروبي من قضية القدس

المبحث الثاني : آليات الاتحاد الأوروبي في إدارة القضية الفلسطينية

المطلب الأول : الإدارة المدنية الأوروبية للقضية الفلسطينية في جانبها الاقتصادي

الفرع الأول : المساعدات الاقتصادية

الفرع الثاني : المؤتمرات الاقتصادية

المطلب الثاني : الإجراءات السياسية

الفرع الأول : المبعوث الأوروبي كوسيط لإدارة السلام في الشرق الأوسط

الفرع الثاني : دبلوماسية المفاوضات

الفرع الثالث : المبادرات و الاتفاقات الأوروبية

خاتمة

اعتبرت قضايا الأمن الإقليمي، من خلال الوقاية و إدارة الأزمات من أهم أولويات الاتحاد الأوروبي، الذي اعتبرها محك تقدم و فعالية السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، و اعتبرت منطقة الشرق الأوسط بأزماتها المختلفة و المتداخلة أهم منطقة يمكن للاتحاد الأوروبي أن يختبر من خلالها فعاليته في مجال إدارة الأزمات، و نجاح سياسته الخارجية، و في هذا الصدد يقول Miguel Angel Moratinos: «في كل مرة يخطو فيها الاتحاد الأوروبي خطوة نحو تقوية و دعم سياسته الخارجية إلا و كان الشرق الأوسط إطارا لذلك»، خاصة و أن الاتحاد الأوروبي مرتبط جغرافيا و سياسيا و له مصالح اقتصادية جوهرية في هذا الإقليم. و مع انهيار الاتحاد السوفياتي، حاول الاتحاد الأوروبي كقوة إقليمية المساهمة في إدارة الشؤون الدولية، من خلال إدارة مختلف الأزمات الإقليمية، و في هذا الإطار سعى الاتحاد الأوروبي لتطوير مقارباته في مجال إدارة الأزمات لنتناسب و قدراته الاقتصادية من جهة، و تنوع الأزمات من جهة ثانية، فكانت المقاربة المدنية و العسكرية في مجال إدارة الأزمات تأكيدا لهذا المسعى، و هذا ما طرح جدلا نظريا على مستويين :

- النموذج المفسر لتدخل الاتحاد الأوروبي (قوة مدنية أم قوة عسكرية).
 - النموذج المفسر لتدخل الاتحاد الأوروبي كفاعل (مجموعة من الدول تحاول تحقيق مصالحها، أم كيان موحد له سياسة خارجية و أهداف مشتركة).
- خاصة و أن الأعمال الأكاديمية النظرية المفسرة لدور الاتحاد الأوروبي كفاعل يفتقر إلى الربط المنهجي بين هذه النماذج و النظريات و تطبيقها في مجال إدارة الأزمات، إلا أن مقالة Alexander Seidschlac: "How can chaos Theory be applied to crisis management" كانت بمثابة الانطلاق لتفعيل هذا الربط. خاصة مع تطوير الاتحاد الأوروبي للجان ب المؤسساتي و الهيكلي ليناسب و تجسيد مقاربتة النظرية في مجال إدارة الأزمات.

أهمية الموضوع

يتصل هذا الموضوع " إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمات الشرق الأوسط" ضمن دراسات دور الطرف الثالث في حل و إدارة الأزمات الدولية، و هذا البحث من الدراسات التي تحاول الربط بين إستراتيجيات لقوة متصاعدة في العلاقات الدولية في منطقة اعتبرت من أكثر مناطق العالم تأزما و توترا نظرا لتعدد الأطراف، و تضارب مصالح هذه الأطراف.

و تبرز أهمية هذا الموضوع من خلال عدة أسباب يمكن حصرها في :

- 1- أن هذه الدراسة تدرج في إطار دراسة دور الطرف الثالث في إدارة أهم الأزمات الشرق الأوسط بالتركيز على دور الاتحاد الأوروبي و تكتسب هذه الدراسة أهميتها أنها جاءت مغايرة للدراسات السابقة التي تركز إما على دور الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات الدولية من دون ربطها بالوطن العربي و الشرق الأوسط أو الدراسات التي توجه مجهود بحثها لدراسة إستراتيجيات و دور الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة، و إهمال دور الأطراف الأخرى.
- 2- كما يساهم هذه البحث في تقديم تصور الاتحاد الأوروبي في إدارته لأزمات الشرق الأوسط و محاولة مقارنته بالتصور الأوروبي العام في مجال إدارة لأزمات.

أسباب اختياري للموضوع

تختلف أسباب اختيار المواضيع باختلاف الباحثين، و اختيار أي موضوع لغرض دراسته و بحثه يخضع لعدة اعتبارات سواء كانت موضوعية أو ذاتية، فأبي موضوع أو مشكلة بحث لا تخلق من فراغ بل تكون نتيجة لتفاعل العديد من المتغيرات و الباحث لا يكون بمعزل عنها، و عليه فأسباب اختياري لموضوع "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمات الشرق الأوسط"، يرجع للأسباب التالية:

أسباب ذاتية :

1. إعجابي بالتجربة التكاملية الأوروبية التي أصبحت تثير جدلا و نقاشا في الأوساط العلمية.
2. محاولة فهم حيثيات أزمات الشرق الأوسط.
3. يعتبر الشرق الأوسط جزء من الوطن العربي الذي ننتمي إليه.

أسباب موضوعية :

يمكن حصرها في :

1. توجه مختلف الدراسات إلى إستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، و إهمال دور القوى الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي و الصين.
2. مختلف الدراسات الباحثة في الاتحاد الأوروبي تبحث في قضايا الأمن، السياسة الخارجية، و دوره في إدارة الأزمات الدولية لكن دون ربطها بأزمات الوطن العربي، و الشرق الأوسط خصوصا.
3. صعود الاتحاد الأوروبي كقطب في العلاقات الدولية ، و ما أثاره من نقاش على المستوى النظري و العلمي
4. محاولة معرفة كيفية تعامل الاتحاد الأوروبي مع هذه الأزمات.

إشكالية الدراسة

اعتبر الوطن العربي و منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق العالمية و هذا من خلال موقعها المتميز في إطار المنظور الإستراتيجي لكافة القوى الكبرى، و هذا إما من خلال إستراتيجيتها الفردية، أو في إطار تكتلاتها الجماعية، وقد برزت عدة تحركات لقوى عالمية في هذه المنطقة (الشرق الأوسط)، وهذا تحت تأثير عوامل داخلية و أخرى خارجية، نابعة من تغيرات في البيئة الدولية هذه الأخيرة عرفت ظهور عدة تكتلات منها ذات الطابع الاقتصادي وأخرى ذات الطابع السياسي، لكنها تشترك في هدف واحد هو تحقيق مختلف المصالح في بيئة دولية ميزتها تضارب المصالح واختلافها.

و من بين هذه الاتحادات التي اعتبرها مختلف الملاحظون، من أنجح التجارب التكاملية الاتحاد الأوروبي الذي أعتبر من أهم القوى الساعية إلى لعب دور في إدارة الشؤون الدولية خاصة من خلال التدخل في مجال إدارة الأزمات. و تجسد هذا السعي من خلال تطوير الاتحاد الأوروبي لمقاربتين على الصعيد النظري (المقاربة العسكرية و المدنية) و هذا لتناسب طبيعة مختلف الأزمات الدولية، خاصة منها أزمات الشرق الأوسط التي اعتبرت أهم هذه المناطق لتأكيد النفوذ الأوروبي من خلال مجال إدارة الأزمات، خاصة و أن المنطقة تشهد عدة أزمات عرفت تدخل عدة أطراف خارجية لإدارتها، سنحاول من خلال بحثنا التركيز على الدور الأوروبي و التفصيل في منطقه الإستراتيجي و الآليات المتبعة في هذه الإدارة و من ثم نوعية التدخل المتماشية مع طبيعة المقاربة المعتمدة.

و من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية :

هل استطاع الاتحاد الأوروبي تجسيد مقارباته النظرية في مجال إدارة الأزمات في منطقة الشرق الأوسط و هل تخضع آليات و إستراتيجيات الاتحاد الأوروبي في إدارته لأزمات الشرق الأوسط لنفس التصور في إدارته للأزمات الدولية ؟ وما هي مختلف المحددات الداخلية و الخارجية المؤثرة على تجسيد هذه المقاربات و من ثم التأثير على الفعالية الأوروبية في هذا المجال ؟

للإجابة على هذه الإشكالية وضعنا جملة من التساؤلات :

- 1) ما هي عوامل توجه الاتحاد الأوروبي لإدارة أزمات الشرق الأوسط ؟
- 2) ما هي مختلف المحددات الداخلية و الخارجية منها المؤثرة على هته الإدارة ؟
- 3) ما هي مختلف الآليات المتبعة من طرف الاتحاد الأوروبي لإدارة هته الأزمات، و ما هي المقاربة المعتمدة (جزئيا أم كليا) ؟
- 4) ما مدى فعالية هذه الإدارة و تطابقها مع التصور النظري الأوروبي ؟

و للإجابة على هته التساؤلات قمنا بوضع الفرضيات التالية :

1- أدى تحول مفهوم الأمن إلى بلورة مقاربات أوروبية مستقلة في مجال إدارة الأزمات.

- 2- ترتبط فعالية الإدارة الأوروبية للأزمات بمحددات خارجية و أخرى داخلية.
- 3- ترتبط آليات إدارة أزمات الشرق الأوسط بآليات المقاربة المدنية.

منهجية الدراسة

تميزت العلوم الاجتماعية بتنوع وتعدد المناهج، تختلف المناهج المستعملة باختلاف الظواهر المراد دراستها، وقد اعتمدت على عدة مناهج في هذه الدراسة من خلال التتبع التاريخي للموقف الأوروبية تجاه النموذج المستعمل، وتطلبت الدراسة أيضا تفحص وتحليل مضمون بعض بيانات وقرارات الاتحاد الأوروبي واستنباط منها الموقف الأوروبي المحرك والموجه للآليات المعتمدة، ولا تخلو الدراسة من مقارنة الإدارة الأوروبية للقضية الفلسطينية بنموذج الدراسة في فترات زمنية مختلفة.

تقسيم الدراسة:

للإجابة عن جملة التساؤلات المطروحة في الفرضيات، وهذا بهدف بلوغ الأهداف

النظرية والعملية تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: ويمثل الإطار النظري للدراسة و قد قسم إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: و تم من خلاله ضبط أهم المفاهيم المتعلقة بالأزمات و إدارتها، و ربطها

بالجانب الإستراتيجي، لتوجه لخدمة إستراتيجيات الإتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات.

المبحث الثاني: يتم في هذا المبحث التفصيل في أهم آليات و وسائل إدارة الأزمات لتسقط و

تربط منهجيا في الفصل الثالث مع مقارنة حدود استعمال الإتحاد الأوروبي لهته الآليات.

المبحث الثالث: يتم في هذا المبحث التطرق لأهم المقاربات النظرية للإتحاد الأوروبي في إدارة

الأزمات، و تشمل المقاربات العسكرية و المقاربات المدنية، و يتم تحليلها من خلال التركيز

على الآليات المستعملة و المؤسسات المنشأة من طرف الإتحاد الأوروبي لتجسيد هذه المقاربات

النظرية إمبريقيا.

الفصل الثاني: ويمثل الإحاطة بالبيئة العملية التي يتحرك في إطارها الإتحاد الأوروبي لإدارة

أزمات الشرق الأوسط، وقد قسم إلى ثلاث مباحث، يتم من خلالها التطرق إلى عوامل و

محددات التحرك الأوروبي لإدارة أزمات الشرق الأوسط.

المبحث الأول: يتناول هذا المبحث أهمية إقليم الشرق الأوسط، من خلال تحديد موقعه

الجيوسياسي، والتطرق لمختلف المفاهيم الخاصة به مع التركيز على المفهوم الأوروبي وأثره

على بلورة الإهتمام الأوروبي بالمنطقة.

المبحث الثاني: فيتضمن جملة الأسباب والعوامل (الإقتصادية، السياسية والحضارية) الدافعة

للإتحاد الأوروبي للإهتمام بهذا الإقليم و محاولة إدارة أزماته.

المبحث الثالث: فيتضمن محددات التحرك الأوروبي لإدارة أزمات المنطقة، و قد تم تلخيصها

في ثلاث عناصر:

1 - صعوبة بلورة قرار أوروبي وسياسة خارجية مشتركة تجاه المنطقة.

2 - التأثير الأمريكي.

3 - الدور الإسرائيلي.

أما الفصل الثالث: فيعتبر الإطار التطبيقي للدراسة من خلال إبراز آليات و وسائل الإتحاد

الأوروبي في التعامل مع القضية الفلسطينية، واستنتاج المقاربة المعتمدة، و يتضمن مبحثين:

المبحث الأول: ويتضمن المحددات الداخلية المؤثرة في تطور الموقف الأوروبي من القضية

الفلسطينية وتطور الموقف الأوروبي من أهم قضايا الوضع النهائي.

المبحث الثاني: و يتضمن الآليات و الوسائل المتبعة من طرف الإتحاد الأوروبي في إدارة

القضية الفلسطينية، واستنتاج المقاربة المنتهجة.

بعد انتهاء أزمة كوبا صرح روبرت ماكنامارا وزير الدفاع الأمريكي السابق، و هذا عقب انتهاء

الأزمة:

" لقد انتهى عهد الإستراتيجية و بدأ عهد إدارة الأزمات" هذا على الصعيد السياسي العملي الإمبريقي، أما على الصعيد الأكاديمي، فقد تحررت عدة أعمال حاولت وضع أطر نظرية لتحليل الأزمات و إيجاد حلول لها من خلال الرجوع إلى أزمات يقينية لا يزال الواقع يعايش نتائجها و إما افتعال فروض خيالية لا سند لها في أرض الواقع، و لم تختبر بعد.

○ و تكمن صعوبة بلورة مقاربات نظرية، و أطر تفسيرية لإدارة الأزمات الدولية لاختلافها و تعقدها، و صعوبة تعميم الأسباب و النتائج و الحلول.

○ و في إطار تطور مسارات الدبلوماسية، التي ارتبطت في مسارها الأول بالدولة القومية، لكن و مع ظهور فواعل تحت و فوق قومية و جب وضع أطر منهجية و تحليلية، تتميز بقدرتها التفسيرية لتدخل الأطراف غير الدولة في مجال إدارة الأزمات.

و قد سعى الإتحاد الأوروبي لبلورة عدة مقاربات نظرية تفسر تدخله كطرف ثالث لإدارة الأزمات. و نحاول من خلال هذا الفصل:

1/ تحديد و ضبط أهم مفاهيم الدراسة من خلال:

أ -تنقيح لأهم تعاريف الأزمات و أهم المفاهيم المتقاربة.

ب تحديد موقع مفهوم الأزمة من مفاهيم النزاع.

ج- ربط مفهوم إدارة الأزمات باستراتيجيات الطرف الثالث في الإدارة.

2/ عرض مقاربات الإتحاد الأوروبي (المدنية و العسكرية)، في إدارة الأزمات من خلال:

أ -تأثير تحول مفهوم الأمن على التصور الأوروبي في إدارة الأزمات.

ب - تبين لأهم الآليات و الوسائل و المؤسسات المنشأة من طرف الإتحاد لتجسيد كل من المقاربات المدنية و العسكرية لإدارة الأزمات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة:المطلب الأول: مفهوم الأزمة:

يعتبر مفهوم الأزمة من المفاهيم الشائعة الاستعمال في كافة المجالات حتى في حياتنا اليومية، هذا ما أدى إلى صعوبة وضع تعريف شامل للأزمة و هذا ما عبر عنه تشارلز ماكيلاند " يصعب و يتعذر وضع تعريف شمولي لمعنى الأزمة بسبب الكم الهائل من الدراسات التي نشرت خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية حول مدلول الأزمة و التي حاولت معالجة هذا المدلول من مختلف زواياه " 1 حيث تعدت استخدامات كلمة الأزمة على المستوى الأكاديمي و الإعلامي ليصل عدد استخداماتها إلى 120 استخدام بعد إحصائيات أحد الكتاب.²

- و نحاول من خلال هذا المطلب تنقيح لأهم تعاريف الأزمات و هذا بعد وضع كرونولوجيا استعمال هذا المصطلح.

• كرونولوجيا استخدام مصطلح الأزمة:

بدأت استخدامات هذا المصطلح في علم الطب الإغريقي القديم حيث كان يستخدم للدلالة على وجود نقطة تحول هامة، أو لحظات مصيرية في تطور المرض، يتوقف عليها إما شفاء المريض خلال فترة قصيرة إما موته.

كما استخدم الفيلسوف و المؤرخ الإغريقي ثيوسديد، هذا المصطلح ست مرات في مؤلفه " حرب البيلوبونيز " للدلالة على حدوث منعطفات حاسمة في مسار هذه الحرب.³

و تتالى استعمال هذا المصطلح عبر الحقبة الزمنية ليوظف:

* في القرن 16 : أستخدم في المعاجم الطبية .

- عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، الطبعة الأولى، ص16، 1993¹.

²- أحمد مختار الجمال، "المفاوضات و إدارة الأزمات"، السياسة الدولية، العدد 105، جانفي 1996، ص238.

³- عباس رشدي العماري، مرجع سابق، ص17.

* في القرن 17: أصبح يستعمل هذا المصطلح للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة و الكنيسة.

* في القرن 19: تواتر استخدامه للدلالة على ظهور مشاكل خطيرة أو لحظات تحول فاصلة في تطور العلاقات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.¹

الفرع الأول: تعريف الأزمة:

- التعريف اللغوي: تعرف في المعجم الوسيط: الشدة و القحط أما في المنجد فإن أصل الكلمة مشتق من زأم، زؤوما أي مات سريعا.²

أما الأزمة بمعناها العام و المجرد: هي تلك النقطة الحرجة، أو اللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما، إما إلى الأفضل و إما للأسوأ، الحرب أو السلم.³

أما الأزمة الدولية فيعرفها السيد **عليوة** في كتابه " إدارة الأزمات و الكوارث (مخاطر العولمة و الإرهاب)"، بأنها " تحول مفاجئ عن السلوك المعتاد، كما تعني تداعي جملة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم، أو المصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق، و في عدم التأكد، و ذلك حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة"⁴

أما **مايكل س. لوند**، في كتابه منع المنازعات العنيفة : إستراتيجية الدبلوماسية الوقائية، فيعرفها بأنها " مواجهة متوترة بين قوات مسلحة معبأة و متأهبة للقتال و قد تشتبك مع بعضها البعض في تهديدات و مناوشات على مستوى منخفض من آن لآخر و لكنها لم تستخدم أي قدر كبير من القوة العسكرية، و

¹-عباس رشدي العماري، نفس المرجع ، ص18.

²- إدريس لكريني، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقارنة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية، المستقبل العربي ، عدد 247، جانفي 2003، ص 31.

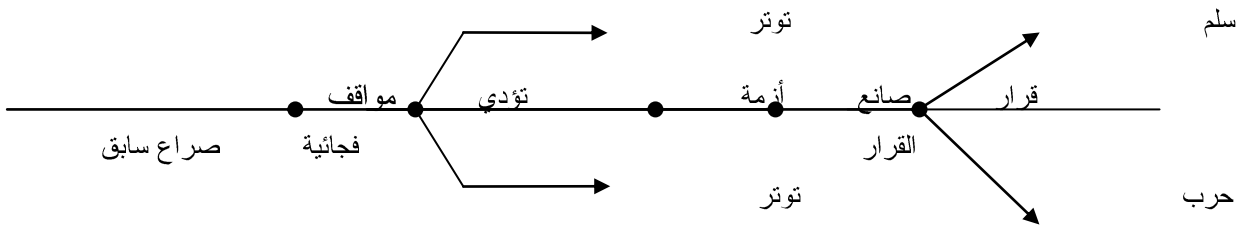
³-عباس رشدي العاري، مرجع سابق، ص18.

⁴-السيد عليوة، إدارة الأزمات و الكوارث: مخاطر العولمة و الإرهاب الدولي، القاهرة: مركز القرار للإستشارات، 2002، ص47.

احتمال اندلاع الحرب احتمال كبير، و إن وجدت هذه الحالة داخله الدولة الواحدة، فإنها قد تتضمن عنفا سياسيا مستمرا".¹

أما كورال بيل (Coral Bell) : فتعرفها بأنها " ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات بين الدول، سواء كانت عالمية أو إقليمية " و تعرفها أيضا بأنها " مجموعة من التفاعلات المتعاقبة بين دولتين أو أكثر تعيش في حالة صراع شديد يصل أحيانا إلى احتمال عال لنشوب الحرب ووقوعها، و فيها يواجه صاحب القرار موقفا يهدد المصالح العليا و يتطلب وقتا قصيرا، للتعامل مع هذا الموقف باتخاذ قرارات جوهرية".²

كما تعرف أيضا " هي المرحلة الأولى للصراع، و هي سمة مميزة تتضمن هيجانا فجائيا لأحداث غير متوقعة بسبب صراع سابق، فمثلا الصراع العربي الإسرائيلي مستمر لعدة عقود و لكن قيام أعمال عدائية فجائية و بصورة غير متوقعة عن طريق أحد الأطراف قد يؤدي إلى قيام التوتر، الذي يوصل التهديد إلى نقطة يضع صانع القرار للدولة المستجيبة على نحو غير متوقع أمام الاختيار بين البدائل المتطرفة التي تضم إما الحرب أو السلم".³



أما فولتر رموند: مؤلف قاموس المصطلحات السياسية يعرفها في معجمه للمصطلحات

السياسية، الأزمة الدولية تعريفا واسعا للغاية " مشكلة مزمنة تتضمن بداخلها عدة أزمات مثل مشكلة

¹ - مايكل س. لوند، منع المنازعات العنيفة- إستراتيجية الدبلوماسية الوقائية ، (ترجمة عادل عناني)، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، الطبعة الأولى، 1999، ص59.

² - أمين هويدي، فن إدارة الأزمات العربية في ظل النظام العالمي الحالي، مجلة المستقبل العربي ، العدد 172، جوان 1993، ص15.

³ - محمد نصر مهنا، ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية مع دراسة بعض مشكلات الشرق الأوسط ، القاهرة: مكتبة غريب، الطبعة الأولى، ص8.

الشرق الأوسط، حيث يعرف الأزمة من خلال هذا المفهوم على أنها حدوث خلل جسيم في العلاقات الطبيعية بين الدول ذات السيادة بسبب عجزها عن حل نزاع قائم بينها مثل أزمة الشرق الأوسط.¹

أما هنري كسنجر، فيحصرها في كونها مجرد عرض Symptom، لوصول مشكلة ما إلى المرحلة السابقة مباشرة على الانفجار مما يقتضي ضرورة المبادرة بحلها قبل أن تتفاقم عواقبها.²

وتعرف أيضا الأزمة الدولية: هي وصف لحالة تتميز بالتوتر الشديد، والوصول إلى مرحلة حرجة تندر بالانفجار في العلاقات الطبيعية بين الدول، ومن تم تشكل طورا متقدما من أطوار الصراع الدولي، الذي يبدأ بالتوترات ويتدرج في تصاعده حتى ليصل ذروته إلى الاشتباكات العسكرية وهكذا تقع الأزمة الدولية على سلم هذا التصعيد عند الدرجة التي تسبق المواجهات العسكرية المباشرة.

أما G.EVAN فيعرفها بأنها نوع من الأوضاع التي يصعب وصفها أو وضع تعريفها لها ، فهي تختلف عن المهددات (threats) وعن النزاعات (Disputes) ، وعن النزاعات المسلحة Armed conflicts

وهي تستدعي تدخل المجتمع الدولي على النحو الذي حدث في الصومال، وقد تكون مبتدئة (Incipient Crisis) أو حادة Major Crisis على النحو الذي سمي بأزمة البحيرات الكبرى، فالآثار الناجمة عن الأزمة الحادة يترتب عليها سقوط عدد كبير من القتلى بسرعة شديدة ، قبل أن يتمكن المجتمع الدولي من التدخل ، بينما يصعب على الحكومة المعنية معالجة الوضع بمفردها ، وتهدد الأزمة السلم والأمن الدوليين بصفة مباشرة لما تحدثه من كوارث إنسانية ، من بينها تدفق اللاجئين ، وما قد يتطلبه ذلك من مجهودات لإغاثتهم.³

¹-عباس رشدي العماري، مرجع سابق ، ص13

²-عباس رشدي العماري، نفس المرجع ، ص24

³- أحمد محمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية وتحليلية، الجزء الأول : الدبلوماسية الوقائية وضع السلام ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 2003، ص266.

أما Yong فيعرفها بأنها تداع سريع للأحداث يؤدي إلى تنشيط عناصر عدم الاستقرار في النظام الدولي، أو في نسقه الفرعية على نحو غير مألوف يزيد من احتمالات اللجوء إلى العنف.¹ ويعرفها John Spanier " بأنها تلك المواقف التي تطالب فيها الدول بتغيير أوضاع قائمة، الأمر الذي تقاومه دول أخرى مما يخلف درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب".² أو هي صراع بين القوات المسلحة لكل من الطرفين يرمي به كل منهما عن طريقها إلى صيانة حقوقه ومصالحه، في مواجهة الطرف الآخر،³ أو هي الأداة السياسية القومية، حيث بواسطتها تستطيع الدولة حماية أهدافها، عندما تتعرض للخطر.

أما كوينسي رايت يعرفها: اتصال عنيف بين وحدات متميزة ولكن متشابهة.⁴ ومن المفاهيم أيضا التي تعرف بها الأزمة النزاع، فما هو مفهوم النزاع؟، وما علاقته بالأزمة، ومراحلها وأين تقع الأزمة في سلم النزاع.

مفهوم النزاع: من المفاهيم التي تتميز بعدم الوضوح بسبب كثرة التعاريف التي حاولت الإحاطة بجوانب هذا المفهوم فيستعمل مصطلح النزاعات الدولية لوصف الخلافات بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما كما جاء في تعريف محكمة العدل الدائمة بأنه " خلاف حول نقطة قانونية أو واقعة تناقض وتعارض وجهات النظر القانونية بين دولتين".⁵

أو هو التعارض أو التصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر، مما يدفع الأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم و محاولة تغييره، إذن يكمن النزاع في

¹ - عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى الإستراتيجية، عمان: دار مجدلاوي، الطبعة الأولى 2006، ص 222 -1

² - John Spanier ,Games Nations play,Congress Quarterly press , seventh edition,1990. p277.

⁴ - محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 49

⁵ - مرجع سابق، ص 51

⁵ - عمر سعد الله، حل النزاعات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى 2005، ص 8.

عملية التفاعل، بين طرفين اثنين على الأقل و يشكل هذا التفاعل معيارا أساسيا لتصنيف النزاعات بشكل واسع، بحيث يمكن القول أن هناك 3 أنواع للنزاعات: النزاع الدبلوماسي، النزاع غير مؤسسي،

النزاع المسلح¹، و هناك من يميز بين فئتين من النزاعات الدولية:

- نزاعات ذات طابع قانوني و تحل بالمسائل القانونية.

- نزاعات ذات طابع سياسي يتم حلها بالوسائل الدبلوماسية.

و يقدم ميال ورامسبوثام، تعريفا خاصا للنزاع من خلال جوهرية المصالح " النزاع هو متابعة لأهداف

متضاربة بواسطة جماعات متعددة، تستخدم فيها الوسائل السلمية أو القوة المسلحة، و يميزون بين

النزاع (Dispute) ، حول م صالح يمكن التفاوض حولها و تسويتها بعقد صفقة محددة، و نزاعات

متأصلة (Deep-seated conflicts)، يدور محورها حول تلبية الحاجات الإنسانية (Human

Needs) والتي لا يمكن تسويتها إلا بإزالة الأسباب الرئيسية التي أدت لظهورها.²

و يتبع Spanier منهجا نظاميا في تفسيره للأزمات الدولية، و يؤكد على ضرورة تحليل الأزمات

الدولية في إطارها الكلاسيكي " النظام الدولي" فسلوك الدول و الأزمات الناتجة عنها لا تفهم و تفسر إلا

في إطار المحيط الذي تتفاعل فيه.³

أما Jhon.Burton في كتابه Global conflict، فيقرن الأزمة بإدراك متخذ القرار، فالأزمات الدولية

هي نتاج قرارات صناعات القرار و إدراكاتهم عبر مراحل صنع و اتخاذ القرار.⁴

إذن لا يوجد تعريف دقيق متفق عليه للأزمات الدولية بسبب الاختلاف في المنطلقات الفكرية، و

المتغيرات المعتمدة، فهناك من يعتمد على النظام الدولي لتفسير الأزمات و هناك من يعتمد على

الإدراك لصناعات القرار، و هذا ما خلق اختلافا في تعريف الأزمة، كما أن غياب وجود تعريف الشامل

¹-ناصر يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985، ص293.

²-أحمد محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 237.

³- Jhon Spanier, op.cit,p565.

⁴- Jhon w.Burton, Global conflict: the domestic sources of International Crisis, wheatsheaf books LTD First- published, 1984,P133

و واضح للأزمة في حقيقة الأمر يعكس في الواقع ظاهرة استمرار الخلاف حول وجود أو ضياع داخلية أو إقليمية أو دولية مضطربة.

و لكن هذا لا ينفي حدوث إجماع في النقاط التالية:

- 1- الأزمة هي مرحلة من مراحل النزاع أو الصراع.
 - 2- الأزمة هي المرحلة التي تسبق المواجهة المباشرة.
 - 3- التركيز على القرارات المتخذة كمتغير جوهري في درء الأزمة أو تصعيدها .
- (السيد عليوة، كورال بيل، محمد نصر مهنا).

الفرع الثاني: مفهوم الأزمة و المفاهيم المتقاربة:

تأخذ الأزمة عدة مفاهيم، أمكن حصرها من المعجم الوسيط عام 1985.

(1) الصرخة و الاحتجاج: فيقال أزم على شيء ما، عض بالفم كله عضاً شديداً.

(2) الضغط الزائد.

(3) الخسارة الكبيرة: فيقال أزمت السنة أزماً، أشدت قحطها " الأزمة " هنا بمعنى القحط.

(4) الضيق و الشدة.¹

لكن أكثر المفاهيم إما تداخلاً أو ارتباطاً بمفهوم الأزمة: النزاع، الصراع، الحرب.

الصراع: هو تنازع الإيرادات الوطنية، و هو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول و في

تصوراتها و أهدافها، و تطلعاتها، و في مواردها و إمكانياتها مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج

سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق.²

¹فاروق السيد عثمان، التفاوض و إدارة الأزمات، القاهرة: دار الأمين، ط1، 2004، ص 122.

²كمال حماد، النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، الشوف: الدار الوطنية للدراسات و النشر

و التوزيع، 1998، ص67.

و يعرف أيضا بأنه " التعارض في المصالح " ¹.

و يأخذ الصراع عدة أشكال :

1/ الصراع بغير وسائل العنف.

2/ إتباع إجراءات القسر (Forcible Procedures)، حيث في جو عدم الاتفاق يلجأ الأطراف

في مبادرتهم أحيانا إلى الوسائل العسكرية و الحروب باستخدام القوة المسلحة، و هي الشكل العام للصراع العنيف.

و بوجه عام فإن الصراعات قد تأخذ أحد الاتجاهات الأربعة ²:

التصاعد	Escalation	التناقض	Abatement
الاستقرار	Stabalisation	الانتهاء	Termination

• علاقة التوتر بالصراع :

ترجع التوترات إلى مجموعة من المواقف أو الميول Predispostions، نتيجة الشك و عدم الثقة، و

لكن التوتر وحده لا يؤدي إلى الصراع، و إنما يعود إلى ميل الأطراف للاستخدام الشك أو إظهار سلوك الصراع.

حيث يؤكد Holsti إلى أن العداوة enmity والريبة و الشك لم تكن شروطا كافية لحدوث صراع أو

أزمة، حيث أن الصراع لا يعني اللجوء إلى القوة المسلحة أو التهديد بها فقط، و إنما يتضمن أعمالا

دبلوماسية و دعائية و اقتصادية، ³ أو بالتلويح بالقوة أو استخدامها، أو فرض عقوبات تتخذها

الأطراف المتنازعة اتجاه بعضها البعض .

¹-السيد عليوة، مرجع سابق، ص47.

¹- محمد نصر مهنا، ناجي معروف، مرجع سابق، ص14.

³-محمد نصر مهنا، ناجي معروف، مرجع سابق، ص9،8.

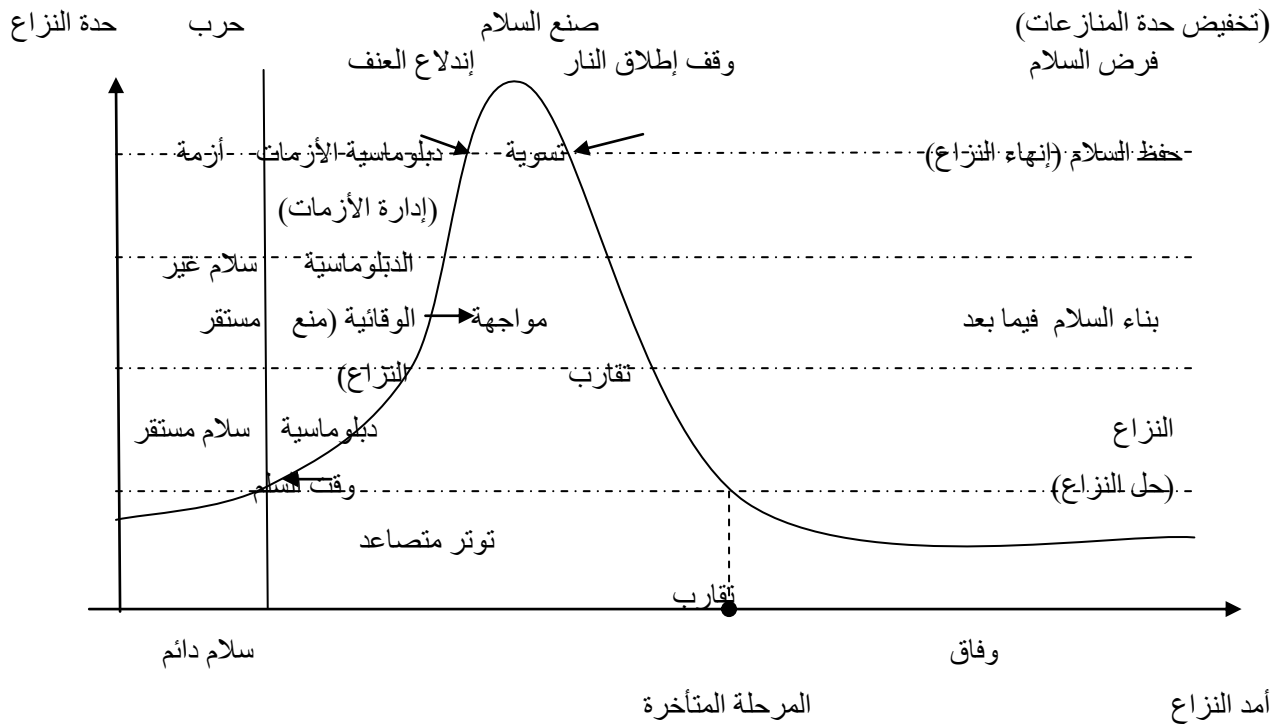
أما الحرب: قتال طويل الأمد بين قوات مسلحة، منظمة، و قد تتراوح ما بين نزاع قليل الحدة و لكن

مستمر، و بين فوضى مدنية تنتهي بحرب ساخنة.¹

• موقع الأزمة من مراحل النزاع :

حسب مايكل س. لوند هناك 5 مراحل للنزاع تعتبر الأزمة المرحلة التي تتوسط السلام الغير المستقر

و مرحلة استعمال العنف و المخطط التالي يوضح هذه المراحل:



مخطط يوضح موقع الأزمة من مراحل النزاع من خلال بعدين (حدة النزاع وأمد النزاع)¹

¹ -مايكل س. لوند، مرجع سابق، ص 59.

يرتبط الأمد الذي يستغرقه النزاع بالعوامل التالية:

- الحدود الجغرافية
- عدد الأطراف المشتركة
- حجم الموارد و الإمكانيات التي تخصص للنزاع
- نوعية الأسلحة المستخدمة
- الأهداف التي تحددها الدول
- أدوات و وسائل التدخل التي من وراء النزاع ما إذا كانت محددة و شاملة.¹

• خصائص الأزمات:

تتميز الأزمات الدولية بالميزات التالية:

- 1 / التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها و أسبابها و قوى المصالح المؤيدة و المعارضة لها
- 2 / المفاجأة
- 3 / نقص المعلومات و عدم دقتها.
- 4 / تمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة و متسارعة.
- 5 / أنها تسبب في بدايتها و درجة عالية من التوتر مما يضعف إمكانيات الفعل المؤثر و السريع لمعالجتها.
- 6 / أن تصاعدها المفاجئ يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عال و في ظل ندرة المعلومات أو نقصها.

¹ محمد نصر مهنا، ناجي معروف، مرجع سابق، ص15.

7/ أن مواجهة الأزمات تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانات و حسن توظيفها في إطار مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق و الفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة¹.

8/ نقطة تحول في أحداث متعاقبة أصبحت تهدد أهداف عليا للدولة.

9/ تتزايد فيها الحاجة إلى فعل مؤثر لمواجهة الظروف المتجددة التي تعتبر تحديا ثقيلا يهدد مصالح أحد الأطراف².

10/ منبهة: فهي حدث غير متوقع ربما يغير نظرة الرأي العام الداخلي العالمي.

11/ مهددة: فهي مهددة للمجتمع و قيمه.

12/ الاستجابة السريعة: إذا توفر العنصرين السابقين فإنه يستلزم الاستجابة الفورية للحدث الأزموي³.

¹- السيد عليوة، مرجع سابق، ص14.

²- أمين هويدي، مرجع سابق، ص15.

³-فاروق السيد عثمان، مرجع سابق، ص124.

الفرع الثالث: تصنيف الأزمات:

أختلف في تصنيف الأزمات، باختلاف المجال البحثي من جهة، واختلاف معايير التصنيف من جهة أخرى، فمثلا تصنف الأزمات السياسية إلى ثلاثة أصناف:

1/ أزمة حكومية: Crise Gouvernementale وتكون حينما يرفض البرلمان منح الثقة للحكومة، ويزداد خيار استقالتها.

2/ أزمة نظام_ Crise de régime وتحدث حينما يتزعزع قبول، و إجماع القوى السياسية حول الإجراءات الدستورية الجارية.

3/ أزمة دولة: Crise de l'état و نصل إليها حينما تصبح الوظائف الأساسية للمؤسسات محل شك أو موضع تساؤل، و هنا يحدث شك في شرعية النظام السياسي، و عدم القدرة على ضمان سيطرته، و تجسيد حقه في الإكراه.¹

كما يمكن تصنيف الأزمات الدولية من خلال معيار درجة التحكم إلى أربعة أصناف كما يظهر في الشكل التالي:

درجة التحكم في الأزمة

منخفضة	عالية	
أزمات توريط	أزمات تلاعب	عالية
أزمات انفلات	أزمات حافة الهاوية	منخفضة

¹ - Ermet Guy et Autres , Dictionnaire De La Sience Politique et Des Instutions Politiques, Paris : éditions Dallez, 2001,P71.

و يمكن تلخيص أهم خصائص كل صنف من خلال الجدول التالي:

<p>- الأطراف تجرب بعضها البعض بقصد اكتشاف المدى الذي يمكن إجبار الطرف الآخر على التنازل</p> <p>- فواعل هذه الأزمات غالبهم رسميون، و بالتالي تصبح درجة التحكم في مسار الأزمة عالية</p>	<p>أزمات التلاعب</p>
<p>* وجود مصلحة مشتركة مرتفعة بين الفواعل.</p> <p>* تحكم البيئة الدولية و الداخلية في توجيه أفعال و ردود أفعال الفواعل، لذلك فإن الأفعال و ردود أفعال الفواعل ليست ضمن مخططات هذه الفواعل.¹</p> <p>* كما تتميز هذه الأزمات بتعدد الفاعلين الذي يؤدي إلى نمط متغير للتحالفات مما يفتح بابا واسعا أمام تقدير أهمية المصالح المشتركة .</p> <p>* تشغل حيزا زمنيا طويلا نسبيا مع صعوبة التحكم في الأزمة.²</p>	<p>أزمات التوريط</p>
<p>- الأطراف تجرب بعضها البعض بقصد اكتشاف المدى الذي يمكن إجبار الطرف الآخر على التنازل</p> <p>- فواعل هذه الأزمات غالبهم رسميون، و بالتالي تصبح درجة التحكم في مسار الأزمة عالية</p>	<p>أزمات التلاعب</p>
<p>* وجود مصلحة مشتركة مرتفعة بين الفواعل.</p> <p>* تحكم البيئة الدولية و الداخلية في توجيه أفعال و ردود أفعال الفواعل، لذلك فإن الأفعال و ردود أفعال الفواعل ليست ضمن مخططات هذه الفواعل.³</p> <p>* كما تتميز هذه الأزمات بتعدد الفاعلين الذي يؤدي إلى نمط متغير للتحالفات مما يفتح بابا واسعا أمام تقدير أهمية المصالح المشتركة .</p> <p>* تشغل حيزا زمنيا طويلا نسبيا مع صعوبة التحكم في الأزمة.⁴</p>	<p>أزمات التوريط</p>

كما يوضح المخطط التالي تصنيفا آخر للأزمات من خلال: معدل التكرار، مدى التأثير و المستوى⁵.

¹- السيد عليوة، مرجع سابق،ص61.

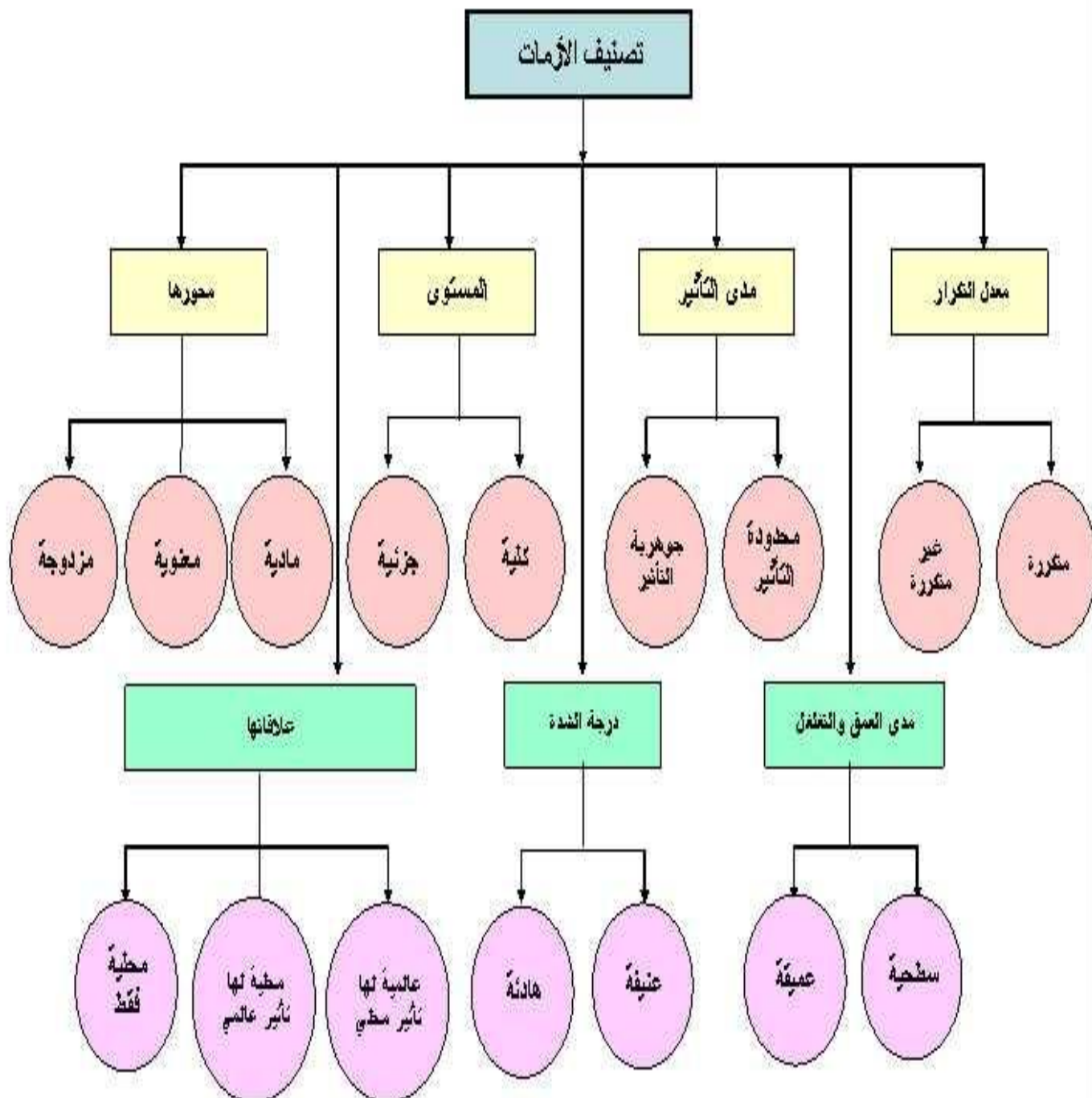
²- مرجع سابق،ص62.

³- مرجع سابق،ص62.

⁴- مرجع سابق،ص63.

⁵- تصنيف الأزمات على موقع: [www. Al Moqatel.Htm](http://www.Al Moqatel.Htm)

١



المطلب الثاني: إدارة الأزمات كألية لتحقيق السلم العالمي:الفرع الأول : تنقيح لأهم تعاريف إدارة الأزمات:

بعد انتهاء الحرب الباردة، انفجرت عدة أزمات في أقاليم مختلفة، و هذا لغيا ب حسب معظم الإستراتيجيين إلى إدارة الأزمات على المستوى العالمي، حيث كان يسمح بنشوب أزمات إقليمية كمتنافس لتصادم القوتين العالميتين و هذا تخوفا من انفجارات مباشرة على المستوى العالمي. و هذا ما دفع البعض إلى القول إلى أن إدارة الأزمات في ظل النظام الثنائي الأقطاب أكثر سهولة من إدارتها في ظل نظام منفلت Loose¹.

حيث فرضت حركية و ديناميكية النظام الدولي إلى تحولات و تغييرات في إدارة الأزمات. و قد كانت تتحكم في إدارة الأزمات أثناء الحرب الباردة ثلاث مبادئ هي:

المبدأ الأول: إدارة الأزمات و ليس حلها.

المبدأ الثاني: تطبيق إستراتيجية الربط (Linkage)، في التحول على جبهات واسعة مع الربط

بين الأزمات

المختلفة، لتحقيق المكاسب على طريقة الكسب بالنقط ليس بالضربة القاضية.....أي الكسب هو مجموع المكاسب على مستوى مختلف الأقاليم.

المبدأ الثالث : ضرورة فتح القنوات (Channels) بين أطراف النزاع حتى يستمر الحوار لأن

إدارة الأزمات لا تعرف القطيعة حتى مع وجود الخلاف.

- اكتسبت إدارة الأزمات أهميتها في عصر أسلحة الدمار الشامل، و هذا لا يعني أن إدارة الأزمات كظاهرة لم تمارس من قبل، فالمفهوم ليس بجديد ولكن التأسيس لأسسه و مبادئه و آلياته هو ما صنفه

1- أمين هويدي، مرجع سابق، ص13.

في مصاف العلوم الجديدة و قد اتجه الباحثون لوضع أصول و قواعد هذا العلم إبتداءا من الأزمة الكوبية، و انقسمت الاتجاهات الفكرية حول إدارة الأزمات إلى مدرستين:

* **المدرسة الأولى:** تعادل إدارة الأزمات بالحل السلمي للأزمة، ويتحقق الهدف هنا بالسيطرة على الموقف، و تجنب مخاطره الجسيمة، و السؤال الذي تطرحه هذه المدرسة، هل يمكن أن تؤدي هذه الأزمة إلى زيادة احتمالات الحرب أم لا، فإن كانت احتمالات الحرب قائمة، فلا بد من البحث عن بدائل سلمية لا تكون محفوفة بالمخاطر.

* **المدرسة الثانية:** ترى في إدارة الأزمات على أنها تدريب على شيء واحد وهو الفوز، و الهدف هنا هو إخضاع الخصم و الحصول على امتيازات، و عدم إعطاء أية تنازلات، فالأزمة هنا ليست عارضا مرضيا و لكنها فرصة لتعظيم المكاسب.¹

يعرف الكاتب السياسي ب. وليامز إدارة الأزمات بأنها: "سلسلة الإجراءات (القرارات) الهادفة إلى السيطرة على الأزمة، و الحد من تفاقمها حتى لا تتفلسف زمامها مؤدية بذلك إلى نشوب الحرب، و بذلك تكون الإدارة الرشيدة للأزمة هي التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة و حمايتها". كما تعرف: "كل الإجراءات (القرارات) المؤدية إلى ضبط النزاع و الحد منه في مواجهة محاولات الاستفزاز و تصعيده."²

أما مايكل س. لوتد يطلق على إدارة الأزمات بدبلوماسية الأزمات*، و يعرفها ب " تعبر عن الجانب الآخر من الدبلوماسية الوقائية و هي تشمل على جهود تبذل بغرض إدارة التوترات و

¹- أحمد مختار الجمال، مرجع سابق، ص238.

²- عباس رشدي العماري، مرجع سابق، ص48.

يوضح مايكل س. لوند أن مصطلح إدارة الأزمات يستعمل في جل الحقول الإجتماعية أما دبلوماسية الأزمات فهو المصطلح الأدق*الواجب استعماله في مجال العلاقات الدولية.

الخلافات، التي من فرط حدتها وصلت إلى مستوى المواجهة، و يتسم وضع كهذا بأنه يندر طرف أو

أكثر إلى استعمال القوة، و من المحتمل جدا أن تقع اشتباكات مسلحة بالفعل".¹

كما تعرف أيضا: "بأنها علم بمعنى وجود منهج له أصوله و قواعده و هي فن أيضا بمعنى أن

ممارستها تعتمد على أشخاص يتحلون بقدرات و مهارات خاصة منها القدرة على الإبداع، التخي ل و

التقدير السليم".²

و تعرف كذلك بأنها " كيفية التعامل و التغلب على الأزمة بالأدوات العلمية المختلفة و تجنب

سلبياتها و الاستفادة منها مستقبلا"³ و هي عبارة عن وسيلة لدرء و تلاشي المواجهات العسكرية

الوخيمة العواقب و هي تقنية قديمة اعتمدت على السبل التقليدية، كالمفاوضات ثم تطويرها في العقود

الأخيرة، لتعتمد طرقا فنية، و تقنيات عالية الدقة و الفعالية، و الغاية من إدارة الأزمات هو تجنب

مواجهة عسكرية قد لا يتوقعها أطراف النزاع عند بداية الأزمة.⁴

وفي تعريف الكاتيين جورج و سيمونز لها " هي كل الإجراءات المؤدية إلى ضبط النزاع و

الحد منه في محاولات الاستفزاز و التصعيد منه".⁵

أما **Deising et Snyder** فيربطان الأزمة و إدارتها بالقيادة و مركز صنع القرار و

محاولتها المستمرة لزيادة فرص الربح و تقليل فرص الخسارة " وبذلك فهي المراقبة المستمرة و

المفصلة من طرق القيادة، و ذلك لإنقاص الفرص التي تبعد المراقبة أو على الأقل إنقاص الخسارات و

زيادة الربح".⁶

¹-مايكل س. لوند، مرجع سابق، ص64.

²-أحمد مختار الجمال، مرجع سابق، ص238.

³-إدريس لكريني، مرجع سابق، ص32.

⁴-إدريس لكريني، مرجع سابق، ص33.

⁵-عباس رشدي العماري، مرجع سابق، ص49.

⁶ - yoon taeyoung, between peace and war : south korea crisis management strategies towards north korea : "http://www.iew.s.or.kr/people_yoonty.html"

الفرع الثاني: مراحل إدارة الأزمات:

أختلف في تحديد مراحل إدارة الأزمات باختلاف الأزمات من جهة و باختلاف واضعيها من جهة أخرى.

(1) الإعداد لإدارة الأزمة: و تتضمن هذه المرحلة تكوين فريق مختص يعد لإدارة الأزمات من خلال وضع تصورات ثم خطط للعمل و خطط للاتصالات خاصة للتنبؤ بالأزمات.

(2) الاعتراف بوجود أزمة: تعتبر هذه المرحلة أكثر المراحل أهمية و هذا لأن الاعتراف بوجود الأزمة يؤدي إلى ضرورة البحث في أسبابها من خلال عملية تجنيد مختصين محققين في حيثيات الأزمة.

(3) احتواء الأزمة: تتطلب هذه المرحلة من متخذ القرار في إدارة الأزمات، جملة من الخيارات و ترتيب الأولويات، و اتخاذ القرار المناسب، و هي أصعب مرحلة بسبب ضيق الوقت و نقص المعلومات.

(4) تسوية الأزمة: يعتبر عامل السرعة في غاية الأهمية في هذه المرحلة و هذا لمنع تفاقمها.

(5) الاستفادة من الأزمة.¹

أما السيد عليوة فيحدد المنهج المتكامل لإدارة الأزمات بالمراحل التالية:

(1) مرحلة الاختراق: و يتم في هذه المرحلة معرفة الأسباب و الدوافع و الأهداف و القوى التي تسير الأزمة و مرحلة الاختراق تتم عبر مجموعة من العمليات هي:

(أ) عملية البحث: حيث يتم في هذه العملية بحث موضوع الأزمة و عناصرها، ونشأتها و تطورها، و العوامل المؤثرة في إيجاد الأزمة و نموها وكذا المحددات و الارتباطات و العلاقات الخاصة بها، و

¹فاروق السيد عثمان، مرجع سابق.

من خلال عملية البحث تتبلور المعلومات و البيانات و المعارف التي من خلالها يتم تشخيص الأزمة و من ثم يتم الانتقال إلى العملية الثانية من الاختراق.¹

(ب) **التقييم:** و يتم في هذه المرحلة إطلاق الحكم على الأزمة و من خلال هذا الحكم يتم التعامل مع الأزمة و يتم التعامل مع الأزمات وفق أسلوبين هما:

الأسلوب الأول: إعادة قراءة الأزمة من جديد بمعنى إعادة قراءتها بشكل تفصيلي وثيق للوصول

إلى إدراك شامل للنواحي التالية:

- قنوات التوصيل و الاتصال Communication
- العوامل المسببة Cause
- العوامل المساعدة Supporting
- العوامل المناخية و الظروف المحيطة Contianning²

الأسلوب الثاني: إعادة تتبع أحداث الأزمة و يقوم هذا الأسلوب على استرجاع الأحداث التاريخية

للأزمة، من خلال مراحل نشوئها المختلفة لتشخيص كل مرحلة من المراحل، و تحديد الأسباب المسببة الأطراف المؤيدة و المستفيدة من الأزمة و الأطراف المعارضة و المتضررة من الأزمة ثم القوى و العناصر المحايدة للأزمة.

(2) **التمركز:** حيث يتم خلق قاعدة إرتكازية في منطقة الاختراق، و جعلها بمثابة مراكز تجميع

معلومات جديدة حول الأزمة للتحويل إلى المرحلة التالية.

(3) **التوسيع:** وهي مرحلة كسب المزيد من المؤيدين و تحويلهم إلى عناصر مناصرة، و يتم

التوسع من خلال تتبع قوى الأزمة، الصانعة و المؤيدة لها.

(4) **مرحلة الانتشار:** و يبرز في هذه المرحلة الاستخدام المكثف للإعلام.¹

¹-السيد عليوة، إدارة الأزمات و الكوارث : حلول عملية و أساليب وقائية، القاهرة: مركز القرار، ط1، 1997ص27.

²-مرجع سابق، ص 28

(5) مرحلة التحكم و السيطرة: و في هذه المرحلة يتم التحكم و السيطرة على عوامل الكم و

الكيف و الزمن و الجهد الخاصة بالأزمة.

(6) مرحلة التوجيه: و هي أخطر المراحل على الإطلاق و إدارة عملية التوجيه تتم من قاعدة

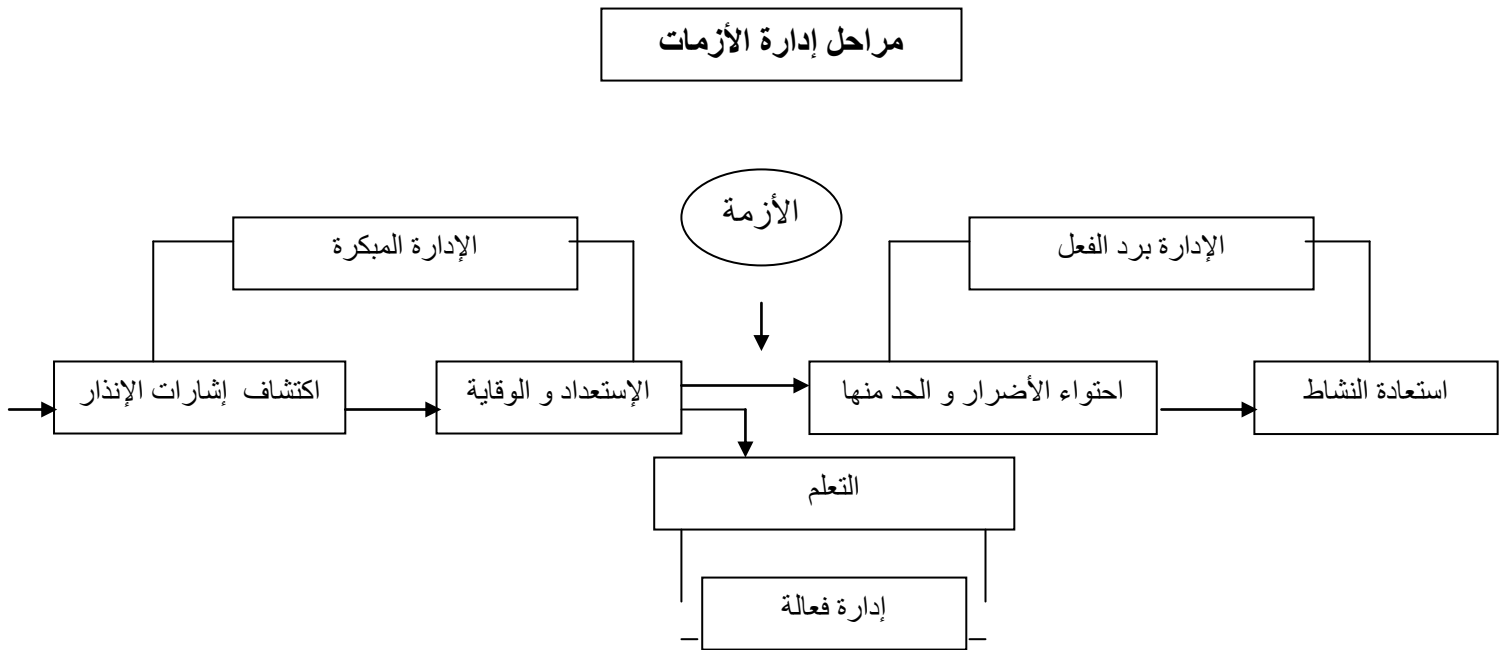
السيطرة الكاملة و التحكم شبه الكامل في قوى منع الأزمة و يتم توجيه الأزمة بثلاث طرق هي:

(أ) تصدير الأزمة إلى الخارج

(ب) طريقة التكيف المرحلي

(ج) تحويل الأزمة و إفرازاتها إلى إيجابيات.²

كما يمكن توضيح أهم مراحل إدارة الأزمات من خلال المخطط التالي:³



2- السيد عليوة، مرجع سابق، ص29.

2- السيد عليوة، مرجع سابق، ص29.

3- مراحل إدارة الأزمات على موقع: [www. Al_Moqatel.Htm](http://www.Al_Moqatel.Htm)

المطلب الثالث: التأصيل النظري لاستراتيجيات إدارة الأزمات:

الفرع الأول: تعريف الإستراتيجية.

تحظى الإستراتيجية كموضوع، باهتمام متزايد وواسع النطاق لدى المفكرين والمتقنين والأكاديميين، فضلا عن اهتمام النخب القيادية والمؤسسات الرسمية والغير الرسمية لما لها من تماس شديد وعلاقة وثيقة بالعديد من مجريات السياسة الدولية¹، سنحاول من خلال هذا الفرع تحديد المعنى اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الإستراتيجية والذي يتداول في العلوم الاجتماعية المختلفة، و الذي يستخدم للدلالة على أكثر من معنى.

***التحديد اللغوي لمفهوم الإستراتيجية:**

تعبير الإستراتيجية (strategy) : مشتق من الكلمة اليونانية (strato) بمعنى حشد، ومن مشتقات هذه الكلمة

(Stratgo) و التي تعني فن القيادة، و من مشتقاتها أيضا (Stratgem) والتي تعني الخدمة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو، و قد ألف القائد الروماني تيكتوسيو اليونيس كتابا عام 100م باسم (Strategemation) جمع فيه عمليات الخداع العسكرية الناجحة التي قام بها القادة السابقون.

و كلمة إستراتيجية لم تكن مستخدمة حتى نهاية القرن 18م و كان اللفظ المستخدم لوصف إدارة الحرب هو (فن الفروسية)² و في الفترة الممتدة من 1500 إلى 1750 استبدعت كلمة الفروسية و حلت محلها فن الحروب، و بدا الاتجاه إلى اعتبار إدارة الحرب، علما له مبادئ يمكن اكتشافها و تدريسها في الجامعات و الأكاديميات العسكرية، و في هذا الإطار ظهر استعمال لفظ إستراتيجية، و كان أول من استخدمه الكاتب الفرنسي المتخصص في الشؤون العسكرية (جولي دي ميزروا) عام

¹- عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، عمان: دار مجدلاوي، ط1، 2006، ص11.

²-مرجع سابق، ص17.

1789¹، حيث ربط مفهوم الإستراتيجية بالجانب العسكري، و يمكن توضيح هذا من خلال تعريف

كلاوز فيتش، ليدل هارت، و ريمون أرون.

- تعريف كلاوز فيتش: " نظرية استخدام الاشتباك للوصول إلى هدف الحرب"

- تعريف ليدل هارت : عرفها بأنها" فن توزيع و استخدام الوسائط العسكرية لتحقيق أهداف

عسكرية"

- تعريف ريمون أرون: " قيادة مجمل العمليات العسكرية"².

لكن برزت إسهامات المعاصرون الذين حاولوا تجاوز ربط الإستراتيجية بالجانب العسكري و

تجلى هذا من خلال إسهامات أندريه بوفر، حيث عرف الإستراتيجية بأنها " فن استخدام القوة للوصول

إلى هدف السياسة"

حيث لا يربط الهدف بالقوة العسكرية فقط و إنما بجميع عناصر القوة³ ، إذا الإستراتيجية كلمة

تستخدم للدلالة على الهدف الذي ينشده الفعل، فكل فعل أو حركة تتوخى تحقيق هدف معين، أو أهداف

محددة و لكن بلوغ الهدف لا يقتصر هو الآخر من الناحية العملية، على التخطيط فقط إنما يفترض

توفر الوسائل التي تعين عملية التخطيط وصولاً إلى الهدف - هذه العملية التي تجمع بين الخطط التي

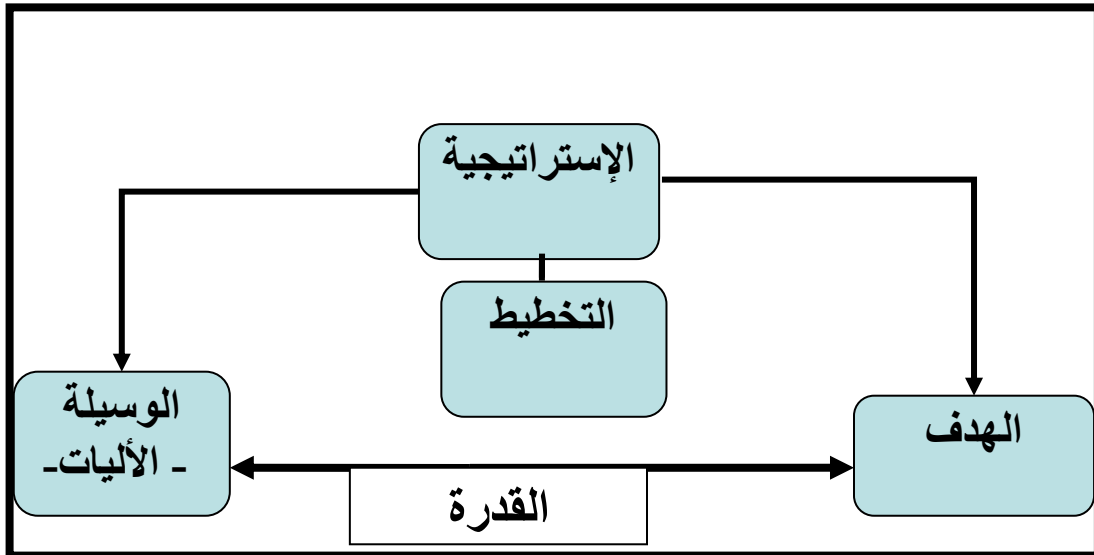
تنشد بلوغ الهدف، أو الأهداف و الوسائل المتاحة- أي أن الإستراتيجية تجمع بين الهدف و الوسيلة من

خلال عملية التخطيط.

¹-مرجع سابق، ص18.

²-مرجع سابق، ص19.

³- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص21.



أي أن عملية الجمع بين الهدف و الوسيلة من خلال التخطيط تفترض بدورها كما يوضح المخطط السابق توفر عنصر لا يمكن إغفاله عند الشروع بالفعل الإستراتيجي وهو عنصر القدرة، أي القدرة على استخدام الوسائل لإنجاز أهداف معلومة، فالأهداف تبقى معطلة و الوسائل غير ذات قيمة ما لم تتوفر القدرة على توظيف الوسائل لبلوغ الأهداف.¹

و سنحاول ربط هذا المخطط بإستراتيجية الإتحاد الأوروبي لإدارة أزمات المنطقة و الآليات المتبعة و ما قدرته على تجسيدها واقعيا.

إذا الإستراتيجية هي (علم و فن استخدام الوسائل و القدرات المتاحة، و في إطار عملية متكاملة يتم إعدادها و التخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب).

¹-مرجع سابق، ص24.

الفرع الثاني: مبادئ الإستراتيجية:

إن عملية و صنع إستراتيجية ما، هي في الحقيقة البحث عن أفضل الأساليب و الطرق و الأدوات لتحقيق الأهداف التي يحددها السياسيون. كما ترتبط الإستراتيجيات ببعضها البعض، و لهذا عند وضع أي إستراتيجية ناجحة يجب توفر المبادئ التالية:

أ/ وضوح الأهداف و تكاملها :

لما كانت الإستراتيجية هي عملية اختيار أفضل البدائل و الوسائل لتحقيق الأهداف فإن هذه الأهداف يفترض أن تكون واضحة و سليمة و غير مشوشة كما و أن هذه الأهداف يجب أن تتسم بالاتساق المنطقي و عدم التناقض في إطار الإستراتيجية الواحدة، أو بين الإستراتيجيات المختلفة.

ب/ واقعية الأهداف و حقيقتها :

إن اختيار الأساليب الناجحة للوصول إلى الأهداف المطلوبة يستلزم وجود أهداف واقعية، و يمكن تحقيقها،

و من ثم أهمية تكافؤ القدرات و الموارد مع الأهداف، و تثار في ذلك عمليات وضوح الأهداف و تقدير الاحتياجات و تقييم احتمالات تحقيق الهدف بالإمكانات المتاحة.

ج/العقلانية و التخصص:

بمعنى أن عملية وضع إستراتيجية ما، هي عملية تتضمن اختيارات عقلانية مبررة، أي أن عملية الاختيار من بين عدة وسائل و أساليب مختلفة تتم على أساس عقلائي يمكن حسابه و الدفاع عنه، و هو يتحدد بمدى فعالية هذه الأساليب في تحقيق هذه الأهداف.

فالعقلانية تتصل بعملية اختيار الوسائل المؤدية إلى الأهداف و ليس إلى تقييم الأهداف ذاتها، و من ثم فإن العقلانية يقصد بها، الدراسة العلمية للواقع و البدائل المختلفة و الاختيار العلمي بين هذه البدائل¹

و لتحقيق ذلك، فإن الأمر يستلزم وجود معلومات دقيقة، إذ بدونها لا يمكن للإستراتيجية أن توضع بطريقة سليمة .

د/الاستمرارية:

الإستراتيجية تتصف أيضا بالدوام و الاستمرار فطالما أن الأهداف التي يسعى إليها الطرف الواضع للإستراتيجية هي لا نهائية و مستمرة، فإن عملية التخطيط الإستراتيجي تتصف هي الأخرى بالاستمرارية، فالإستراتيجية تتضمن عدة مراحل تقوم كل واحدة منها على ما سبقتها. و هذا ما يتطلب وضوح المراحل في ذهن المفكر الإستراتيجي من ناحية و ضرورة الاستمرار من ناحية أخرى.²

المرونة:

بمعنى أن تتضمن الإستراتيجية درجة من المرونة، تسمح لها بمواجهة المواقف غير المحتملة، أو غير المتوقعة في الظروف الاعتيادية.³

الفرع الثالث: أنواع إستراتيجيات إدارة الأزمات.

قبل التطرق إلى أنواع إستراتيجيات إدارة الأزمات سنحاول تقديم تعريف لها:

هي مجموعة المبادئ المحددة التي توضع بهدف توجيه الأزمة لخدمة المصالح الجوهرية و

تعتمد إستراتيجية إدارة الأزمات على النقاط التالية:

- مبادئ إدارة الأزمات.

¹-عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص30.

²-مرجع سابق، ص30.

³-عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص30.

• فريق إدارة الأزمات.

• مهام إدارة الأزمات.¹

و اعتبرت أعمال ألكسندر جورج Alexander .G* من أهم الأعمال التي أثرت موضوع استراتيجيات إدارة الأزمات، و التي اعتمدت كأهم مرجع أكاديمي يعتمد عليه في هذا المجال، خاصة و أنها تقدم عدة استراتيجيات عامة، تمكننا من ربطها بأزمات واقعية مختلفة، هذا من جهة، كما تمكن الأطراف المتدخلة لإدارة الأزمات من إتباع الإستراتيجية المناسبة للإدارة، انطلاقا من المعلومات و المعطيات المتوفرة لديها، و كان Michel Liégeois من المعتمدين على دراسة Alexander .G في تصنيفه للاستراتيجيات إدارة الأزمات، حيث قام بتقديم تصنيفات لاستراتيجيات و قام بتقسيمها إلى:

- تصنيفات ORAN. R.YONG: التي ركزت على دور الطرف الثالث في إدارة الأزمات الدولية.

- تصنيفات Alexander .G: التي تمحورت حول إدارة الأزمات، الردع، الدبلوماسية

القسرية² و سنعتمد في هذا الفرع، لتوضيح أنواع إستراتيجيات إدارة الأزمات على ثلاثة تصنيفات يوضحها المخطط التالي:

¹- السيد عليوة، مرجع سابق، ص52.

* Alexander George: من أكبر المتخصصين في استراتيجيات إدارة الأزمات.

² - Michel liegeois, "strategies de maintien de la paix de l'oton", juin, 1997
" [http:// www.nato.int/acad/fellow/95-97/liegeois.pdf](http://www.nato.int/acad/fellow/95-97/liegeois.pdf)"



(1) تصنيف ألكسندر جورج

قدم ألكسندر جورج 12 إستراتيجية يمكن اعتمادها لإدارة الأزمات و قام بتقسيمها إلى

مجموعتين:

*** الإستراتيجيات الهجومية (offensive strategies) :**

و قسم هذه المجموعة إلى خمسة استراتيجيات، تضع في اعتباراتها الإمكانيات و الموارد المتوفرة لدى الأطراف التي تحاول من خلالها تغيير الوضع القائم، و لا تأخذ في اعتباراتها قدرات و أهداف الخصم.

(أ) إستراتيجية الابتزاز التمهيدي (Black Mail)

(ب) إستراتيجية جس النبض المحدود- الامتحان المحدود- (The Limited Reversible Probe).

(ج) إستراتيجية الضغط المحكوم (The Strategy Of Contronned Pressure)

(د) إستراتيجية الأمر الواقع (In The Fait Accompli Strategies)

(و) الاحتكاكات البطيئة (Slow Attrition)

*** الإستراتيجيات الدفاعية لإدارة الأزمة. Défensive Crisse Management stratégies**

وقسمها ألكسندر جورج إلى سبع استراتيجيات يحاول من خلالها الطرف المدافع إلى عرقلة

الخصم و إجباره على عدم الاستمرار في تطبيق إستراتيجيته الهادفة إلى تغيير الوضع القائم.

(أ) دبلوماسية القسر و الإجبار (Coercive diplomacy)

(ب) إستراتيجية التصعيد المحدود مقرونة بإعاقة التصعيد المضاد (The Strategy Of Limited Escalation Coupled With Deterrence Of Counters Calation)

(ج) إستراتيجية الخطوة خطوة مقرونة بإعاقة التصعيد من جانب الخصم (The Tit-for-tat Strategy Coupled With Deterrence Of escalation By The Opponent)

(د) إستراتيجية اختبار القدرات - مقرونة بإعاقاة التصعيد من جانب الخصم
(The Test Of Capabilities Strategy Coupled With Deterrence Of Escalation By
The Opponent)

(هـ) إستراتيجية رسم الخط (The Strategy Of Drawing Aline)

(و) نقل التعهد و الحزم لتجنب سوء التقدير من جانب المنافس (الخصم)
(Coneying Commitment And Resolve To Avoid Miscalculation By The
Adversary)

(ز) إستراتيجية شراء الوقت لاستكشاف تسوية تفاوضية¹

(The Strategy Of Buying Time To Escplore A Negotiated Settlement)

و يعتمد ألكسندر جورج على مفهوم المكاسب النسبية بمعنى أن الإدارة الناجحة ليست التي
تحقق كل الأهداف، و معيار النجاح في إدارة الأزمة هو تعظيم المكاسب و تقليل الخسائر.

2) تصنيف أحمد محمد عبد الغفار:

قسم أحمد محمد عبد الغفار استراتيجيات إدارة الأزمة إلى قسمين:

➤ إستراتيجية التدخل الخفيف و درء الأزمة المبتدئة:

وهي تستهدف إلى وقف التصعيد في الأزمة قبل أن تستفحل و تتحول إلى نزاع مسلح بالجوء إلى
الوسائل الدبلوماسية المنصوص عليها في أحكام الفصل السادس من الميثاق، و التي ترادف في النهاية
وسائل صنع السلام² و تهدف هذه الإستراتيجية إلى:

(أ) وقف التصعيد في التوتر الذي يمكن أن يؤدي إلى الحرب.

(ب) دعم الجهود التي تبذل لتحريك أطراف النزاع نحو السلام.

و تقوم هذه الإستراتيجية على المبادئ التالية:

- إقامة و تسهيل قنوات الاتصال بين أطراف الأزمة

- الدعوة إلى عقد مفاوضات و تحقيق الإجماع حول موضوعات الأمن الإقليمي

¹ - IBID, P 378

² - احمد محمد الغفار، مرجع سابق، ص 209.

- زرع الثقة بين الأطراف ووضع إجراءات تعزز الأمن.¹

➤ إستراتيجية التدخل العميق:

هذه الإستراتيجيات تبحث عن الأسباب الجذرية للأزمات و معالجتها من جهة و معالجة المشكلات المغروسة في النظام الدولي من جهة أخرى، أو معالجة كذلك العلاقات الموجودة بين دولة و أخرى، أو على مستوى نزاع أطرافه داخل الدولة نفسها لذلك فإننا نجد أن أهم

إستراتيجيات التدخل العميق هو بناء قدرات دولية و إقليمية و وطنية تعكس المستويات الثلاثة

للنزاعات و محاولة إدارة هذه النزاعات بالوسائل السلمية.²

كما قسم نفس الباحث الإستراتيجيات إدارة الأزمة إلى:

• إستراتيجيات الوقاية العملية (Operational Prevention)

• إستراتيجيات الوقاية الهيكلية (Structural Prevention)

و هما لا يختلفان كثيرا عن إستراتيجية الوقاية الخفيفة (Light Prevention) التي ترادف

إستراتيجية الوقاية العملية التي تهدف إلى وقف تصعيد النزاع و إستراتيجية الوقاية الهيكلية التي تهدف

بدورها لمعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة، و إذا ما اعتبرنا أن الوقاية الخفيفة أو الوقاية العملية تهدفان

إلى وقف التصعيد فإنهما يعملان في إطار صنع السلام (Peace Making) التي تسبق النزاع، و

بنفس المفهوم إذا اعتبرنا أن الوقاية العميقة أو الوقاية الهيكلية تهدفان إلى معالجة الأسباب الجذرية

للنزاع فإنهما يعملان في إطار بناء السلام (Peace Building) وهي مرحلة تعقب النزاع، و لا

يقصد بها التسوية (Seatt Lement) أو الحل (Resolution) الذين يعتمدان على توقيع الإتفاقات و

إنما القصد ببناء السلام هو وضع الضمانات التي تجعل الأطراف لا يرتدون عن عملية السلام التي تم

¹-مرجع سابق، ص 265.

²- احمد محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 270

التوصل إليها عبر عملية التسوية.¹ و تعتمد الوقاية العملية في الأساس على الالتزام الطوعي و المبكر بالطرف الثالث لخلق الظروف المواتية التي تمكن القادة لدى أطراف النزاع من تجاوز أسباب المشكلة قبل أن تستفحل، و هذا الالتزام يجب أن تقابله أربعة من العناصر التي لا تؤدي بالضرورة إلى حل النزاع، و إنما تساعد على الأقل على حله و هي:

- 1- العنصر الأول: لابد من وجود لاعب قيادي (Lead-Player) أو (Preventor)، قد يكون منظمة أو دولة أو شخصا محددًا يتمتع بدرجة من المصداقية لدى أطراف النزاع، هذا اللاعب القيادي يتيسر له حشد الجهود الوقائية لدى أطراف النزاع، و استغلالها باتجاه درئه.
- 2- العنصر الثاني: وجود نهج سياسي و عسكري متنسق يهدف إلى وقف العنف و تلبية الاحتياجات الإنسانية التي تقف خلف النزاع، و ربط جوانب المشكلة السياسية العسكرية ببعضها البعض.

- 3- العنصر الثالث: توفير الموارد الكافية لتغطية التزام الطرف الخارجي بدعم العملية الوقائية²
- 4- العنصر الرابع: وجود خطة واضحة لرسم معالم الدولة بعد تسوية النزاع.³

(3) تصنيف ميشال لجوا:

صنف ميشال لجوا إستراتيجيات إدارة الأزمات إلى صنفين أساسيين:

- الإستراتيجيات التعاونية (Les Stratégies de Gestion des Crises)

- إستراتيجيات القوة (Les Stratégies de Puissance)

أ- الإستراتيجيات التعاونية: حسب ميشال لجوا هذه الإستراتيجية يمكن أن تتخذ مسلكين، إما

الإدارة بعمق و المساهمة في حل الأزمة، و إما العمل في الإطار العام فقط.

1- احمد محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 273.

2- مرجع سابق، ص 275.

3- مرجع سابق، ص 276.

ففي الحالة الأولى يكون الطرف المتدخل منخرطاً بمستويات و درجات متباينة في إدارة الأزمة

عبر إستراتيجيات أربع هي:

1- الإقناع (Persuasion)

2- البيان و الإيضاح (Enonciation)

3- الإعداد و التحضير (Elaboration)

4- المشاركة (Participation)

أما الحالة الثانية فهي تشمل التسوية دون الانخراط في حيثيات الأزمة، حيث يحاول الطرف

المتدخل تهيئة الأسباب و الظروف الملائمة لحل الأزمة و ذلك وفقاً لخمس إستراتيجيات:

1- الاتصال (Communication)

2- تجميع و معالجة المعطيات (Collecte et Traitement des Données)

3- الوساطة (Interposition)

4- التحقيق و المراقبة (Vérification et Surveillance)

5- الإشراف على الفعل (إيجاد الحل) (Supervision)

و مجموع هذه الإستراتيجيات التسع تفسر الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه الطرف الثالث في

الوصول إلى حل للأزمة.¹

ب- إستراتيجيات القوة: و يقسمها لاجوا إلى ثلاثة أصناف:

* الإستراتيجيات المتعلقة بنظريات الردع (Théories de la Dissuasion)

* إستراتيجيات القوة الدفاعية (Stratégies de Puissance Défensive)

* إستراتيجيات القوة الهجومية (Stratégies de Puissance Offensive)²

¹ - Michel Liegeois, OP. Cit, pp 17-18.

² - IBID, pp. 21-32.

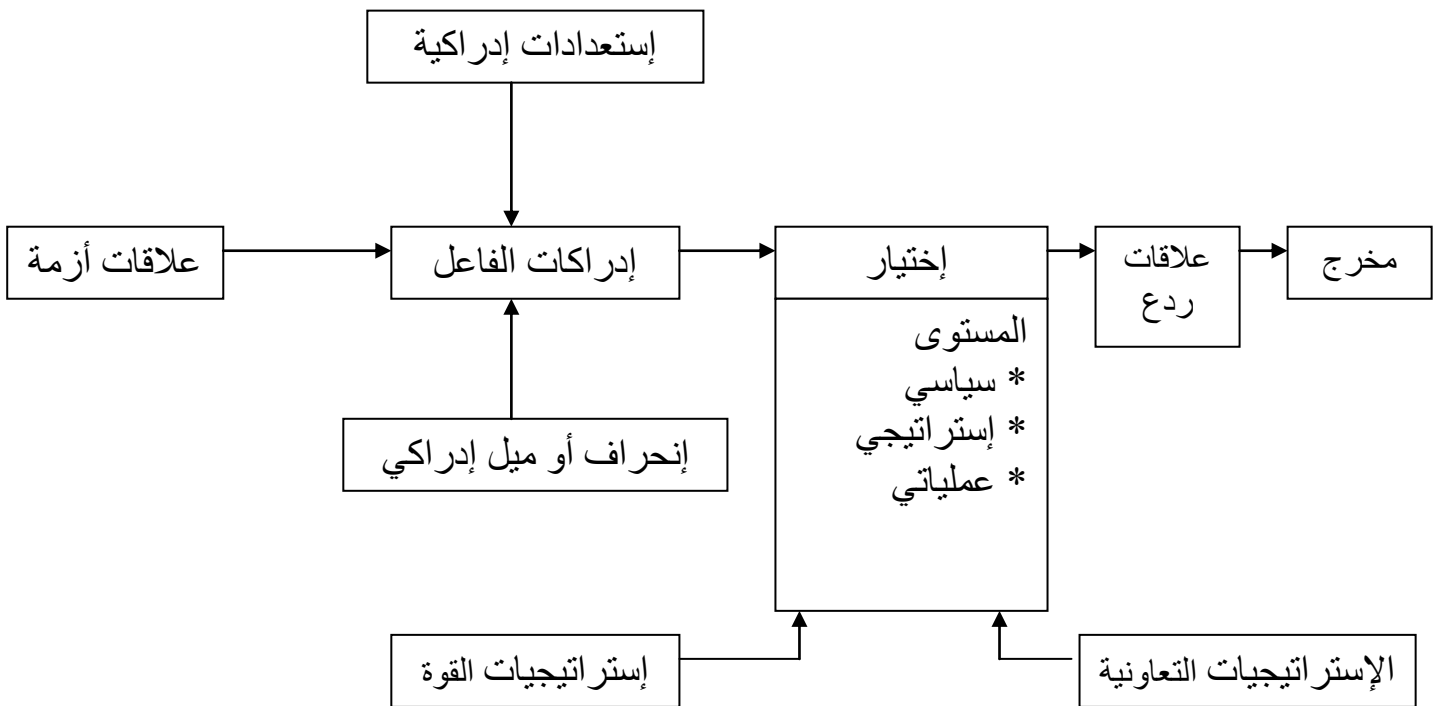
كما وضعنا سابقاً فتصنيفات ميشال لجوا مستوحاة من تصنيفات ألكسندر جورج، حول حدود الدبلوماسية القسرية (The Limits Of Coercive Diplomacy) كما أن كلا من إستراتيجيات القوة الدفاعية و الهجومية هي خلاصة أعمال الأستاذ Alexander من خلال تأكيده على أهمية الدبلوماسية القسرية و محاولته لتفريقه عن مفهوم إستراتيجيات اللاحرب (Strategies De Non-Guerre) و التي تتضمن كلا من الجانب الدفاعي و الهجومي في إطار ما يصطلح عليه Chelling ب (Compellence)¹

هذا فيما يخص إستراتيجيات القوة الدفاعية و الهجومية، أما فيما يتعلق بنظريات الردع فهي

مستوحاة من مقاربة Tomas Chelling لدبلوماسية العنف.²

كما حاول ميشال لجوا تلخيص إستراتيجيات إدارة الأزمات من خلال إطار تفسيري بين حدود

التفاعل بين عناصر تحليل إدارة الأزمة كما يوضح الشكل التالي:



الإطار التفسيري لإستراتيجيات إدارة الأزمة¹

¹ - Michel Liegeois, OP. Cit, pp 27-32.

² - IBID, p21

* المبحث الثاني: آليات و وسائل الطرف الثالث لإدارة الأزمات

المطلب الأول: نماذج و صور تدخل الطرف الثالث لإدارة الأزمات

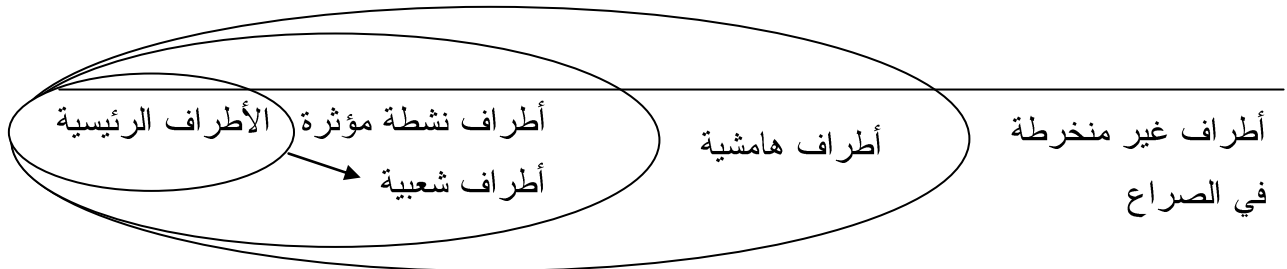
الفرع الأول: مفهوم و نماذج تدخل الطرف الثالث

يأخذ الطرف الثالث عدة مفاهيم أهمها:

الوسطاء: (Intermediaries) الذين قد تدعو الظروف لاستخدامهم، إذ يندر أن تدار أزمة دون وسيط، و يستمد الوسيط قوته من رضا الطرفين على وساطته، أو بطلب أحد الأطراف على وساطته.

المتدخل: (Intervener) يكمن الفرق الجوهرى ما بين الوسيط و المتدخل في كون المتدخل له القدرة الذاتية على التدخل، حتى لو لم يوافق الأطراف أو بعضهم على ذلك¹.

حيث برزت عدة بحوث أكاديمية حاولت الابتعاد عن مفهوم الطرف الثالث و ما يتضمنه المصطلح من كنية على تدخل خارجي، و من بين هذه الأبحاث، جهود أنكار نسيون، حيث وضع الباحث شريحة من المتدخلين ترتبط تسميتهم بدرجة ارتباطهم بالأزمة، فكانت التسميات كالآتي: (أطراف غير منخرطة Uninvolved، أطراف هامشية Marginal، أطراف نشطة و مؤثرة Influential,Active)، فكما وضعنا طرفا في مركز إدارة الأزمة كلما زادت مصالحه و العكس، كلما ابتعد الطرف من مركز إدارة الأزمة كلما قلت مصالحه، و يلخص الشكل التالي هته الفكرة²:



Source : Miall, Rams Bothom and Woodhouse (eds)1999.

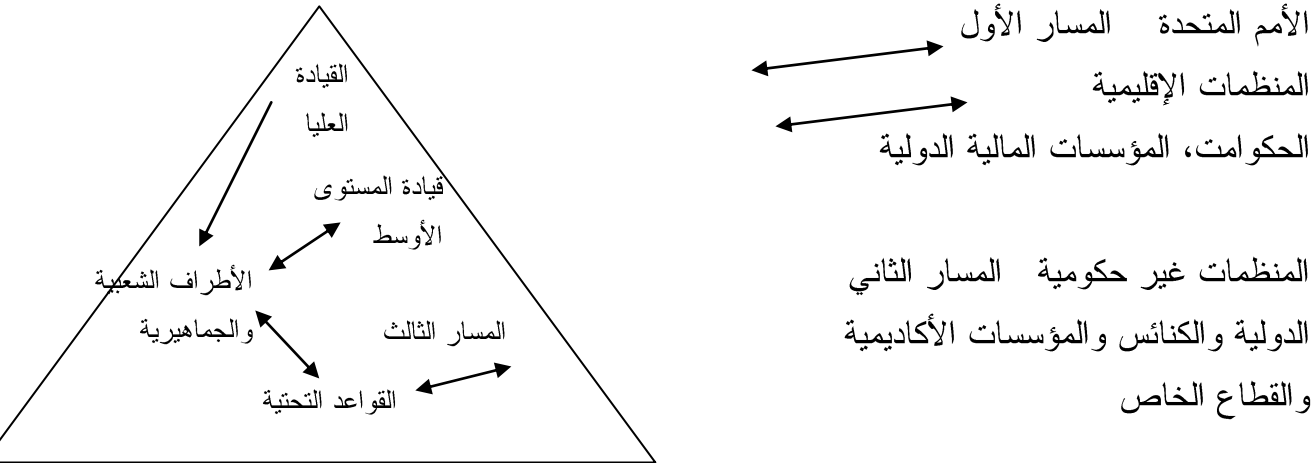
• نماذج ليدراخ لإدارة الأزمات:

¹ أمين هويدي مرجع سابق ص 18.

² أحمد محمد عبد الغفار مرجع سابق ص 63.

يقدم ليدراخ john paul lederach نموذجاً يربط بين أنواع الأطراف المتدخلة ووسائل كل

طرف لإدارة الأزمة من خلال مسار متعدد يمكن توضيحه من خلال المخطط التالي:



نموذج ليدراخ 1997.

Source : Miall, Rams Botham and Woodhouse (eds)1999.

المسار الأول: التفاوض، حفظ السلام، والتحكيم، دعم السلام، الوساطة العضلية، سيادة التهديد بالقوة بين الأطراف.

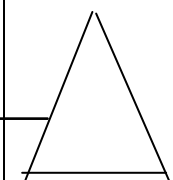
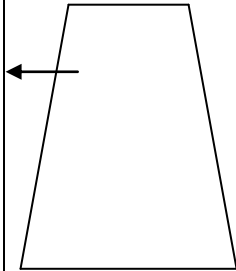
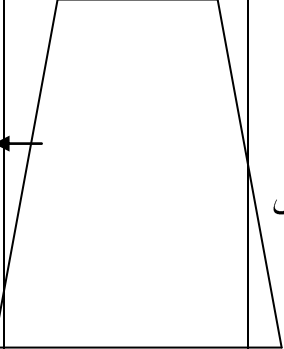
المسار الثاني: المساعي الحميدة، التوفيق، الوساطة النقية، نهج حل الأزمة: التكامل و سياسة التهديد بالقوة.

المسار الثالث: دوائر السلام داخل بؤرة النزاع، بناء الترابط الاجتماعي، إيجاد أرضية مشتركة، التكامل و سياسة التهديد بالقوة.¹

كما يربط سيدراخ بين المتدخلين على المستوى الأفقي و الرأسى لبناء علاقات السلام من خلال نوع المتدخلين و المسلك المتبع في بناء السلام.

¹ - أحمد محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 92.

السلك المتبع نوع المتدخلين لفض النزاع

<ul style="list-style-type: none"> المستوى الأول: مستوى القيادة العليا، قيادات عسكرية، سياسية، دينية على مستوى عال من الرؤيا 		<ul style="list-style-type: none"> التركيز على مفاوضات على أعلى مستويات التأكيد على وقف إطلاق النار وساطة يقودها أشخاص بصفة فردية يتميزون بقدر عال من الرؤيا 	<p>قليلون</p> <p>↑</p>
<ul style="list-style-type: none"> المستوى الثاني: مستوى القيادة الوسطى. قادة يتميزون باحترام معين في مناطقهم أكادبمبون ومتقنون قادة يتزعمون طوائف دينية و سلالات عرقية قادة في مجال حقوق الإنسان و المنظمات الغير حكومية 		<ul style="list-style-type: none"> إقامة ورش نقاش ينتهج نهج حل المشكلة problem solving التدريب على فض النزاعات إقامة لجان سلام 	<p>المتأثرون</p> <p>↓</p> <p>السكان</p>
<ul style="list-style-type: none"> المستوى الثالث: قادة قاعديون القادة المحليون قادة المنظمات غير الحكومية المحلية العاملون على تنمية المجتمع 		<ul style="list-style-type: none"> تكوين فرق صغيرة من الداخل تكوين لجان سلام محلية تدريب على مستوى القواعد الشعبية (grass roots) النزوع نحو عدم 	<p>عديدون</p> <p>↓</p>

<ul style="list-style-type: none"> • العاملون بصفة رسمية في مجال الصحة • قادة اللاجئين بالمعسكرات 		<p>التعصب</p> <ul style="list-style-type: none"> • العمل بعد مأساة الحرب على المستوى النفسي الاجتماعي <p>Post – war trauma</p>	
---	--	---	--

Source : John paul lederach, 1997¹

¹- أحمد محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 94.

الفرع الثاني: صور تدخل الطرف الثالث لإدارة الأزمات

يمكن للطرف الثالث أن يتدخل بصورتين في إدارة الأزمات، و هذا حسب قوة الطرف المتدخل من جهة و درجة التأزم من جهة ثانية، كما أشرنا يرتبط تدخل الطرف الثالث بمدى قوته، و مصطلح القوة (power) يأخذ عدة معاني، فمن ناحية هو يعني القوة على القيادة و الأمر و النهي و الإلزام و القهر أو استخدام القوة بشدة، و من ناحية أخرى يعني قوة التحفيز على التعاون و على إضفاء الشرعية، و قوة الإقناع، أو استخدام القوة بلين، فاستخدام القوة بشدة ظل دائما أسلوبا هاما في إدارة الأزمات الحادة، التي تعتبر آخر مراحل النزاع، بينما تستخدم القوة بلين في إدارة الأزمات المبتدئة التي تعتبر أولى مراحل النزاع 1 .

و يطلق (Kenneth Boulding)، مصطلح قوة التهديد (Threat Power) على النوع الأول من استخدام القوة بشدة، كأن يقول الطرف المتدخل لأحد الأطراف أو لهما معا، "افعلوا ما أريد و إلا سأفعل ما لا تريدون" ثم يميز كينث بولدينغ بين شكلين من استخدام القوة بلين:

1- قوة التبادل (Exchange Power) : المرتبطة بنهج الصفقات و المساومات كأن يقول المتدخل لأطراف الأزمة افعلوا ما أريد و سأعمل ما تريدون.

2- القوة التكاملية (Integrative Power) و هي ذلك النوع المرتبط بالإقناع و نهج حل المشكلة لإحداث التحول على المدى الطويل كأن يقول الطرف الثالث " دعونا نعمل معا شيئا مفيدا لنا جميعا" (2) و بالتالي فغن فريق الطرف الثالث يحاولون بقدر الإمكان عدم استخدام قوة التهديد، و يستعيضون عنها باستخدام قوة التبادل و التكامل .

و الجدول التالي يوضح لنا الأوجه الثلاثة لاستخدام القوة، للإشارة إلى أن بولدينغ الصنفين الآخرين (2،3) و يؤكد على التصنيف في الصف الأول الأفقي¹.

¹ - أحمد محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص76.

الأوجه الثلاثة للقوة

قوة التهديد	قوة التبادل	قوة التكامل	
مدمرة	منتجة	مبدعة	1
منتجة	مدمرة	منتجة	2
مبدعة	مبدعة	مدمرة	3

Source : Miall, Rams Botham and Woodhouse (eds)1999.¹

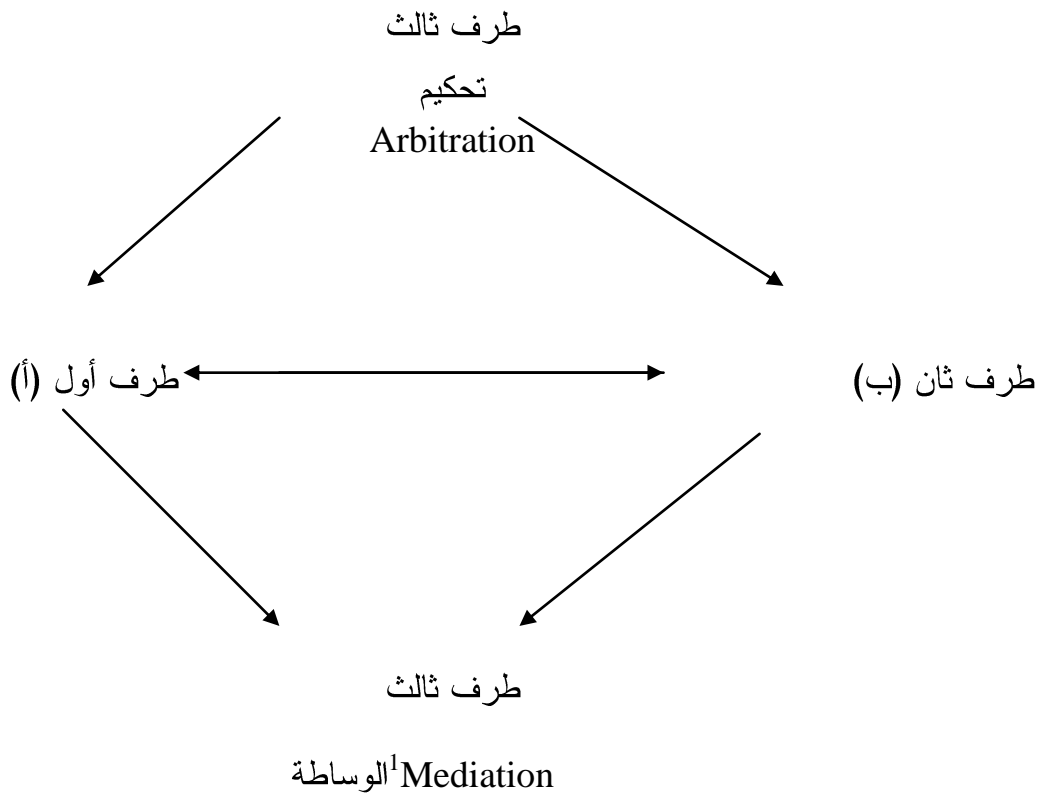
حيث يستخدم الطرف الثالث كالسياسيين، و الحكومات كل أشكال القوة التي ذكرناها، و في

هذا الإطار يمكن أن نميز بين الوسطاء الأقوياء (الناقدين) (Powerful Mediators)، و ما يسمون

أحيانا الوسطاء ذوي العضلات (Muscle Mediators) الذين يستخدمون ما لديهم من قوة الموارد

التي يتمتعون بها، و الوسطاء الذين لا يملكون القوة (Powerless Mediators)، و الذين لا يتعدى

دورهم في التدخل مجرد توفير قنوات الإتصال و التسهيلات² كما يوضحه المخطط التالي:



¹ - مرجع سابق، ص77.

² - أحمد محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص78.

والذي فرق بين نوعين من التدخل (القهري، الغير قهري) و يمكن المقارنة بينهما على النحو

التالي¹:

التدخل القهري	التدخل الغير قهري
- الإلزام	- الوساطة النقية
- القهر بغير استخدام القوة	- التوفيق و حل المشكلة
- الوساطة العضلية	- المساعي الحميدة

¹- مرجع سابق، ص 78.

المطلب الثاني: وسائل إدارة الأزمات من خلال النهج الوقائي:الفرع الأول: مفهوم و أنماط الدبلوماسية الوقائية:

بدأت فكرة الدبلوماسية الوقائية تحظى باهتمام متزايد بعد انتهاء الحرب الباردة، و هذا عن طريق مناقشات بطرس غالي لتوسيع مفهوم الدبلوماسية الوقائية خاصة و أن هذا المفهوم اقترن بسياسات القوة بين القوتين أثناء الحرب الباردة، حيث صرح بطرس غالي أن الدبلوماسية الوقائية واحدة من أربعة عناصر رئيسية تشكل الجهود التي تتولى الأمم المتحدة قيادتها، بمساندة القوى الكبرى للتعامل مع كل من الحروب التي نشأت من زمن، و الحروب الناشئة حديثا، سواء كانت حروبا بين دول، أو حروب أهلية أو عرقية.

و يصف بطرس غالي الدبلوماسية الوقائية في تقريره بأنها " عمل يهدف إلى منع الخلافات من النشوء بين أطراف ما، ومنع الخلافات القائمة من التصاعد، والتحول إلى منازعات، و السيطرة على انتشار المنازعات عند حدوثها"¹ و يمكن تعريف الدبلوماسية الوقائية بأنها فعل يشرع فيه في أماكن و أوقات عرضة للأخطار، بغرض تجنب وضع يندرج بخطر استخدام القوة المسلحة، أو وضع تستخدم فيه القوة المسلحة، و غير ذلك من أشكال الإكراه على أيدي دول أو جماعات تقوم بذلك، بغرض تسوية الخلافات السياسية، التي قد تنشأ عن تزعزع الاستقرار، بسبب آثار التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية² و حاول مايكل لوند من خلال وضع هذا التعريف التمييز بين الدبلوماسية الوقائية و غيرها من المصطلحات التي يشيع استخدامها للإشارة إلى أشكال أخرى من دبلوماسية السياسة الخارجية.³

¹ - مايكل، لوند، مرجع سابق، ص 49² - مرجع سابق، ص 58³ - مرجع سابق، ص 59

و تمارس الدبلوماسية الوقائية عملها ما بين دبلوماسية وقت السلم و دبلوماسية الأزمات، و تتنوع الدبلوماسية الوقائية تنوعا كبيرا من حيث أنماطها و وسائلها وأدواتها، و من حيث الأطراف القائمة بالتدخل، فمن حيث المبدأ، قد تتضمن العديد من أنماط النشاط الوظيفي : الدبلوماسي، العسكري، الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، المؤسساتي، و الكثير من أدوات الدبلوماسية الوقائية مثل الوساطة، القوات العسكرية، مراقبي حقوق الإنسان، و مشاريع بناء الديمقراطية، و المعونات أو العقوبات الاقتصادية و المساعدات العسكرية أيضا¹.

¹ - مرجع سابق، ص 65

و يوضح الجدول التالي الفرق ما بين الدبلوماسية الوقائية و دبلوماسية الأزمات من خلال

درجة حدة النزاع و الإطار الزمني للأهداف¹

دبلوماسية وقت السلم الدبلوماسية الوقائية دبلوماسية الأزمات

درجة حدة النزاع	منخفضة	معتدلة	شديدة
	فرص اندلاع العنف تتراوح ما بين ضئيلة و متباعدة	فرص اندلاع العنف ما بين محتملة و مرجحة يتراوح ما بين متوسط و	يتراوح العنف ما بين عنف فعلي و عنف وشيك • فوري
<u>الإطار الزمني</u>	<u>طويل المدى</u>	<u>قصير المدى</u>	• احتواء الأزمات
<u>للأهداف</u>	توجيه التعاملات الاعتيادية و تصريف الشؤون الجارية للدولة، صيانة و تعزيز استقرار العلاقات و المؤسسات، و بمرور الوقت، الارتقاء بالرفاهية القومية و العالمية.	تنفيذ سياسات و خلق عمليات من أجل تخفيف حدة التوترات، و تسوية و حل الخلافات، و نزع فتيل المنازعات، و الحيلولة دون حدوث الأزمات	• وقف التصرفات العنيفة أو الإكراهية • إنهاء الحروب • أعمال انفاقات وقف إطلاق النار

¹ -مايكل، لوند، مرجع سابق، ص 66

كما تختلف الوسائل التي تعتمد عليها الدبلوماسية الوقائية باختلاف أنماطها و هذا ما يبينه

الجدول التالي¹:

منع الأزمات	المشاركة السبقية	بناء السلام قبل النشوب
<ul style="list-style-type: none"> - إعاقة أعمال العنف - تخفيف حدة التوترات 	<ul style="list-style-type: none"> - التعامل مع الخلافات المحددة - إحال الشكاوي في المفاوضات - مشاركة الأطراف 	<ul style="list-style-type: none"> - خلق قنوات لتسوية الخلافات - بناء مؤسسات سياسية - تحديد أعراف - تغيير المواقف، تقليل مصادر النزاع
<ul style="list-style-type: none"> - العقوبات الاقتصادية - دبلوماسية الإكراه - الردع 	<ul style="list-style-type: none"> - المبعوث الخاص - الوساطة - التحكيم 	<ul style="list-style-type: none"> - حلقات دراسية للتدريب على حل المشكلات. - الرقابة على التسلح وفق نظم متعارف عليه CBM'S، التدريب على حل المنازعات، معايير حقوق الإنسان، الأمن الجماعي
<ul style="list-style-type: none"> - يقترب من الأزمة - أعمال عنف منخفضة - استخدام العنف محتمل - الحدوث 	<ul style="list-style-type: none"> - نزاع منخفض المستوى على قضايا محددة. - توترات، استقطاب، استخدام العنف محتمل - الحدوث 	<ul style="list-style-type: none"> - سلام مستقر، انعدام الاستقرار الشك، استخدام العنف محتمل الحدوث.

¹-مرجع سابق، ص 69

الفرع الثاني: وسائل ومهام الطرف الثالث لإدارة الأزمات

حاول لوند وضع أهم مراحل النزاع مع الوسائل المتبعة لإدارة كل مرحلة من مراحل النزاع¹:

مرحلة النزاع	المهام ذات الأولوية	الوسائل
<p>الحرب: قتال مستديم بين قوات مسلحة منظمة، وتتميز هذه المرحلة بانهيار المجتمع المدني وفسخ الحكومة المركزية، وإبطال سيادة القانون أو وجود أخطار تتهدده مصدرها حكم عسكري، أو قانون الطوارئ تدهور الأوضاع الصحية مع انخفاض متوسط الأعمار المتوقع، الاعتماد على الواردات الغذائية</p>	<p>* إنهاء الحرب و وقف العنف * الإتفاق على وقف إطلاق النار * توفير الإغاثة الإنسانية لتلبية الحاجات الأساسية * توفير المأوى و الموارد لمن شردوا</p>	<p>* القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها * حظر الإمدادات العسكرية * التحكيم الدولي: محاكم جرائم الحرب * العقوبات الدبلوماسية و الاقتصادية * الوساطة * تقديم الإغاثة الإنسانية في ظل حماية عسكرية إذا استلزم الأمر</p>
<p>الأزمة: مواجهة متوترة بين قوات مسلحة، وجود تهديدات و قتال منخفض المستوى، اندلاع الحرب صار أمراً محتملاً جداً.</p>	<p>* إحتواء الأزمات * منع تصاعد الأزمة أو منعها من التصاعد من جديد ف اتجاه الحرب الشاملة * وقف العنف أو السلوك القسري * الحد من التسلح * تخفيف التوتر * فتح قنوات الإتصال و تحقيق الشفافية * خلق مناخ من الأمان * تقييم المشورة بشأن تحليل النزاع * تقديم الموارد اللازمة * للمساعدات الإنسانية لتخفيف القلق و التوتر إلى الحد الأدنى الممكن</p>	<p>* القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها * حظر الإمدادات العسكرية * التحكيم الدولي: محاكم جرائم الحرب * العقوبات الدبلوماسية و الاقتصادية * الوساطة * تقديم الإغاثة الإنسانية في ظل حماية عسكرية إذا استلزم الأمر</p>
<p>السلام غير مستقر</p>	<p>* وقف أعمال العنف</p>	<p>* العقوبات الدبلوماسية و</p>

¹ - مايكل لوند، مرجع سابق. ص 187، 188.

<p>الاقتصادية</p> <p>* قوات حفظ السلام الوقائية</p> <p>* مؤتمرات السلام المتعددة الأطراف</p> <p>* المساعدات الاقتصادية</p> <p>* دبلوماسية المسار الثاني</p> <p>* أنظمة الحد من التسلح و متابعة الإلتزام بها.</p> <p>* التحكيم عن طريق محكمة العدل الدولية</p> <p>* قنوات لحل المشكلات عن طريق المسار الثاني</p> <p>* التوفيق بين الأطراف</p> <p>* المبعوثون الخصوصيون و المساعي الحميدة</p> <p>* وساطة الأطراف الثالثة</p> <p>* التدريب على حل المنازعات</p> <p>* تحديد و مراقبة معايير حقوق الإنسان</p> <p>* تشكيل لجان السلام</p> <p>* بعثات تقصي الحقائق</p> <p>* لجان التحقيق</p> <p>* الإصلاح الاقتصادي و المعايير الاقتصادية و التكامل الاقتصادي</p>	<p>* تخفيف التوترات</p> <p>* تشجيع الاتصالات الإيجابية</p> <p>* خلق وسائل غير عنيفة للتعامل مع القضايا المتنازع عليها</p> <p>* معالجة الخلافات</p> <p>* توجيه تطلعات محددة إلى داخل قنوات تفاوضية</p> <p>* إشراك الأطراف</p> <p>* إنشاء الأطراف على القيام بأعمال متطرفة بإمكانها التعجيل بحدوث العنف</p> <p>* خلق قنوات تؤدي إلى تحسين العلاقات و التخفيف من حدة التوتر</p> <p>* خلق قنوات لحل النزاع</p> <p>* بناء أو تدعيم المؤسسات السياسية و المدنية</p> <p>* التخفيف من حدة أسوء الظروف التي تولد المنازعات</p>	<p>1- الأزمة الوشيكية:</p> <p>* اندلاع عنف بالغ صار مرجحا</p> <p>* أعمال عنف منفرقة على مستوى منخفض</p> <p>* تناقص الاتصالات</p> <p>2- النزاع المنخفض المستوى:</p> <p>* نزاع على قضايا ما مع توترات متزايدة</p> <p>* تقطب الجماعات و تحديد هوية الأعداء</p> <p>* عنف بينوي في المقام الأول مع احتمال تحوله على عنف سافر</p> <p>* تناقص الشرعية السياسية التي تتمتع بها الحكومة القومية، و زيادة تقبل النشاط السياسي الطائفي</p> <p>3- السلام الغير مستقر:</p> <p>* مستوى متوسط من التوتر و الريبة بين الأطراف</p> <p>* نقشي عدم الإستقرار السياسي</p> <p>* عدم الثقة</p> <p>* انهيار الأعراف و القيم الاجتماعية</p> <p>* تزايد الإنقسامات الاجتماعية و السياسية على أسس طائفية</p>
<p>* تدابير بناء الثقة (مثل التنمية المشتركة للموارد و مثل مشاريع التنمية)</p> <p>* أنظمة الإنذار المبكر</p> <p>* مساعدات التنمية الاقتصادية و</p>	<p>* تعزيز علاقات التعاون و الاندماج السلمي بين الجماعات ذات الهويات المتباينة</p> <p>* بناء أو تدعيم المؤسسات القادرة على حل ما ينشأ من منازعات و</p>	<p>السلام البارد (المستقر)</p> <p>* علاقة أساسها الاتصال الحذر و التعاون المحدود في المجال التجاري على سبيل المثال</p> <p>* وجود خلافات حول القيم و الأهداف، و</p>

<p>الوقائية</p> <p>* الإستثمار الخاص في المناطق المعرضة لنشوء منازعات بها</p> <p>* وضع معايير دولية لحقوق الإنسان</p> <p>* إيجاد ترتيبات للمشاركة في السلطة</p>	<p>الحفاظ على استمرار الحوار</p> <p>* التشجيع على اتباع وسائل اتخاذ القرار التي تشترك فيها جميع الأطراف</p> <p>* تنمية الاقتصاد و البيئة على نحو قابل للإستدانة</p>	<p>لكن يجري التعامل معها أساسا من خلال قنوات غير عنيفة</p> <p>* قد يحدث احتجاجات السياسة و قد يحدث أعمال عنف موجهة إلى الممتلكات و الرموز القومية، الاتصالات الأساسية مفتوحة</p>
<p>* الحوارات و المشاورات المنتظمة (مثل مؤتمرات القمة التي تعقدها مجموعة السبعة)</p> <p>* معاهدات الأمن و التعاون (مثل المشاركة الشمال أطلنطية من أجل السلام و معاهدة استقرار الإتحاد الأوروبي)</p> <p>* نزع السلاح و ترتيبات الحد من التسلح (مثل معاهدة منع الانتشار النووي)</p> <p>* الترتيبات الاقتصادية و الإقليمية التي تسمح بالتوزيع العادل للموارد</p> <p>* إقامة و تعزيز المبادئ و القوانين الدولية المنظمة لاستغلال البيئة</p>	<p>* الحفاظ على علاقات التعاون و عدم المناوئة</p> <p>* تعزيز النمو الاقتصادي القابل للاستدامة بيئيا</p> <p>* تقليل عدم المساواة</p> <p>* تعزيز الاندماج السلمي من خلال مستوى من الهوية المشتركة</p>	<p>السلام الدافئ المتين</p> <p>*مستوى عال من التعاون، يسود سلام إيجابي يستند إلى قيم و أهداف و مؤسسات مشتركة</p> <p>* إعتدال الأطراف على بعضها البعض اقتصاديا، و الإحساس بأنهم أعضاء مجتمع واحد</p> <p>* تقلل التسوية المؤسساتية السلمية للخلافات من الحاجة إلى الحفاظ على حالة من التأهب المسلح دفاعا عن الأمن</p> <p>* تلبية الحاجات الأساسية لغالبية السكان</p> <p>* درجة عالية من شرعية النظام الحاكم مع انتقال السلطة سلميا (أمثلة الولايات المتحدة، اتفاقية ماستريخت بهدف قيام الإتحاد الأوروبي بإنشاء مؤسسات اقتصادية و إتباع سياسات خارجية مشتركة، توحيد ألمانيا</p>

هذا الجدول يوضح مختلف أدوات أو وسائل التدخل التي يمكن أن تستخدم للتعامل مع النزاعات في مختلف المستويات أو مراحل تصاعدها، و التدخل الفعال هو التدخل الذي يستطيع رسم إستراتيجية التدخل بما يتفق و المرحلة التي يمر بها النزاع التي تعتبر الأزمة إحدى مراحلها سواء في مراحلها الأولى أو المتأخرة، ثم تطبيق هذه الإستراتيجية في الوقت المناسب كتحرك سبقي يدرأ تصاعد النزاع، ثم يدرأ مرور النزاع بالمرحل المذكورة بالجدول.

إذا تعد هذه المراحل سلسلة متصلة من حالات النزاع السلمي التي لا تفصل بينها خطوط حادة، و ينبغي ملاحظة أن قائمة الوسائل المعطاة هنا ليست إلا قائمة توضيحية لا قائمة جامعة مانعة، و رغم أن بعض الأدوات يلاءم مرحلة بعينها بصفة خاصة فقد لا يقتصر استخدام تلك الوسائل على تلك المرحلة.

يرتبط التحول في الأزمات إما بدرء الأزمة أو التحول إلى الجانب العنفي من خلال العوامل

التالية:

1- عدم وجود قيود على العنف: يوجد عدد ضئيل من القيود التي تحد من قدرة الطرفين

المتنازعين على اللجوء إلى القوة المسلحة لتحقيق مطالبهما.

2- عدم وجود إجراءات محددة: لا توجد إجراءات نظامية، أو مؤسسات يمكن من خلالها

مناقشة الخلاف و التوصل إلى حلول.

3- نقص الموارد : قد لا يوجد لدى طرفي النزاع، الرغبة في اللجوء الفوري إلى العنف و لا

لاستخدام العنف، و لكن يفتقر الطرفان إلى الإمكانيات المادية التي يستطيعان من خلالها القيام بجهد

لمنع الخلاف من التدهور.

4- عدم وجود حلول: في حالة جلوس الطرفين إلى المفاوضات، يبدو عليهما عدم وجود

مقترحات تؤدي إلى تسوية القضايا التي فرقتهما بينهما.

5- عدم وجود حوافز: الحلول متوفرة بكثرة، و لكن الطرفين المتنازعين يفتقران إلى الدوافع الكافية لحثهما على تقبل أي من تلك الحلول.

6- فقد الثقة: تصورات و مواقف الطرفين إزاء بعضهما البعض تصورات و مواقف سلبية جدا للحد الذي لا يمكنها من بحث حلول ما أو تقبل تلك الحلول.¹

حيث معرفة الطرف الثالث بوجه النقص يسهل مهمته في تحديد المهام المنوطة به و الوسائل المتبعة في كل حالة من حالات النقص.

ويوضح الجدول التالي المهام و الوسائل المتبعة من قبل الطرف الثالث في حالة كل نقص²:

حالة النقص	مهام الطرف الثالث	وسائل الطرف الثالث
1- عدم وجود قيود على العنف	- كبح أو تطويق العنف، أو التهديد بالجوء إلى العنف - حجب السلاح عن الأطراف - توفير الحماية من استخدام السلاح	- قوة حفظ السلام الوقائية - الردع الموجه، و المناطق المنزوعة السلاح القابلة للتنفيذ - إجراءات الطوارئ و وضع مناطق تحت الحماية - محاكم جرائم الحرب - المساعدات العسكرية
2- عدم وجود إجراءات محددة	- إشراك الأطراف في اتصالات و حوار - خلق قنوات و إجراءات نظامية من أجل المناقشة أو التفاوض	- المساعي الحميدة - الوساطة - مؤتمرات السلام - التحكيم - إصدار الأحكام القضائية - الحلقات الدراسية في مجال حل المشكلات
3- نقص الموارد	- توفير الحاجات الأساسية - التخفيف من حدة الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي تشجع على استخدام القوة	- المعونات الإنسانية - المساعدات الفنية - المساعدات الاقتصادية
4- عدم وجود حلول	- التعامل مع الخلافات، و صياغة عدد من التسويات الممكنة	- التشجيع على الإتيان بأفكار جديدة
5- عدم وجود حوافز	- إقناع الأطراف بتقبل الحلول	- الإجراءات الإيجابية، مثل الضمانات الأمنية، المعونات الخارجية، وعود بعضوية هيئات دولية - الإجراءات السلبية، مثل دبلوماسية القسر (العقوبات و التهديدات باستخدام القوة) و التهديد بالطرد من المنظمات الدولية، و بإلغاء المعونات الخارجية.

¹ - مايكل لوند، مرجع سابق. ص 179.

² - مايكل لوند، مرجع سابق. ص 180، 181.

6- فقد الثقة	- تحقيق الثقة و الاطمئنان المتبادل	- الحوارات غير الرسمية
	- تغيير الآراء و التصورات	- الجهود التعليمية و التنقيفية
	- تخفيف حدة التوترات عندما تنشأ	- البرامج الإعلامية

ومع تحرر عدة أعمال أكاديمية تناقش الوسائل و الوقت الذي تتدخل فيه الدبلوماسية الوقائية ظهرت أعمال Ruddy Doom و koen Vlassenroot اللذين قدما بديلا للنهج التقليدي للدبلوماسية الوقائية الذي لا يراعي التوترات الكامنة و طبيعة الأنظمة الداخلية.

الفرع الثالث: آلية الإنذار المبكر كوسيلة للوقاية و إدارة الأزمات

يعتبر الإنذار المبكر آلية وقائية لدرء الأزمات، خاصة و أن المفهوم الأوروبي للإدارة المدنية

يعتمد في تعريفه للأزمات على عنصرين هما:

* عنصر الوقاية.

* عنصر الإدارة عند اندلاع العنف.

حيث تعتبر آلية الإنذار المبكر هي الآلية السابقة لاستخدام الوسائل الدبلوماسية و التدرج منها

إلى الإجراءات الاقتصادية ثم الترتيبات العسكرية.

وقد أكد كل من المهتمين بمجال إدارة الأزمات على أهمية الإنذار المبكر من خلال درء العنف

قبل أن يحدث.

فآلية الإنذار المبكر صممت أساسا لتجنب الكوارث الإنسانية، بمعنى تلك التي يحدثها الإنسان

(Man-Made disasters) (تميزا لها عن الكوارث الطبيعية) حيث نادرا ما تحدث الأزمات و ينفجر

العنف دون مؤشرات. وعليه فإن المطلوب ليس هو معلومات وقائية، و إنما المطلوب هو نوعية هذه

المعلومات و ما تعكسه من مؤشرات يمكن الإعتماد عليها لاتخاذ إجراءات سريعة للتدخل سواء للوقاية

أو إدارتها. لكن إستراتيجية الإنذار تعاني من أربع مشكلات جدية بالاهتمام هي:

1- أن الصعوبة لا تنحصر في تعريف بؤادر الاضطراب الكامنة و إنما في فهم الأوضاع

بدرجة تكفي لرسم خطة تحرك وفقا للاتجاهات و التنبؤ بها، أو تحديد و ضبط وقت الانفجار.

2- مشكلة الإنذار السابق لأوانه و غير المبرر، فالتخوف من اتخاذ إجراءات قد يكون سابقا

لأوانه، و الخوف الناتج عن التحرك قد يكون أكبر من الخوف الناتج عن عدم التحرك، و الذي قد

يسمح بانفجار الوضع.

3- من تتوفر فيهم الفرصة أو الإمكانيات لاتخاذ إجراء سريع تجاه الأزمة، قد يتعرضون لضغوط بعدم اتخاذ إجراء.

4- التردد في اتخاذ الإجراء أو الاستجابة للإنذار وارد بسبب ما يمكن أن يصل إليه صانع القرار من خوف من الانزلاق في أزمة شديدة الانحدار يصعب الخروج منها.

كما أشار رئيس أكاديمية السلام الدولية أولارا أوتونو (Olara Otunu) إلى أهمية العمل الوقائي، و لكن أشار إلى عدم العلم بما يكتنف الإنذار المبكر من عقبات من الناحية العملية، تتمثل في التالي:

* القصور العام في المعلومات النظرية و التجريبية العملية

* افتقاد الصلة بين الإشارة المعطاة و التجاوب معها

* محدودية الفرص المتاحة للعمل الوقائي بعوامل خارجية

آليات و وسائل الإنذار المبكر

تعتمد آلية الإنذار المبكر على مجموعة من الوسائل يمكن حصرها في:

جمع المعلومات، شبكة المعلومات، نظام المؤشرات.

أولاً: جمع المعلومات Information Gathering : لكي تصبح هذه المعلومات ذات فائدة

لابد أن تتوفر فيها الخصائص التالية: الوضوح (Clarity) ؛ الدقة (Accuracy) ، و يجب أن تعكس

حقيقة الأحداث الموجودة؛ المغزى (Meaning Fulness) ، بمعنى أن تكون ذات مغزى ، أي أن

تسهم في فهم الوضع؛ الحدثة (Recentness) ، حتى تساعد في توقع أوضاع معينة¹ ؛ الكفاية

(Adequacy)، بمعنى أن تكون المعلومات كافية، لأنها إن لم تكن كذلك فإن عملية التنبؤ بأي وضع

¹ - احمد محمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص 356.

سوف تصطدم بواقع مختلف عما تم توقعه؛ الصلاحية (Validity)، فالمعلومات الحديثة و الدقيقة ذات

قيمة محدودة في حد ذاتها إن لم تتعلق بالموضوع المراد قياسه بصورة كافية.¹

غير أن جمع المعلومات يصادف صعوبات عديدة، و أهم هذه الصعوبات، هو كيفية الوصول إلى

مصادرها الأصلية أو الميدانية، خاصة و أن المعلومات تتناقض وقت الأزمات.

ثانياً: شبكة المعلومات: تجمع المعلومات في نظم الإنذار المبكر من خلال شبكة تحتوي على

مصادر المعلومات و تقوم الشبكة بربط المصادر معا في شكل يمثل وحدات لتقصي المعلومات (Fact

Finding Units) فالهدف من هذه الشبكة هو جمع المعلومات من مختلف المصادر التي تنتشر في

مساحة واسعة عليها عدد من الموردين أو المزودين (Suppliers) بصورة تتصف بالسرعة و الثبات،

فمن هؤلاء الموردين نجد معاهد الأبحاث أو جماعات متخصصة في الأزمات، و أجهزة المخابرات و

الاستخبارات، و منظمات الحكومية و غير حكومية، و وسائل الإعلام و بنوك المعلومات بالإضافة إلى

بعثات تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة.²

ولكي تؤدي شبكة المعلومات وظيفتها يجب وضعها في مخزون STOCK بصفة منتظمة

(Regular)، كما يجب أن تربط بنوك المعلومات بعضها ببعض بصورة عملية، و هنا يجب اعتبار

المؤشرات بمثابة مصفى يمرر المعلومات الخام، لناخذ منها ما نريد عن طريق الإختيار.

ثالثاً: المؤشرات: حيث هناك مجموعة من المؤشرات العملية تستخدم في البحث و التقصي في

أماكن التوتر قبل تحولها إلى أزمات ثم نزاعات و قد تم تطوير نظام المؤشرات عن طريق برنامج

الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) في عام 1994 فالإنذار المبكر يبدأ بافتراض محدد يتمثل في أن الكم

الدقيق يستحيل تحقيقه و لكن يمكن الوصول إلى نتائج نسبية من خلال 39 مؤشر نذكر منها:

¹ - نفس المرجع. ص 357.

² - نفس المرجع. ص 358.

* الأمن الغذائي

* تأمين العمل و الدخل

* إنتهاكات حقوق الإنسان

* الاضطرابات العرقية و الدينية

* عدم المساواة

* النفقات العسكرية

يبدو للوهلة الأولى أن هذه المؤشرات تمثل أداة عملية لقياس الأوضاع، لكن تطوير آلية نظام

الإنذار الإنساني المبكر (HEWS) والذي قامت إدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة (DHA)

بتطويره حديثا يقدم لنا نموذجا لأداة جيدة من خلال جمع و تحليل معلومات على نطاق أوسع، و هذا

من خلال محاولة التعرض لجميع المجالات.

حيث تنقسم القائمة الكاملة لنظام الإنذار الإنساني المبكر تنقسم إلى شرائح تغطي المؤشرات التالية:

- مؤشرات السكان: وتتناول التغيرات و الفوارق بين مختلف قطاعات السكان
- المؤشرات الاقتصادية العامة، و من أمثلها التغيرات في الناتج القومي الإجمالي « GMP » ، و الإنفاق الحكومي و إنتاج الطاقة و إحصائيات العمالة.
- مؤشرات التجارة (Review of Trade)
- الوضع المالي (Financial Position)
- الوضع الغذائي و الزراعي
- المؤشرات الاجتماعية
- وضع التغذية و الصحة العامة
- البيئة و الموارد الطبيعية

- عدد و أصل اللاجئين، و أماكن توأجدهم
- حقوق الإنسان
- شكل الحكومة
- التوترات الموجودة و الكامنة في إطارها الخارجي و الداخلي و الإقليمي
- الوجود العسكري و السلاح.
- معلومات ذات خلفية عامة حول تاريخ المنطقة و جغرافيتها و ثقافتها.¹

¹ - أحمد محمد عبد الغفار، نفس المرجع. ص 362.

المطلب الثالث: الوسائل الدبلوماسية و الإجراءات الاقتصادية المتبعة في مجال إدارة الأزماتالفرع الأول: الوسائل الدبلوماسية لإدارة الأزمات

عندما تستفحل أزمة فإن الدبلوماسية التقليدية تستمر في أداء وظيفتها و لكن تظهر الحاجة إلى بدل جهد أكبر لتتماشى مع سرعة تطور الأزمة و تتمثل هذه الجهود من خلال قنوات من طرف واحد أو عدة أطراف بممارسة الضغط على الأطراف أو إغرائهم أو التحكيم بينهم، أو الوساطة أو السعي بينهم بمساعي حميدة، و ذلك لتشجيعهم على الحوار و تسهيل حلول سلمية للأزمة.¹

و قبل التطرق إلى الخطوات التي يجب أن تتبع للحد من التصعيد في الأزمة أو الحد من انتشارها إلى مناطق أخرى سنحاول التعريف بالوساطة و المساعي الحميدة و جوهر الفرق بينهما و التعرض كذلك إلى مفهوم التوفيق و التحقيق و التحكيم باعتبار أن هذه الوسائل أهم ما تعتمد عليه الدبلوماسية لدرء الأزمات و إدارتها.

*الوساطة:

تعتبر الوساطة من الأساليب المشهورة التي تعتمد عليها الدبلوماسية للوقاية من الأزمات أو إدارتها، يتدخل فيها طرف ثالث ليوفق بين إدعاءات الأطراف المتنازعة، و ليدعوهم إلى حل الخلافات القائمة بينهم بالمفاوضات أو استئنافها إن كانت قد قطعت أو وصلت إلى طريق مسدود²، و يمكن القول بأن للوساطة وظيفة وقائية تتمثل في تسكين مشاعر الاستياء و تسهل على الأطراف المتنازعة اختيار الحل الأمثل، و تبرز الحاجة للوساطة بشكل صلح، عند تصعيد العنف، حيث يصبح دور الوساطة ينحصر في إيجاد حل مؤقت لوقف إطلاق النار.³

¹ - أحمد محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 256.

¹ - صالح يحيى الشاعري، مرجع سابق، ص 52.

³ - نفس المرجع ، ص 58

و يتمتع الطرف الثالث في الوساطة بقوة تدخلية من خلال مشاركته النشطة في المفاوضات، فهو يتمتع بحقوق واسعة و عليه أن يتقيد بالتزامات معينة، فله أن يشارك في إجراء المفاوضات من البداية إلى النهاية بل و يترأس تلك المفاوضات في بعض الأحيان¹ و يمكن للطرف الثالث في الوساطة أن يكون فردا أو جماعة. و من هنا تتحدد أنواع الوساطة بين وساطة فردية و جماعية تعاقدية.

*المساعي الحميدة:

هي الجهود السلمية التي يبذلها طرف ثالث ليس طرفا في النزاع هدفه تقريب وجهات النظر بين الأطراف و مساعدتها على إيجاد صيغة ودية لتسوية ذلك النزاع بأية وسيلة سلمية توافق عليها الأطراف المتنازعة². و المساعي الحميدة قد تؤدي إلى تخفيف حدة التوتر، و الدفع بالأطراف إلى التفاوض، أو المساعدة على التفاوض أو العودة إلى مائدة التفاوض، و بما أن المساعي الحميدة، هي جهود ودية من قبل طرف ثالث هدفها تنقية الأجواء بين الأطراف، فيمكن أن تقوم بهذه الجهود دولة، شخص معين كرئيس دولة أو حكومة أو مندوب منظمة أو بصفة جماعية، و في كلتا الحالتين فالمساعي الحميدة لا تشارك بمقترحات أو شروط³.

و يلاحظ أن الذي يعرض مساعيه الحميدة، و إن كان يقوم بدور فعال يتجاوز بخصائصه و وظائفه المهمة التي يضطلع بها، إلا أن هذا الدور قد يصعب أحيانا تمييزه عن الوساطة بحيث يبدو لأول وهلة و كأنهما يمارسان نفس الوظائف على الصعيد العملي غير أنهما إذا أمعنا النظر بدقة لوجدنا أن هناك اختلافا واضحا بينهما في أن الطرف الثالث في المساعي الحميدة لا يشترك في المفاوضات و لا يتدخل تدخلا مباشرا في حل النزاع، أي أن دوره لا يخرج عن كونه عملا تحضيريا و تمهيديا، يرمي إلى تسهيل إجراء المفاوضات أو إقناع الأطراف باستئنافها، لبحثوا من خلالها على

¹ - نفس المرجع ، ص 59.

² - نفس المرجع ، ص 48.

³ - نفس المرجع ، ص 51.

حل للنزاع، أما الطرف الثالث في الوساطة، فإن نشاطه ينصرف منذ البداية، بصفة مباشرة للمساهمة في تحقيق النتيجة التي يرغب أطراف النزاع في تحقيقها، لذلك فإنه يشارك معهم مشاركة أصلية وفعالة في المفاوضات، و في وضع الأسس الرئيسية للاتفاق.¹

*التحكيم:

هو إجراء يقوم به طرف ثالث مختار قد يكون شخصا واحدا، أو هيئة تحكيم بهدف الفصل في نزاع في مرحلته الأولى أو النهائية، و يتم الاتفاق بين الأطراف على اللجوء إلى التحكيم إما بعد التصعيد في الأزمة و هذا هو الأسلوب التقليدي، حيث تقرر الأطراف المتسببة في الأزمة عرض النزاع على التحكيم مع بيان أسماء المحكمين، و الإجراءات الواجبة الإلتباع، أو يتم الاتفاق عليه مقدما قبل بدء العنف، يأخذ التحكيم الطابع الإلزامي.²

*التوفيق:

يعتبر التوفيق من الوسائل السلمية لإدارة الأزمات، حيث متى تكونت لجان التوفيق فإنها تتمتع بصلاحيات كاملة في تحديد اختصاص نظامها الداخلي ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك، و للجنة التوفيق أن تحدد مقر عملها، حسب الاتفاق في أي مكان يختاره الأطراف أو رئيس اللجنة، و من المفترض أن تنتهي اللجنة مهمتها خلال وقت مناسب ما لم يتفق الأطراف على إنجازها خلال فترة محددة، و قد تحدد هذه الفترة في اتفاقية قائمة بين الأطراف، و في هذه الحالة يجب على لجنة التوفيق التقيد بهذه الفترة و هو إجراء حديث نسبيا مقارنة بالإجراءات الأخرى.³

¹ - نفس المرجع ، ص52

² - محمد الوحيشي الهادي، مكانة الموظف الدولي في حل النزاعات، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، 2006، ص117.

³ - مرجع سابق، ص111

***التحقيق:**

كذلك يعتبر التحقيق أحد الوسائل السلمية سواء للوقاية من الأزمات مع بدايات التوتر، أو من خلال تشكيل لجان استقصاء الحقائق و بحثها، و فحص أقوال الشهود و الخبراء، و استعراض الأدلة و الوثائق، و زيارة المواقع لدراسة الأوضاع على الطبيعة بقصد التوصل إلى أسباب التوتر من جهة أو معرفة احتمالات التصعيد من جهة ثانية.

فالتحقيق لا يتولى منع التوتر بقدر ما تتأتى فائدته العملية في التحري الموضوعي عن تفصيلات الوقائع المادية. و بصفة إجمالية فإن مهمة لجان التحقيق تقتصر على سرد الوقائع دون إبداء رأي في المسؤوليات بأي شكل من الأشكال، و عادة ما تستخلص المسؤوليات من التقرير الموضوعي لسرد الوقائع، و يبقى الأطراف أحرارا في الأخذ بما جاء في التقرير أو رفضه.¹

الفرع الثاني: الوسائل الاقتصادية لإدارة الأزمات

تختلف الوسائل الاقتصادية المستعملة في إدارة الأزمات، باختلاف الأزمات و باختلاف الأطراف المتدخلين و درجة قوتهم الاقتصادية، و لكن يمكن حصر أهم الآليات و الوسائل الاقتصادية سواء للوقاية من الأزمات أو لإدارتها فيما يلي:

العقوبات الاقتصادية سواء كانت تجارية أو مالية مثل الحصار، المقاطعة، الحظر، تعليق الصادرات و الواردات، تجميد أرصدة أطراف النزاع، سحب مبدأ الدولة الأكثر رعاية، وقف المساعدات الاقتصادية أو تعليقها، إضافة إلى أسلوب العقوبات هناك أسلوب الإغراء عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية المختلفة لأطراف النزاع من أجل التوصل إلى اتفاق سلمي.²

¹ - نفس المرجع ، ص 114

² - Simon Mesterman and Bactrice Boulding, "The Politics of Sancions, International Peace Academy". <http://ipacademy.org>

فبالنسبة إلى العقوبات اعتبرت الأقل عفا من بين الإجراءات الوقائية لدرء الأزمات و يمكن تعريف العقوبات بأنها: قطع أو التهديد بقطع العلاقات الاقتصادية بهدف التوصل إلى تغيير في مواقف أو سياسات الأطراف المتنازعة و يمكن للعقوبات أن تأخذ صيغا عديدة تشمل: حظر الاستيراد و التصدير أو كلاهما، تقييد المبادلات المالية، وقف المساعدات العسكرية أو الاقتصادية، تقييد السوق المالية، و هي تطبق من طرف الأطراف المتدخلة سواء كانت دولة أو عدة دول أو هيئة إقليمية أو دولية (الأمم المتحدة- الإتحاد الأوروبي) و العقوبات على نحو نموذجي توقف التجارة و الاستثمارات و تمنع الأطراف المستهدفة من بيع و شراء البضائع في السوق العالمية، و يمكن لها أن توقف الملاحة الجوية، أو أن توقف حركة الأشخاص أو أن تمنع الاستثمارات أو أن تجمد الأرصدة في المصارف الدولية، و الحرمان من المساعدات الدولية.¹

كما يعتبر جل المحللين تقريبا أن العقوبات أشد تأثيرا و أوسع مجالا من المقاطعة الاقتصادية التي تعتبر من الوسائل المستعملة من قبل الطرف الثالث لإدارة الأزمات² و يمكن تعريف المقاطعة الاقتصادية بأنها" وقف العلاقات التجارية مع أطراف الأزمة سواء كانت جماعات أو دول لتحقيق أغراض اقتصادية أو سياسية أو عسكرية بهدف منع نشوء الأزمات في وقت السلم أو إدارتها في حالة استخدام العنف".³

و تصنف المقاطعة بناء على معيارين:

1- معيار جهة الطرف الثالث المنفذ للمقاطعة و تقسم إلى:

- المقاطعة الحكومية، و هي التي يكون طرفيها الطرف الثالث حكوميا

¹ - هيثم مناخ : مفهوم العقوبات الاقتصادية www.alhakim.net/alhiwar/concepte.htm

² - تركي بن عبد الله الرشودي، "مفهوم العقوبات الاقتصادية"- <http://muntada.islamessage.com/archive/index.php/E-5488.HTML>

³ - أحمد دعدوش: "المقاطعة الاقتصادية بين النظرية و التطبيق": <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9C919487-6794-493C-htm>

- المقاطعة الدولية، و هي المقاطعة التي يكون فيها الطرف الثالث جهة دولية مثل الأمم المتحدة،

الإتحاد الأوروبي

- المقاطعة الشعبية، وهي المقاطعة التي تدعو إليها قيادات المجتمع المدني

ب- معيار المجال المستهدف، و تصنف المقاطعة إلى:

- مقاطعة شاملة، و هي التهديد بقطع كافة علاقات الطرف الثالث بأحد الأطراف المتسببين في

الأزمة بهدف منع تصعيدها.

- مقاطعة جزئية، وتكون إما سياسية، أو ثقافية أو إعلامية.

كما تأخذ المقاطعة عدة مستويات:

* مقاطعة مباشرة: مقاطعة الأطراف المباشرة المتسببة في الأزمة

* مقاطعة غير مباشرة: و تشمل مقاطعة الأطراف التي لها علاقة بأطراف الأزمة.¹

هذا عن مفهوم العقوبات و المقاطعة و العلاقة بينهما.

أما بالنسبة للعقوبات الاقتصادية يرى كل من Simon Chesterman و Bactrice Boulding

في دراسة لهما حول العقوبات الاقتصادية كآلية توظف لما تكون الدبلوماسية غير كافية، و أنها أحيانا

تستخدم كخيار أو انسحاب سياسي يعكس جدية المشكلة، بدلا من الإلتزام الضعيف بها. كما يرى فيرو

كمرون، أن الوسائل الاقتصادية قد تكون سلبية كالعقوبات الاقتصادية، يمكن أن تكون غير سلبية

كاتفاقيات الشراكة، التعاون الاقتصادي، المساعدات التنموية و التقنية² كما يعتبر أسلوب الشراكة

الاقتصادية أيضا من أهم الآليات المعتمدة لإدارة الأزمات بمعنى أن الإجراءات الاقتصادية ما هو

تحفيزي و ما هو عقابي ففي مجال الوقاية من الأزمات تتبع استراتيجيات التحفيز و استراتيجيات ربط

1- أحمد دعدوش: "المقاطعة الاقتصادية بين النظرية و التطبيق":

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9C919487-6794-493C-htm>

2 - Simon Mesterman and Bactrice Boulding, "The Politics of Sancions, International Peace Academy". <http://ipacademy.org>

العون و المساعدات الاقتصادية، بشرط تغيير السلوك العنفي أو العدائي، و هي استراتيجيات أثبتت فعاليتها في كثير من الأحيان رغم ما يأخذ عليها بأنها تشجع على الابتزاز (Rewarding Evil) ففي بداية التوتر أو في مرحلة النزاع الأولى أو ما يسمى بالأزمة المبتدئة يمكن للدول أو المنظمات الدولية أن تستخدم العديد من الإجراءات للتأثير على الأطراف المتنازعة، و لتفادي العنف. و لاستراتيجيات التحفيز (Incentives) قدرات وقائية لو استخدمت بطريقة سلمية، فعملية التحفيز تشمل تقديم فوائد سياسية و اقتصادية في مقابل قيام الدولة المتلقية بإجراء تعديلات لسلوكها العدائي.¹

و تهدف سياسات التحفيز إلى تشجيع التعاون و التوفيق، و تخليبه على نوايا العدوان و العداوة، و من أمثلة أدوات التحفيز، منح الدولة المعنية مزايا تفضيلية تجارية و تخفيضات جمركية، و دعم مشترياتها و تقديم إغاثات² لكن بعض الحالات تستوجب تطبيق الإجراءات العقابية من فرض العقوبات الاقتصادية، و المقاطعة التي أحدثت نتائج كارثية.

من هنا نشأت فكرة العقوبات الذكية التي تقوم على ابتداع إجراءات تمكن من فرض العقوبات لكن مع تخفيف آثار العقوبات.³

فقد تكون هذه الوسائل لوحدها كافية لإدارة الأزمات، غير أن الحالات السائدة نموذجاً هي أن الدبلوماسية مرتبطة بأدوات سياسية أخرى لإنتاج ما يسمى بالدبلوماسية المختلطة. ومن هنا تصبح هذه الدبلوماسية قناة اتصالات يتم من خلالها استخدام أدوات أخرى يعتمد عليها الطرف الثالث.

فقد ترتبط هذه الدبلوماسية باستعمال القوة العسكرية أو نشرها لإرغام الأطراف للجلوس إلى طاولات المفاوضات فيما يسمى دبلوماسية العضلات، كما ترتبط الإجراءات الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً

¹ - أحمد محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 285

² - نفس المرجع، ص 286.

³ - نفس المرجع، ص 311

بالدبلوماسية أو ما يطلق عليه الدبلوماسية التجارية، فقد استعملت التجارة، و المساعدات على نحو متزايد منذ الحرب العالمية للتأثير في نتيجة المفاوضات.

كما ترتبط الدبلوماسية أيضا في مجال دبلوماسية الأزمات بما يمكن تسميته التخريب، ففي حين تسعى الأدوات الأخرى إلى التأثير في الحكومات و إجبارها على احتواء الأزمة إن كانت داخلية أو عدم تصعيد العنف إن كانت حدودية، فإن دبلوماسية التخريب تختلف من حيث كونه يركز على مجموعات مستهدفة ضمن دول أخرى بهدف استبدال الحكم، و يمكن أن يشمل التخريب أساليب شتى بما في ذلك الدعاية، أنشطة المخابرات، إعطاء المساعدة إلى المجموعات المتمردة، و من الواضح أن فعالية الدبلوماسية المختلطة في تحقيق أغراض التدخل تعتمد على نوعية الأدوات المعتمد عليها أو التهديد باستخدامها.¹

إذا أصبحت الدبلوماسية المختلطة آلية فعالة في مجال إدارة الأزمات من خلال اعتمادها على العديد من الأدوات في هذا المجال.

1- جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة الإعلامية، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004، ص 546.

المبحث الثالث: مقاربات الإتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات

المطلب الأول: المقاربة المدنية لإدارة الأزمات

إن تفجر عدة أزمات في أقاليم مختلفة والمرتبطة ببعضها البعض، أدى إلى تنوع المخاطر و التهديدات التي أصبحت لا تهدد دولة أو دولتين بل مناطق إقليمية أو حتى النظام الدولي، هذا التغيير في منطق التهديدات أدى إلى ضرورة صياغة مفهوم شامل للأمن لإدارة الأزمات، هذا ما أدى إلى ظهور عدة مقاربات حول الربط بين إدارة الأزمات و دورها في تحقيق الأمن بمعناه الشامل المتكامل، غير أنه من المؤكد أننا أمام نوع جديد من الأزمات في عصر ما بعد الحرب الباردة، كما أن التغيير في هيكل القوة بذاته أدى إلى ضرورة تبلور إدارة جديدة ، من هذا المنطلق ظهرت عدة أعمال أكاديمية حاولت إيجاد مقاربات نظرية مختلفة تتناسب و درجة تأزم و نوعية الأزمات ¹ و يعتبر تصنيف MICHAEL LUND من أهم التصنيفات المعاصرة في مجال إدارة الأزمات حيث يقسم المقاربات إلى:

1- المقاربات العسكرية: **Military Approach**: و يتم التركيز على هذه المقاربة من خلال:

* تحليل الوضع (البحث في عراقل أو إمكانية استخدام القوة المسلحة من عدمها).

* طبيعة الوضع (هل يحتاج التدخل إلى التهديد أو استخدام القوة العسكرية).

2- المقاربات اللاعسكرية: **No Military Approches** ويتم التركيز على هذه المقاربة من خلال:

- استعمال دبلوماسية الإكراه و الضغط.

- استعمال الدبلوماسية اللاإكراهية و غير ضاغطة.

3- مقاربة التطور و الإدارة للتخطيط: و يتم التركيز على هذه المقاربة من خلال:

- التقدم الاقتصادي و الاجتماعي.

- إعلان و تدعيم حقوق الإنسان.

- بناء مؤسسات حكومية و هيئات قادرة للبحث في الحل سلمياً².

ومن خلال تحليل هذه التصنيفات، اعتبر جل المحللين أن الإدارة المدنية (Civilian Crisis

Management) و الإدارة العسكرية للأزمات من طرف الإتحاد الأوروبي (Military Crisis

Management) يعتبر النموذج الواقعي لتصنيفات لاند³.

¹ - أحمد المسلماني، "إدارة الأزمات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، معلومات دولية، العدد 57، 998 ص 36

² - Peter Wallensten and Frida Maller, « conflict prevention : Methodology for Knowing the unknown». Uppsala Peace Research, Papers, p9, www.per.uu.se/publications

³ - Peter Finel, "Contemporary Challenges for Post conflict Governance and Civilian Crisis

وتعتبر المقاربات الأمنية الإطار الأوضح لتفسير إدارة الإتحاد الأوروبي للأزمات الخاصة الدراسات المتعلقة بمفهوم الأمن الملائم و الشامل (Sécurité Compréhensive et Globale)، فالحوار النظري حول التحول في مفهوم الأمن قد طور الوسائل لتسوية الأزمات و الوقاية منها كالدبلوماسية الوقائية والإدارة اللاعسكرية للأزمات ، خاصة و أن الأزمات العسكرية تتطلب تسوية غير عسكرية، و في أغلب الأحيان سياسية. من هنا نجد أن الإتحاد الأوروبي حاول تطوير إستراتيجية تمكنه من معالجة أسباب النزاعات و المصادر المهددة للأمن و الوقاية منها، و التي تمخض عنها الإدارة البنوية للأزمات على المدى الطويل (Gestion Structurelle des Crises à long terme)¹.

و يمكن تفسير الدور الأوروبي في إدارة الأزمات من خلال مفهوم الأمن المركب (Sécurité Complexe) ، الذي أصبح يشكل منهجا جديدا لتفسير الأمن الموسع للدول، و يعرف على أنه مجموعة متكونة من دول يجمعها قلق أمني مشترك، بشكل يجعل امن الدولة الواحدة أو العضو، غير قابل للانفصام عن أمن المجموعة، و يمكن مزاجته الاعتماد على مفهوم الأمن المركب في تحليل توجه الإتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات المحلية و الإقليمية،² مع مفهوم مجتمعات الأمن communauté de sécurité حسب المقاربة البنائية (l'approche constructiviste) ، حيث أن الرغبة في الانتماء هي التي تدفع الدول إلى التكتل، و ليست علاقات القوة (فرضية واقعية) أو تأثير المؤسسات (فرضية ليبرالية) ، بمعنى أن توجه الإتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات يرتبط برغبته في تحقيق الأمن المركب و من رغبته في تحقيق مجتمعات الأمن داخليا و إقليميا³.

و لكن هذا التطور الموحد يجعل رؤية الإتحاد الأوروبي متناقضة بخصوص تحقيق ما يسمى بالأمن الإنساني (sécurité humaine)، حيث أن هذا المفهوم يطعن في استخدام الوسائل العسكرية حيث أن مجهودات الإتحاد الأوروبي في حماية الأشخاص تتطلب تقوية و تحسين القوة العسكرية⁴. إذن يرتبط مجال إدارة الأزمات للإتحاد الأوروبي، بشقيها المدني و العسكري بالتحول في مفهوم الأمن من جهة و تحرر عدة أعمال أكاديمية أفرزت حوارات على مستوى تغيير هيكل النظام الدولي و منطلق القوة، الذين أفرزا الحاجة إلى بلورة إدارة جديدة للأزمات تتماشى و التغييرات الجديدة في النظام الدولي.

إذن: كيف أثر تحول مفهوم الأمن على بلورة إدارة الأزمات في الجانبين المدني و العسكري للإتحاد الأوروبي؟

¹ – Tuomo Melasuo, Sécurité Compréhensive et Globale : Approche Théorique, in : Mondialisation et Sécurité, Collège International d'Alger, Mai 2002, p 93

² . Jean-Jacques Roche, Théories des relations internationales, Montchrestien, 5eme édition 2004, p59

³ – Marles-Philippe David, Jean-Jacques Roche, Théories de la sécurité : Définition, approche et concept de la sécurité internationale , Paris, édition Montchrestien, 2002, p 56

⁴ – Philip Moreau Defarges, la politique internationale, Paris, édition Hachette 1990, p217

وسنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال تحليل مضمون الإدارة المدنية و العسكرية للإتحاد الأوروبي و ربطها بتحول مفهوم الأمن من خلال التطور الأوروبي.

الفرع الأول: مفهوم الإدارة المدنية للأزمات

مع تفجر عدة أزمات في مختلف الأقاليم، و التي أسفرت على إبادات جماعية و خسائر في البنى التحتية، توجّهت اهتمامات الإتحاد الأوروبي بالاحتياجات المحلية الأوروبية و إدارة أزماتها من خلال توجيه الأنظار إلى مقدونيا، حيث خاطب الإتحاد الأوروبي المجتمع الدولي بضرورة إنشاء و تطوير الآليات التي تناسب مختلف الأزمات مع الأخذ بعين الاعتبار الإقليمية و متطلبات الأمن مع التأكيد على أن الخيار العسكري من الخيارات الأقل استعمالا في إدارة الأزمات، من هنا اتجه الإتحاد الأوروبي إلى إنشاء هيكل إدارية قادرة على إدارة الأزمات، و قد اتضح هذا جليا بحلول عام 2000، حيث حاول الإتحاد الأوروبي تطوير آليات الإدارة المدنية من خلال إقامة توازن مع النهج العسكري لإمكانية التعامل مع الأزمات في جميع المستويات.¹

إذن ما هو مفهوم الإدارة المدنية للأزمات؟

ما هي التدابير المتخذة من طرف الإتحاد الأوروبي لتأسيس الإدارة المدنية؟ و ما هي الهيئات

و المؤسسات المنشأة للتنسيق بين الإدارتين؟

مفهوم الإدارة المدنية: هو التدخل من جانب الأفراد الغير عسكريين، بنية منع تصعيد الأزمة

سواء كانت عنيفة أم في مراحلها الأولى، بالاعتماد على الخبراء، مع الحرص أن لا يكون الطرف الثالث المتدخل قد شارك في أعمال عنف عداوية ساهمت في تطوير الأزمة، و تشمل الإدارة المدنية مراحل متعددة و عدة جهات فاعلة و حدود فاصلة ما بين التدخل العسكري و المدني، و هذا لا يعني أن هناك تحديدا واضحا للجهات المشاركة في هذا النشاط.²

وحسب مفهوم الإتحاد الأوروبي فإن الإدارة المدنية للأزمات هي التدخل اللاعسكري في

الأزمة لإيقاف موجة التصعيدات، و إيجاد تسهيلات مرافقة بحلول ناجحة، و عموما يميز الخبراء الأوروبيين بين مصطلحين اثنين هما:

* **الوقاية من الأزمات:** المتمثلة في مجموعة الأفعال و الترتيبات القبلية لمواجهة التحضيرية

لأي خطر أو تخوف مفاجئ.

* **إدارة الأزمات:** و يعني التدخل حين وقوع العنف.³

¹ -Guenter Burghardt : EU civilian crisis Management capabilities and the emerging eu security strategy” <http://www.eur-union.org/news/speeches/2003/031003gb.htm>

² - ibid

³ -Chris Lind Borg, «European Approche to Civilian Crisis Management”, Puliched by the British American security information concil, March 2002, p04. <http://Basicint.org/plus/research/2002 um..pdf>

وقد طرح تعريف الإدارة المدنية جدلاً من طرف الإتحاد الأوروبي، من خلال صعوبة تمييز هذا المجال عن المساعدة الإنسانية و البرامج التنموية المستمرة¹.

و في سنة 2002، أعلن عن الأهداف التي وضعها الإتحاد الأوروبي لنفسه و الذي يعزم الوفاء بها في مجال قدرات الإدارة المدنية و يرجى أن تكون هذه القدرات قابلة للاستخدام في سياق عملية أوروبية مستقلة ذاتياً أو كجزء من مساهمة الإتحاد الأوروبي في عملية لإدارة أزمة تقوم بها الأمم المتحدة أو منظمات إقليمية².

ويظهر هنا التناقض الأوروبي بين الاتجاه الداعي إلى تحقيق استقلالية تامة للسياسة الدفاعية و الأمنية الأوروبية، و بين المنهج التعددي في مجال إدارة الأزمات.

وقد شهدت سنة 2002، اتخاذ قرار إطلاق أول عملية تحت مظلة السياسة الدفاعية و الأمنية الأوروبية و هي مهمة شرطة الإتحاد الأوروبي.

وقد اتجه الإتحاد الأوروبي إلى الاهتمام بالإدارة المدنية كجزء مهم من تطور السياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية منذ سنة 1999، من خلال تشديد اجتماع كولونيا في جوان 1999 على الحاجة إلى القدرة على الوقاية التامة من النزاعات و أداء مهمات إدارة الأزمات و ذلك يعكس الموقف الذي ترسخ بالفعل في معاهدة أمستردام سنة 1997، بوجود أن تكون مهمات بطرسبرغ جوهر السياسة الدفاعية و الأمنية الأوروبية، مع التأكيد على أنه في وسع الإتحاد الأوروبي منح قيمة مضافة إلى المجالات غير عسكرية والتنسيق العسكري المدني بالضبط، وقد ظهرت الحاجة إلى تطوير الإدارة المدنية لأن للإتحاد الأوروبي خبرة كبيرة في مجال توفير المساعدات الإنسانية والإغاثية وبناء القدرات المؤسسية وإعادة الإعمار بعد النزاع والمساعدة التنموية، من هذا المنطلق تظهر الحاجة إلى مقاربة للإدارة المدنية تمكنه من تنظيم قنوات الإدارة المدنية أو ما عبر عنه المجلس الأوروبي في هلسنكي في ديسمبر 1999 " يجب على الإتحاد الأوروبي إنشاء آلية غير عسكرية لإدارة الأزمات، لتنسيق الوسائل و الموارد المدنية المختلفة الموضوعة بتصرف الإتحاد و الدول الأعضاء و جعلها أكثر فعالية³.

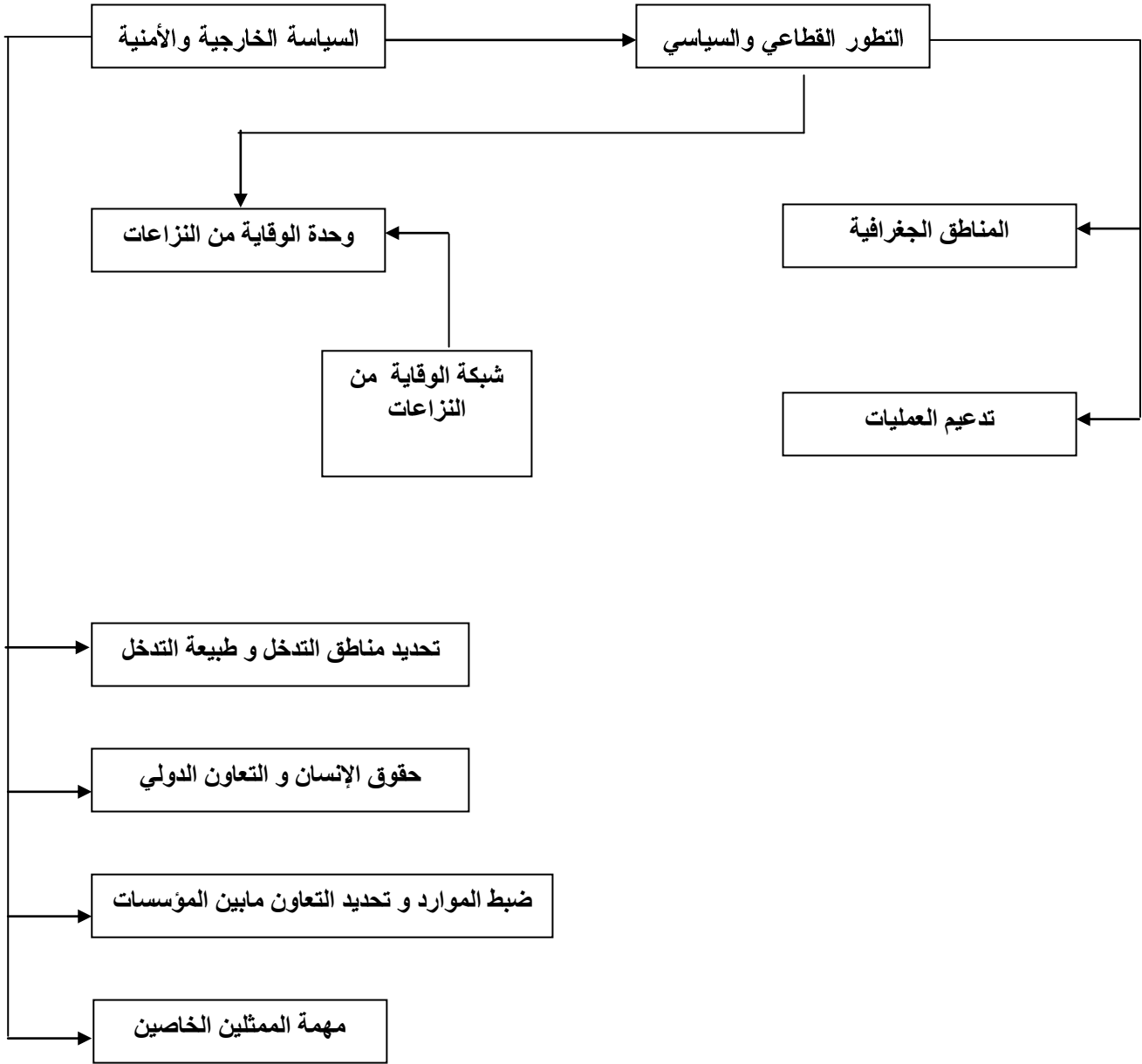
و قد حاول الإتحاد الأوروبي تجسيد مفهوم المقاربة المدنية للأزمات بشقيها الوقائي و الإدارة في حالة تصعيد العنف من خلال إنشاء ميكانيزم العمل الوقائي و يوضح الشكل التالي هذه الآلية⁴.

¹- ريناتا دوان، وزدسلو لاتشوفسكي، التسليح و نزع السلاح و الأمن الدولي: الأبعاد العسكرية و الأمنية للإتحاد الأوروبي، (ترجمة: فادي حمود و آخرون)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004، ص 336.

²- مرجع سابق، ص 362

³- مرجع سابق، ص 363.

⁴ Euclris reponse capability : institution and processes for conflict prevention and management (ICG) P43



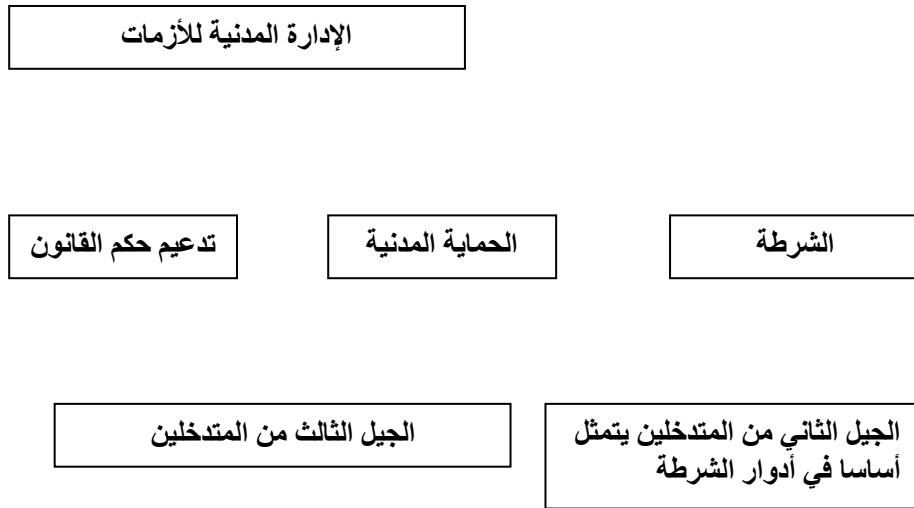
- مخطط يوضح آلية العمل الوقائي -

وقد تدعم هذا الميكانيزم من خلال إنشاء اللجنة الأوروبية نظام الإنذار المبكر و نظام الرد السريع و تنظيم المعلومات في جميع أنحاء العالم و هذا للتعرف على المناطق أو الدول التي تعاني من أزمات كامنة و هذا في أكثر من 120 دولة¹.

¹ center burghart, “ EU civilian crisis Management capabilities and the emerging eu security strategy” <http://www.eur-union.org/news/speeches/2003/031003gb.htm>

الفرع الثاني: مجالات الإدارة المدنية:

تم إنشاء لجنة الجوانب المدنية للأزمات، (Comitee for Civilian Aspects for Crisis Management) و هذا في جوان 2000 وفقا لمجلسي Nice و Feira و تم من خلال هذه اللجنة تحديد مجالات تدخل الإتحاد الأوروبي في أربع مجالات¹، و سنحاول ربط كل مجال في مجالات الإدارة بنوع الأجيال المتدخلة، و يحصرها الإتحاد الأوروبي في ثلاث أجيال (Trois Générations d'Intervenants)، في إطار تدخلهم في الأربع مجالات للإدارة المدنية:



أما الجيل الأول من المتدخلين: يعمل هذا الجيل الأول في إطار العمل الدبلوماسي الوقائي من خلال: الممثل الأعلى للسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة و الممثلين الخاصين (Représentants Spécialiste)، كما تشكل الرئاسة دورا لا يستهان به للعب أدوار على مستوى هذا الجيل. و حاول الإتحاد الأوروبي تطوير كل مجال من المجالات لتتمكن من أداء أدوارها بفعالية².

- مجال الشرطة: تقرر في مؤتمر فيرا إنشاء فريق مكون من 5000 شرطي لتغطية عمليات إدارة الأزمات، كما أنشأت فرق لرد فعل سريع، المكونة من 1000 شرطي في غضون 30 يوم، و قد تحقق هذا في مؤتمر الإلتزام بالشرطة في نوفمبر 2001، كما عرضت فرنسا، إيطاليا إمكانية تقديم أربع مقرات قيادة لمهام الشرطة³، و لتسهيل عمليات تدخل الشرطة وضع الإتحاد الأوروبي

¹ -Ulrich Schnecker, « Developing & Applying European Union Crisis Management », (ECMI), Working paper # 14, Janjier2002,p43.

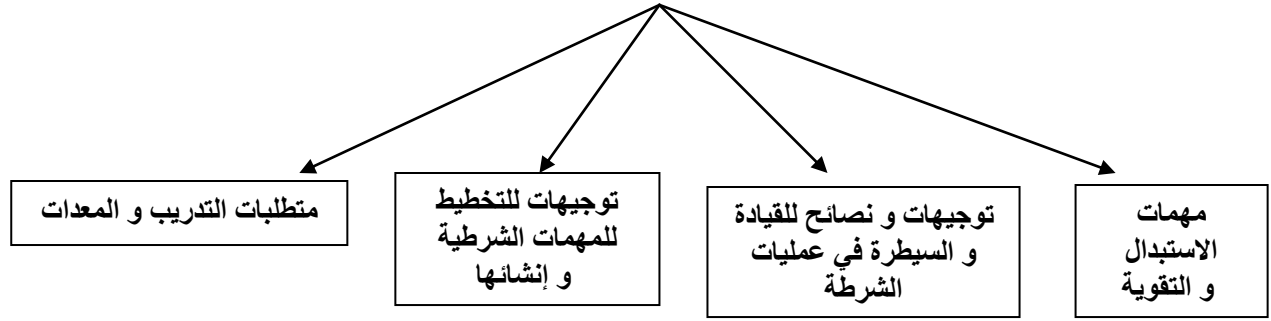
<http://www.search%3fg%3d%20European%28crisis%2b%20management%2btheory%26n1%3dfr%26ie%3ddef%2d8%26%star%3d10%26/3dn>

² -Felix NKUNDABA Genzi, l'union européenne et la gestion civile des crises, (GRIP) REEGRIP Data : G1808, 07. 11. 200, p06

<http://www.grip.org/bag/g1808.html>

³ -ريناتا دوان، وزدسلو لاتشوفسكي، مرجع سابق، ص 364

تفصيلات عديدة لعدد كبير من وثائق التصورات التي تحدد أنواع عمليات الشرطة التي يمكن أن يشارك فيها الإتحاد الأوروبي من خلال



وقد استخدمت بعض هذه الوثائق كأساس في التخطيط لأول عملية إدارة أزمة يقوم بها الإتحاد الأوروبي، و هي مهمة شرطة الإتحاد الأوروبي¹.

- تدعيم حكم القانون: في اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد في جوان 2001 وافقت الدول الأعضاء على هدف تشكيل 200 خبير في إطار الجيل الثالث من المتدخلين يمكن نشرهم في عمليات الإدارة المدنية للأزمات في مجال حكم القانون، لكن تم تجاوز هذا الهدف في مؤتمر الالتزام بقدرات حكم القانون، المنعقد في بروكسل في 16 ماي 2006، حيث تعهدت الدول الأعضاء إلى تشكيل بما يصل إلى 282 مسؤولاً من بينهم (72 قاضياً)، 48 مدعياً عاماً و 38 إدارياً و 72 سجاناً، و يمكن أن يتوفر 60 من بين هؤلاء للانتشار السريع ضمن 30 يوم، و قد وضع أثناء تلك السنة تفصيل تصور الأوروبي الشامل للمهام في مجال حكم القانون من إدارة الأزمات، حيث تم تحديد أنواع المهام التي يمكن أن يتدخل فيها حكم القانون أو الجيل الثالث من المتدخلين انطلاقاً من الواجبات العملية و المهام المرتبطة بالتدخل².

- الحماية المدنية: تعتبر الحماية المدنية المجال الذي يمتلك فيه الإتحاد الأوروبي خبرة واسعة، مثل الاستجابة إلى الكوارث الطبيعية، كما يعتبر مجال الحماية المدنية المجال الأكثر وضوحاً من خلال الأهداف المسطرة، حيث حدد مؤتمر غوتبرغ أهداف الحماية المدنية بدقة، و أنشأ داخل هذا المجال آلية الحماية المدنية تحت تنسيق اللجنة الأوروبية في أكتوبر 2001³، ومنذ هذا التاريخ وضعت

¹ ريناتا دوان، وزدسلو لاتشوفسكي، التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي: الأبعاد العسكرية و الأمنية للإتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص 364

² مرجع سابق، ص 365

³ مرجع سابق، ص 366

* تقسم المهام و الوسائل داخل الإتحاد الأوروبي إلى ثلاث ركائز أو أركان :

* لركيزة الأولى: المسائل التي توكل إلى مؤسسات الإتحاد الأوروبي

الركيزة الثانية: المسائل الخاصة بالسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة

الركيزة الثالثة: المسائل الخاصة بمجال التعاون في مجالي العدالة و الشؤون الداخلية

الحماية المدنية تحت تنسيق الركيزة الأولى* للإتحاد الأوروبي بعد حدوث جدل و خلاف داخل الإتحاد الأوروبي بشأن ما يشكل مسائل السياسة الأمنية و الدفاعية (تقع ضمن الركيزة الأولى)، و ما بين المسائل التي تنتمي إلى مسائل المساعدة الإنسانية التي تديرها المفوضية الأوروبية (الركيزة الأولى). و هذا ما جعل بعض المحللين الأوروبيين يشيرون إلى خطر حدوث تكرار هذا الجدل، بين أركان الإتحاد الأوروبي يؤدي إلى عدم فعالية الإتحاد في مجال إدارة الأزمات¹، لكن رغم هذا الجدل قرر الإتحاد الأوروبي و في إطار الجيل الثالث من المتدخلين، امتلاك احتياطي أولي من 200 موظف لأجل عمليات التسيير الإداري، و 2000 شخص في مجال الحماية المدنية².

و قد وضع الإتحاد الأوروبي عدة تدابير لتطوير الإدارة المدنية للأزمات منها:

1- تدريب الخبراء المدنيين: حيث استجابت الدول الأوروبية لمطلب قمة هلسنكي بضرورة سد هذه الفجوة بإنشاء عدة معاهد تدريبية أو توسيع المعاهد القائمة لتطبيق برامج حكم القانون، و الإدارة المدنية في إدارة الأزمات الخاصة بمختلف الخبراء المدنيين من داخل الحكومة وخارجها، و من أمثلة المعاهد المكرسة بشكل خاص مركز Folk Bernadaute فولك برنادوت للتدريب في سان دوفركن بالسويد، و مركز عمليات السلام الدولية في برلين بألمانيا.

2- إطلاق المفوضية الأوروبية مشاريع تجريبية: لوضع مناهج تدريبية في حكم القانون و الإدارة المدنية.

3- إنشاء كلية الشرطة الأوروبية الافتراضية: و هذه الكلية عبارة عن شبكة من معاهد

التدريب الوطنية التي تهدف إلى المساعدة في تطوير مقاربة أوروبية لقضايا الشرطة المشتركة و تركز على تدريب مسؤولي الشرطة الكبار، و قد وفرت كلية الشرطة الأوروبية إطار لإدخال مقررات لإدارة الأزمات غير العسكرية خاصة بشرطة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي³.

4- إنشاء الهيئة المدنية الأوروبية للسلام (Corp Civil Européen de Paix CCEP)

و هي هيئة أنشأت من طرف المجلس الأوروبي، بطلب من البرلمان الأوروبي و لهذه الهيئة وظيفة تنسيقية على المستويات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و تقوم هذه الهيئة بوظيفتها عن طريق:

أ- الوساطة

ب- المساعدات الإنسانية

ج- التدخل في عمليات نزع السلاح

د - تسريح المساجين و إعادة إدماج المحاربين القدماء

¹ ريناتا دوان، وزدزسلو لاتشوفسكي، مرجع سابق، ص 369

² Felix NKUNDABA Genzi, « l'union européenne et la prévention des conflits et concepts et instruments d'un nouvel acteur », (Grip, BRUXELLES), p 27
<http://www.grip.org/pub/rapport/rg02-2ueprev.pdf>

³ ريناتا دوان، وزدزسلو لاتشوفسكي، مرجع سابق، ص 369

- ه- مراقبة وضعيات حقوق الإنسان
- و- القيام بحملات تثقيفية لنشر ثقافة التسامح و نبذ العنف داخل المجتمعات
- ز- التكفل المؤقت للإدارة المدنية لبلد في حالة حرب¹.
- 5- تكليف المفوضية الأوروبية بتحديد وسائل الإتحاد الأوروبي في مجال الإدارة المدنية للأزمات: حيث يوجد على الأقل 25 صنف من التدخلات في الجانب المدني، و حوالي 300 فعل، و يمكن حصر أهم أصناف التدخل و الإجراءات الخاصة في:
- أ- إنشاء فريق دائم مكلف بالتخطيط و التكوين في مجال المهمات الدولية للشرطة
- ب- نشر هذه الشرطة في إطار العمليات الدولية لإعادة بناء السلام
- ج- التكوين المستقبلي لموظفي الإعلام و المعلومات في إطار مكافحة الإرهاب
- د - تكوين خاص موجه مستقبلا إلى قضاة و مخرجين إعلاميين في مراكز تسوية النزاعات، بالإضافة إلى المساعدة من أجل التقوية المؤسساتية لهذه الفواعل الثلاث²
- ه- تخصيص موارد مالية تمكن من تجسيد هذه المقاربات واقعا، حيث خرجت قمة هلسنكي إلى ضرورة الاعتماد على الوسائل اللاعسكرية (المدنية) في مجال إدارة الأزمات، و من أجل السير الفعال³.

المطلب الثاني : المقاربة الأوروبية العسكرية في مجال إدارة الأزمات

في تقرير للاتحاد الأوروبي عن واقع الأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة لعامي (1998-1999)، أحصى 27 أزمة منها 25 أزمة داخلية، و أشار التقرير إلى أن الدبلوماسية التقليدية و الآليات المتبعة لإدارة الأزمات سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، أثبتت عدم نجاعتها خاصة

¹ -Felix NKUNDABA Genzi, l'union européenne et la gestion civile des crises,op.cit.p07

² - Felix NKUNDABA Genzi, l'union européenne et la gestion civile des crises,op.cit.p06

³ -Tabi Debiel, MARTINA FISCHER, « concepts, crisis prevention, capacities, conflict management, problems of coherence by the european union », Berghof Report. N°4, September 2000, p17
Link%20frame, center%E org%2f publication%2f report% 2fcom.

و أن الأزمات ذات نتائج مأساوية. و من هنا قدم الاتحاد الأوروبي مجموعة من الإجراءات و الترتيبات في مجال إدارة الأزمات و محاولة التدخل في كل أزمة بما يناسبها سواء التدخل المدني أو العسكري، حيث حاول الاتحاد الأوروبي تطوير قدراته العسكرية لتتناسب مع الأهداف المسطرة للإدارة العسكرية للأزمات¹.

و هذا ما طرح جدلا على المستوى الأكاديمي حول النموذج المفسر لتدخل الاتحاد الأوروبي في مجال إدارة الأزمات، و هي نموذج القوة المدنية : *puissance civile* ، نموذج القوة العسكرية *puissance militaire* ، نموذج القوة المعيارية القيمية (*puissance normative*)²، و من خلال لأعمال Duchêne فإن الاتحاد الأوروبي وصل إلى مفترق الطرق و من هنا سيكون أمام ثلاث خيارات ممكنة : 1/ قوة عظمى *super puissance* ، 2/ قوة مدنية (*puissance civile*)، 3/ إلزام الحياد (*neutralité*)³.

إذا هل تعكس المقاربة الأوروبية العسكرية في مجال إدارة الأزمات التناقض بين نموذج القوة المدنية من خلال الإدارة المدنية للأزمات ؟ أم هناك تكامل بين التصورين المدني والعسكري في مجال إدارة الأزمات ؟ و سنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال:

- الحوار النظري لتفسير نموذج تدخل الاتحاد الأوروبي.
- تطور البنى السياسية و العسكرية للاتحاد الأوروبي في مجال إدارة الأزمات ،- أهداف و قدرات الاتحاد في مجال إدارة الأزمات.

الفرع الأول : الحوار النظري لتفسير نموذج تدخل الاتحاد الأوروبي

¹) BURGHARDT Günter, En civilian Crisis management capabilities and the Emerging En Security Strategy, <<http://www.eurnion.org/news/speeches/2003/0310039b.htm>>

²) EHRHART Hans-George, Quel modèle pour la PESG, Cahier de Caillot, n° 55, (IES), octobre 2002, p. 10. <<http://www.iss-en.org/caillot/chai55F.pdf>>.

³) Ibid., p. 11.

نستهل هذا الفرع بمقولة روبرت كاغان Robert Kagan في مؤتمر بنيويورك حول « الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام الدولي الناشئ» سنة 2003. إن الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ إجراءات عملية و وجهة نحو المريخ، بينما في حين أن الأوروبيين ينتهجون نهجا متراخيا و تأمليا و كأنهم يعيشون على كوكب الزهرة».

وفي هذا المؤتمر طرحت عدة نقاشات انطلاقا من مقولة Kagan حول نموذج تدخل الاتحاد الأوروبي لإدارة الشؤون الدولية¹.

وقد برزت عدة أعمال أكاديمية مفسرة لتدخل الاتحاد الأوروبي مثل أعمال Panas و Tockaloyanns : و الذي يصور الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية بدأت تتخلى عن مبادئها خلال الثمانينات، أما أعمال Christopher Hill فصنفت الاتحاد الأوروبي ضمن خانة القوة المدنية و القطب السياسي، بمعنى أن الاتحاد الأوروبي هو قوة مدنية، تتمركز قوتها في الجانب الاقتصادي، و دون اللجوء إلى القوة العسكرية في جميع الحالات». و هذا ما لا يتفق مع التصور الأوروبي، في مجال إدارة الأزمات، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أن الترتيبات العسكرية، و نشر القوات الوقائية آلية فعالة في مجال إدارة الأزمات في حالة فشل و استنفار كافة مجالات التدخل المدني².

Alexander Siedshlag فيؤكد على أن القدرات العسكرية الأوروبية هي عبارة عن دعم للدبلوماسية الأوروبية، حيث يؤكد أن امتلاك القوة العسكرية تعطي أهمية و فعالية للدبلوماسية، كما أن الاتحاد الأوروبي عبارة عن قوة مدنية مركز استقطابها داخلي، لأن لها مصالح إستراتيجية في مناطق محددة، و ليس هدفها الانتشار على الصعيد العالمي، كما أن الاتحاد الأوروبي لا يملك معايير الدولة الكبرى حسب Alexander فقد استخدم معايير و الفرز الخمسة للقوة العظمى و هي :

¹) BURGHARD Gunter, En civilian Crisis management capabilities and the Emerging En Security Strategy, <<http://www.eurnion.org/news/speeches/2003/0310039b.htm>>

²) EHRHART Hans-George, Quel modèle pour la PESG, Cahier de Caillot, n° 55, (IES), octobre 2002, p. 10. <<http://www.iss-en.org/caillot/chai55F.pdf>>.

1. الأرض.
2. السكان.
3. الموارد الطبيعية.
4. القدرة الاقتصادية و الاستقرار السياسي.
5. الكفاءة و القوة العسكرية¹.

Alexander فالاتحاد الأوربي يملك بالفعل أربعة من العوامل الخمسة، لكنه حسب

Siedshlag* لا يرقى إلى معيار القوة العسكرية، و هذه القوة تستمد فعاليتها من المعايير التالية:

- وضوح أهداف السياسة الخارجية و الأمنية.

- امتلاك الأسلحة النووية.

- امتلاك القوة الاقتصادية و توظيفها في المجال العسكري.

حيث يؤكد Alexander أن الاتحاد الأوربي يمتلك قوة اقتصادية، و أسلحة نووية متواضعة لكنه لا

يرقى إلى تشكيل سياسة خارجية و أمنية مشتركة، كما أن تواضع مصالحه الأمنية لا تتطلب قوة

تقليدية ضخمة، كما أضاف ألكسندر إلى معايير و الفرز معيار السياسة الخارجية و الأمنية و المشتركة

التي لم يستطع الاتحاد الأوربي بلورتها بعد².

و هو بذلك يتوافق مع نموذج Hanns Maull بأن الاتحاد الأوربي لم يرق إلى أن يكون دولة عظمى

من خلال قوتها العسكرية، بل هو قوة مدنية، لا يملك من الخيارات إلا الحفاظ على طابعه المدني، من

خلال تقوية العلاقات الداخلية، و تطويع المؤسسات فوق القومية، وآليات السياسة الخارجية المشتركة

¹) SEIDSCHLAG Alexander, How can chaos Theory be applied to crisis management, <<http://www.santafe.edu/gmk/mfgeb/node10.html>>.

*Alexander Siedshlag هو بروفيسور في العلاقات الدولية بجامعة Innsbruck (نمسا)، حاول إسقاط و ربط نظريات العلاقات الدولية بمجال إدارة الأزمات.

²) SEIDSCHLAG Alexander, How can chaos Theory be applied to crisis management, <<http://www.santafe.edu/gmk/mfgeb/node10.html>>.

لمعالجة الأزمات الدولية، لكن نموذج Hanns لا يستبعد استعمال القوة العسكرية في حالة الدفاع عن مبادئ القوة المدنية لكن بشرط استنفار كافة الوسائل»¹.

أما هيدلي بول المفسر لدور الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية و يعتبره نموذج القوة العسكرية. و إنما هو في مرحلة تحول من القوة المدنية إلى القوة العسكرية و يعطي Hidlly جملة من النصائح للاتحاد الأوروبي ليصبح نموذجا للقوة العسكرية و هي :

1. على الاتحاد الأوروبي امتلاك الحد الأدنى من قوات الردع النووية.
2. تنمية و رفع حجم القوات التقليدية نوعا و كما.
3. ضرورة رفع ألمانيا لقدراتها في المجال الأمني و ذلك في كافة المستويات.
4. يجب على فرنسا أن تبقى المحرك و الموجه للسياسة الاستقلالية من خلال المقاربة الديغولية.
5. تحول الاتحاد الأوروبي إلى المقاربة العسكرية مرهون يتغير تجاه بريطانيا نحو تدعيم سياسة الاتحاد الأوروبي و عدم تدعيم الولايات المتحدة الأمريكية على حساب الوحدة الأوروبية.
6. مراقبة ردود فعل الدول الكبرى
7. على الاتحاد الأوروبي بناء تصور و نموذج انطلاقا من أهداف إستراتيجية موحدة و واضحة².

هذا عن التفسير الواقعي لهيدلي بول و ألكسندر سيدشلاغ عن نموذج التحول، و نموذج الدولة العظمى، لكن تزد التفسيرات البنائية بتركيزها على البنى الاجتماعية لتفسير سلوك الاتحاد الأوروبي، كقوة قيمة معيارية انطلاقا من ثقافة السلم و الأهداف التي يرسمها الاتحاد الأوروبي في مجال إدارة الأزمات، من تحقيق الديمقراطية و احترام القانون، حقوق الإنسان و يتضح هذا جليا من خلال أعمال

¹) EHRHART Hans-George, Quel modèle pour la PESG, Cahier de Caillot, n° 55, (IES), octobre 2002, p. 11. <<http://www.iss-en.org/chaillet/chai55F.pdf>>

²) Ibid. p. 12.

Ian Manners بأن الاتحاد الأوروبي ليس بالقوة المدنية أو العسكرية، و إنما هو قوة معيارية من خلال أهدافه المعيارية القيمية، و البنى الاجتماعية المتقنة بثقافات الديمقراطية و إحلال السلام إلى المستوى العالمي»¹.

الفرع الثاني : تطور القدرات العسكرية الأوروبية كآلية لتجسيد المقاربة العسكرية

في إطار تطوير الاتحاد الأوروبي لقدراته العسكرية، قامت الدول الأوروبية بعدة مبادرات من أجل تكوين قوة عسكرية متعاونة مع الحلف الأطلسي، و من أهم هذه المحاولات هي مشروع المنظمة / الجماعة الأوروبية ، غير أن فشل هذا المشروع أكد أن الدول الأوروبية تحاول إيجاد قوة عسكرية منفردة من خلال تماطلها لنقل التعاون نحو المجالات العسكرية و الدفاعية، حيث اتضحت فكرة تجسيد الهوية الأمنية و الدفاعية. و قد بدأت مبادرات الاتحاد الأوروبي للاهتمام بتطوير القدرات العسكرية سنة 1988* من خلال طرح كل من ألمانيا و فرنسا مبادرة مشتركة لإنشاء جيشه أوروبي تكون نواته فرقة ألمانية فرنسية مشتركة، أصبحت جاهزة بالفعل اعتباراً من عام 1990. و في أكتوبر 1991 أعلن الرئيسان الفرنسي و الألماني، أن هذه الفرقة ستوضع تحت تصرف منظمات أوروبية معينة، و أنها ستكون بمثابة نواة بجيش أوروبي (Euro corps)².

و قوات الاتحاد الأوروبي في مجال الوقاية و إدارة الأزمات، هي جزء من الآليات العسكرية للهوية الأمنية الأوروبية، إضافة إلى القوات العسكرية التي تؤدي المهام التقليدية، هناك أجهزة تنظيمية جماعية عسكرية، و كذلك وسائل لتوفير المعلومات المساعدة على قيام الاتحاد الأوروبي بمختلف المهام المتعلقة بالأمن. و في هذا الإطار و بهدف توفير وحدات عسكرية أوروبية مشتركة من مهامها الجزئية

¹) EHRHART Hans-George, op. cit.

* حيث تم تكوين مجلس الدفاع و الأمن بتاريخ 22 جانفي من نفس السنة ، و الذي تبعه تكوين قوة فرنسية ألمانية مكونة من 420 جندي.

²) حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربياً ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص 245.

الوقاية و إدارة الأزمات، و لتفعيل الدور الأوروبي في هذا المجال، قامت كل من ألمانيا و فرنسا و بلجيكا سنة 1993، بتشكيل الفيلق الأوروبي Eurocorps الذي انضمت إليه كل من اسبانيا و لوكسمبورغ سنة 1995، و تضم هذه القوة حوالي 60 ألف جندي، و مجموعة من الفرق المدرعة بينما تقع رئاسة أركانها في ستراسبورغ الفرنسية، و التي تقوم بالربط بين هذه القوة و القوات الجوية و البحرية للدول الأعضاء. ابتداءً من سنة 1995 تم إنشاء القوة الأوروبية Eurofor من طرف اسبانيا و فرنسا و إيطاليا و البرتغال، و هي قوات تدخل سريع يمكن نشرها بسهولة نظرا لعدم احتوائها على قوات ثقيلة، تقرر أن تعمل هذه القوات في إطار اتحاد أورب الغربية بحيث تكون جاهزة عند الحاجة و بالحجم الذي تتطلبه المهمة المراد تأديتها. و تدار هذه القوة من طرف نخبة وزارية عالية المستوى متكونة من قائد أركان هذه القوة، و كذلك من ممثلين من وزارات الخارجية للدول الأعضاء، مهمتها ضمان التنسيق السياسي و العسكري و كذلك تحديد¹.

شروط استخدام القوات الأوروبية و منح التوجيهات لقيادتها.

و بالتكامل مع هذه القوة تم تكوين القوة البحرية الأوروبية Euromarfor و هي قوات بحرية

غير دائمة، تتكون من حاملة الطائرات و سفينة للإنزال، و مجموعة من السفن المرافقة.

تتميز هذه القوة بقدر مهم من المرونة، بحيث تكون جاهزة للتدخل بقرار مشترك من الدول

الأعضاء، أو في إطار حلف الأطلسي أو اتحاد أوربا الغربية، من أجل تأدية مجموعة من المهام و هي

:

- المهمات الإنسانية، و عمليات إخلاء الرعايا المدنية.

- مهمات حفظ السلام.

¹) Cap MONNERAT Ludovic, "L'Europe s'engage pour une force de réaction rapide de 100 000 hommes, opérationnelle d'ici 2003", <<http://www.checkpoint-online.ch/checkpoint/monde/mon0016-euroreactionrapide.html>>.

- المهام القتالية لإدارة الأزمات، بما في ذلك مهام إعادة إحلال السلام أو ما عرف بمهام

بترسبرغ Les missions de Peters Berg.

كانت أول العمليات الميدانية التي قامت بها هذه القوة، هي قيادتها للقوة الدولية للسلام في

كوسوفو منذ أبريل 1999 إلى أكتوبر 2000.

من أجل تدعيم مكوناته العسكرية، تبنى الاتحاد الأوروبي في اجتماع قمة هلسنكي في ديسمبر

1999، هدفا جماعيا بالعمل على جعل الاتحاد الأوروبي قادرا على نشر قوات عسكرية أوروبية مستقلة

بحجم 60 ألف جندي في ظرف شهرين بحيث يمكنها أن تكون مكثفية ذاتيا لمدة سنة على الأقل، بكل

مكوناتها البرية و البحرية، و تطورت هذه الأهداف إلى قوة تدخل السريع التي تضم 100 ألف جندي

حيث إلتزمت دول الاتحاد، خلال لقاء بروكسل حول القدرات إلى في نوفمبر 2000 بالمشاركة عمليا

في تكوين هذه القوات.

الدولة	حجم المشاركة	الدولة	حجم المشاركة
ألمانيا	13 500	اليونان	4000 جندي
النمسا	2000	أيرلندا الجنوبية	800
بلجيكا	3000	إيطاليا	12 000
إسبانيا	6000	لوكسمبورغ	100
فلندا	2000	هولندا	5000
فرنسا	12 000	البرتغال	1000

كما فتح الاتحاد الأوروبي الباب أمام الدول الأخرى من أجل المشاركة في هذه القوات، بهدف

ضمان الوصول إلى الحجم المناسب لهذه القوات من جهة، و كذلك توسيع مجال عملياتها من جهة

ثانية، من أجل تنظيم دور الآليات العسكرية للهوية الأمنية الأوروبية، تم سنة 2000 بتوصية من

المجلس الأوروبي (القمة الأوروبية) في نيس (Nice) إنشاء اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي، و تتكون

من رؤساء هيئة الأركان للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، و يتم أسمها ضابط سامي أوروبي يفضل أن يكون قائدا سابقا لهيئة الأركان في إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و يمارس مهامه لمدة 3 سنوات، يكمن دورها إلى جانب الشق الاستشاري - في وضع مفهوم شامل لإدارة الأزمات - و تقييم الأخطاء المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث الأزمات المسلحة إضافة إلى الاهتمام بأبعادها العسكرية، كما دخل في إطار اختصاصها إدارة العلاقات العسكرية بين الاتحاد الأوروبي و الدول الأوروبية العضوية في حلف الأطلسي، و تحديد الحجم الضروري للوسائل اللازمة لإدارة الأزمات في حالة حدوثها¹، و في نفس القمة، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي تشكيل هيئة الأركان للاتحاد الأوروبي تعمل تحت إشراف اللجنة العسكرية، مهمتها التخطيط، و إدارة العمليات العسكرية للاتحاد الأوروبي، و قيادة القوات العسكرية، الموضوعة تحت تصرف الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى تنسيق التعاون العسكري مع المنظمات الأخرى على رأسها حلف الأطلسي².

و المنتبج لتطوير الاتحاد الأوروبي لقدراته العسكرية في مجال إدارة الأزمات يلحظ التتابع و الاستمرارية حيث لا تخلو القمم الأوروبية المنعقدة من طرف المؤسسات الأوروبية، فمثلا في إطار تنفيذ الجوانب العسكرية لإستراتيجية الأمن الأوروبية (ESS) 2003 تعد استكمال لخطط هلسنكي سنة 1999، حيث ركزت على ثلاث مسائل :

1 -الهدف الرئيسي للعام 2010.

2 مجموعة القتال التابعة لوكالة الدفاع الأوروبية.

3 مجموعة القتال التابعة للاتحاد الأوروبي.

¹) La décision du conseil du 22 janvier 2001 portant création du comité militaire de l'Union européenne, <<http://www.grip.org/bdg/pdf/g4002.pdf>>.

²) La décision du Conseil du 22 janvier 2001 instituant un Etat-major de l'Union européenne, <<http://www.grip.org/bdf/94003.pdf>>.

يقضي الهدف الرئيسي للعام 2010، التي اعتمده في 14 جويلية 2004، بتقوية نوعية إمكانيات الدفاع وإدارة الأزمات من خلال إمكانية التبادل العمليتي، و تضمينه جوانب مدنية و مدنية-عسكرية، و إمكانية الانتشار و الاستمرار لتمكين دول الاتحاد الأوروبي بحلول العام 2010 من الرد بـ « عمل سريع و حاسم » عبر الطيف الموسع لعمليات إدارة الأزمات - مهمات بسطرسبرغ، فضلا عن عمليات نزع سلاح مشتركة « و تقديم دعم لدول ثالثة في قتالها ضد الإرهاب، و إصلاحها لقطاع الأمن حسب تصور إستراتيجية الأمن الأوروبية، و لتقييم العملية، يضع الهدف الرئيسي معالم ، و معايير الفترة حتى العام 2010، التي تستدعي تغييرات و تعديلات في مختلف ميادين « خطة عمل سياسة الأمن و الدفاع الأوروبية للقدرة الأوروبية »، و وكالة الدفاع الأوروبية.

و قد أنشأت وكالة الدفاع الأوروبية بهدف تحسين الإمكانيات الدفاعية الأوروبية، و تشجيع أحداث إدارة أكفاً لتعاون أسلحة متعددة الجنسيات.

أما مفهوم مجموعات القتال، كجزء من قدرة الاتحاد الأوروبي على الرد السريع (2003-2004) و هذه الوحدات بالمفهوم الأوروبي هي قوات إضافية تعمل كمكمل لقوات الرد السريع الأوروبية ذات الستين ألف مجند و لا تحل محله ، و قد حدد هدف هذه المجموعات القتالية الصغيرة الحجم، المتميزة بقدرتها على التحرك بمرونة كقوات قتالية من الدرجة الأولى في مجال إدارة الأزمات، و تكون مهماتها ملائمة للاستخدام في دول تعرف عدة أزمات و ترى كل من فرنسا و بريطانيا، اللتان جاءتا معاً بفكرة مجموعات القتال، بشيرا للتعاون المنظم في قضايا الأمن و الدفاع عامة و تحديدا في مجال إدارة الأزمات¹.

¹ (بال دانواي، "الأمن و المؤسسات الأورو أطلسية"، التسليح و نزع السلاح و الأمن الدولي، 2005 (ترجمة حسن حسن و آخرون)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2005، ص 150-151).

المبحث الأول : الموقع الجيوسياسي لإقليم الشرق الأوسط.المطلب الأول: مفهوم النظام الاقليمي و المنظومة الفرعية.

يستخدم مفهوم المنظومة الفرعية* بصفته اطارا مفاهيميا و تحليليا،وقد جرى ادخاله أول مرة في الدراسات الشرق الأوسطية من قبل الباحثين المعترضين على النموذج المنفرد، الشامل للسياسات العالمية الذي ركز على التفاعل بين الشرق و الغرب وصولا الى استبعاد الفاعلين الأقل شأنًا اما الآن فينظر الدارسون الى المنظومة السياسية الدولية بصفقتها شبكة أو مجموعة متراكمة من المنظومات الفرعية المترابطة و المعتمدة بعضها على بعض، سواء كانت منظومات عالمية أو اقليمية أو قومية او محلية¹. والمنظومة الفرعية تعني أمورًا مختلفة بالنسبة الى المحللين يضاف الى هذا أن الأدبيات المكتوبة عن الإقليمية لا تعطي تعريفاً موحدًا للإقليم او تعريفاً مقبولاً بشكل عام له ، ولو ان فكرة الأرض المستمرة جغرافياً تعتبر على نطاق واسع، وأن ليس على نطاق عام ، بمثابة نقطة انطلاق.

وقد بينت دراسة بروس روسيت للإقليم الدولية ، أن تعاريف الإقليم تختلف اختلافاً واسعاً بناءً على الطرق والصفات التي يستخدمها الاختصاصيون في نظرية الإقليم مثلاً :

- يعرف بعضهم الإقليم من حيث انعزاله أو انفصاله كإفريقيا.
- من حيث مشكلة تخص المنطقة كجنوب شرق آسيا.
- من حيث الوسيلة لتفعيل السيطرة كالشرق الأوسط.

إذا فمفهوم الإقليمية مفهوم متعدد الجوانب هذا ولا يوجد اجماع كذلك بشأن رسم حدود الأقاليم أو المنظومات الفرعية أو عضويتها.

¹ - فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1997، ص22.

وأكد أنيس كلود : " ان العالم لا ينقسم بسهولة في واقع الأمر وفق خطوط مرسومة بشكل دقيق" لأن الحدود المقررة لخدمة غرض ما ليست بالضرورة مناسبة لخدمة أغراض أخرى " وهذا ما ينطبق على التقسيمات المختلفة لإقليم الشرق الأوسط¹.

وقد تطورت الدراسات المهمة بالنظم الإقليمية حسب **دفيد مايزر** ، على اثر التطورات والتفاعلات التي شهدتها النظام الدولي في بداية التسعينات ، اذا كان لهذه التفاعلات الجديدة الأثر الواضح في اعادة تنشيط و تفعيل التوجهات السياسية الإقليمية.²*

* أستخدم مفهوم المنظومة الفرعية لأول مرة في الدراسات الشرق الأوسطية.

* تعامل الباحثون مع الإقليمية كما يقول **كانتوري** و **شبيغل** كجزء من دراسات المناطق (**Studies Area**) وهي دراسات تظم عنصر المقارنة بعضها البعض الآخر كما اهتم البعض من أمثال **جوزيف ناي**

بدراسة النظم الإقليمية من منظور المنظمات الإقليمية، وتطورت هذه الدراسات بما أسماه **باري شوبينتز** (**chutzS.M.Barry**) بنظرية الإقليم (**Regan Theory**) كما طورها من **كرازنر (Krasner)** و **جيرفز (Gervis)** حيث وضعوا خلالها الأسس النظرية للنظم الإقليمية التي طورها كل من **لويس كانتوري** و **ستيفن شبيغل** في مؤلفهما " السياسة الدولية في الأقاليم"

و قد تعددت وتنوعت تعاريف النظام الإقليمي يمكن حصرها في :

- مفهوم النظام الإقليمي :

يشكل النظام الإقليمي نظاما فرعيا ضمن اطار البيئة الخارجية التي يتشكل منها النظام الدولي، و هو يشير الى مجموعة الدول تنتمي الى اقليم واحد ، وترابطها عوامل مشتركة في المصلحة و الولاء،

¹- فواز جرجس، مرجع سابق ، ص25.

²- محمد السعيد ادريس ، تحليل النظم الإقليمية " دراسة في أصول العلاقات الدولية "، القاهرة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الطبعة الأولى 2001 ص16.

بحيث تقيم أساس تعاملها الدولي على الشعور الذاتي بالتميز و التعاون ، وربما التكامل الإقليمي في مرحلة لاحقة في مجالات الأمن و الإقتصاد و الإجتماع، ولذلك فان النظام الإقليمي لا يمكن أن يكون سوى أسلوب للممارسة في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي الى اقليم معين¹.

أما يعرف أيضا " هو نمط منتظم من التفاعلات بين عدد من الوحدات السياسية داخل اقليم معين، كما يعرف أيضا بأنه مستوى تحليلي وسط بين تحليل النظام العالمي و تحليل السياسة الخارجية².

أي أنه اطار تفاعلي مميز بين مجموعة من الدول يفترض أنه يتسم بنمطية و كثافة التفاعلات، مما يجعل التغيير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء وبما يؤدي أو يحمل ضمنا اعترافا داخليا وخارجيا بهذا النظام³.

وقد اختلفت معايير تصنيف النظم الإقليمية:

حيث حددها كاتتوري و شبيغل ب :

(1) طبيعة و مستوى التماسك.

(2) طبيعة الإتصالات.

(3) مستوى القوة و الإمكانيات.

(4) بنية القوة وأنماطها.

أما بريشر فقد حدد معايير التصنيف ب:

(1) التقارب الجغرافي.

¹ - هاني الياس الحديثي ، سياسة باكستان الإقليمية (1974،1997)، لبنان :بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 1997،ص24.

² - محمد السعيد ادريس ،مرجع سابق، ص15.

³ - محمد السعيد ادريس ،مرجع سابق، ص19.

(2) وجود ثلاثة فواعل على الأقل

(3) أن يتعامل المجتمع الدولي مع هذا الكيان و النظام الإقليمي.

(4) يجب أن يسود هذا الوعي بالذاتية أو الخصوصية الإقليمية بين أعضاء هذا النظام.

أما جميل مطر علي الدين هلال فقد حصر المعايير في ثلاث عناصر هي:

(1) التقارب الجغرافي يتضمن هذا التقارب 3 دول على الأقل.

(2) أن لا تكون دولة عظمى عضوا في النظام.

(3) وجود شبكة معقدة من التفاعلات السياسية و الإقتصادية والإجتماعية خاصة بالنظام¹.

لكن دفيد مايرز تحدث في دراسته عن النظام المهيمن عن امكانية مشاركة دولة عظمى في النظام.

¹ - محمد السعيد ادريس، مرجع سابق، ص17.

المطلب الثاني: مفهوم الشرق الأوسط.

مصطلح الشرق الأوسط من المصطلحات الشائعة الإستخدام، سواء في الدراسات الأكاديمية أو القنوات الإعلامية، وقد مر بمراحل ومسارات عديدة من حيث الدلالات والمؤشرات و الأهداف، اختلف في تحديد هذا الإقليم وحدوده، باختلاف التوجهات الفكرية و المصالح الجوهرية للقوى العالمية والإقليمية المرتبطة بهذا الإقليم و المتأثرة بتغيرات النظام الدولي وقد استخدمت عدة مصطلحات للدلالة على الإقليم و حدوده، المشرق، الشرق الأوسط، السوق الشرق الأوسطية، الشرق الأوسط الجديد.

إذن، ما هي جذور هذا المصطلح؟ وماهي أهم المراحل التي مر بها، وكيف أثرت تصورات و توجهات مختلف القوى الأوروبية منها و غير الأوروبية على هذا الإختلاف من جهة وفي بلورة هذا المفهوم من جهة أخرى.

جذور هذا المصطلح:

مع تزايد حركة التجارة العالمية و اتساع العلاقات الإقتصادية بين منطقتي شرق آسيا والصين و أوروبا، بدأ المؤرخون يطلقون على هذه المنطقة الجديدة، مصطلح الشرق الأقصى، أما مصطلح الشرق الأوسط فقد أطلقه مؤرخون بالسياسة البريطانية في إطار رؤيتهم لتطوراتها الإستراتيجية وفي إطار رؤيتها للتنسيق السياسي الهيكلي للاستراتيجية البريطانية مع الأنشطة الروسية، والمشروعات الألمانية في مناطق الخلافة العثمانية.¹

وفي نطاق سياسات مناطق النفوذ التي تمخضت عنها معاهدات لتقسيم خطوط السكك الحديدية والمرافئ الحديدية والمرات بين إيران والخليج والبحر الأحمر والشاطئ الشرقي للمتوسط.

وفي نطاق سياسات النفوذ هذه " إستخدمت مقولة "الشرق الأوسط في أدبيات السياسة

¹ - صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2006، ص 151.

البريطانية ومقولة المشرق Levant في أدبيات السياسة الفرنسية وكانت هذه تعابير جيوسياسية و جيواستراتيجية حملت هموم و مخططات الدول الأوروبية الكبرى اتجاه شرقها بالمعنى الجغرافي¹ لكن متابعة الأدبيات المتضمنة لهذا المصطلح نجد أن تعبير " الشرق الأوسط " الذي استخدم في الحرب العالمية الأولى كتعبير جيوسياسي و

جيو استراتيجي بالنسبة إلى مناطق النفوذ الواقعة شرقي الدول الغربية، لم يستمر استخدامه لاحقا إلا للتعبير عن وجود أزمة أو طرح موضوع أكان سياسيا أم ثقافيا يمت بصلة إلى العالم الإسلامي أو إلى أي مكان يراوح موقعه بين إيران وتركيا ومصر.

مفهوم الشرق الأوسط وتحديد الإقليم :

وسنحاول من خلال هذا المطلب تبيين الاختلاف في تحديد مفهوم الشرق الأوسط من جهة و تحديده جغرافيا من جهة أخرى من خلال التطرق إلى كل من المفهوم الأوروبي، الأمريكي، الإسرائيلي، العربي وهذا لارتباط الأطراف الأربعة في أزمات الشرق الأوسط سواء كأطراف الأزمة أو كأطراف خارجية تحاول إدارة هذه الأزمات.

المفهوم الاوروبي:

استخدم تعبير الشرق الاوسط في الحرب العالمية الاولي كتعبير جيوسياسي وجيواستراتيجي بالنسبة الى مناطق النفوذ الواقعة شرقي الدول الغربية² وارتبط هذا المصطلح بتطور الفكر الإستراتيجي الإنجليزي، وتم استخدام مصطلح الشرق الأوسط لأول مرة عام 1902 بواسطة الكاتب الأمريكي الإستراتيجي " الفرد ماهان " وفي إطار مناقشته الإستراتيجية البحرية البريطانية وذلك للإشارة إلى

¹ - وجيه كوثراني ، "الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل"، البعد التاريخي و إشكالات راهنة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 23، 1995، ص6.

² - وجيه كوثراني ، مرجع سابق ، ص 7.

المسالك الغربية و الشمالية و المؤدية إلى الهند، وفي عام 1903 جمعت مقالات " فالينتاين شيروول " في كتاب تحت عنوان " المسألة الشرق أوسطية" وعالج في ما الكتاب مقومات الإستراتيجية المتوفرة في المنطقة وأطلق عليها جوهرة المستعمرات¹

غير أن المصطلح بدأ يشيع استخدامه أثناء الحرب العالمية الثانية على يد الحلفاء للإشارة إلى الإقليم الممتد من جنوب آسيا إلى شمال إفريقيا.

- وفي نطاق سياسات مناطق النفوذ استخدمت مقولة الشرق الأوسط في أدبيات السياسة

البريطانية و مقولة الشرق Levant في أدبيات السياسة الفرنسية².

و هذا منذ أن حققت بريطانيا اختراقاتها الإستعمارية في قارة آسيا، وأعقبها فرنسا في القن التالي

لتحقيق اختراقاتها الاستعمارية في قارة إفريقيا³.

وارتبط مفهوم الشرق الأوسط بثلاثة مصطلحات :

1/ الشرق الأدنى **The Near East** : مجموعة أقاليم شرق أوروبا الذي يعتبر هو الأدنى إلى

غربي أوروبى .

2/ الشرق الأوسط **The Middle East**: منطقة إقليمية أوسع من المنطقة أعلاه تتألف من

مجموعة أقاليم متنوعة تقع في جنوب غربي آسيا التي تتوسط العالم وتمتد فيها بحار عدة لها

استراتيجيتها الدولية وهي تتوسط الأقصى و الأدنى.

¹ محمد علي حوات ، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي ، القاهرة:مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2002،ص 15.

² وجيه كوثراني ، مرجع سابق ، ص5.

³ سيار الجميل ، المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات : تحديات مستقبلية،مجلة المستقبل العربي،العدد 184، 1994، ص 5.

3/ الشرق الأقصى The Far East : منطقة إقليمية واسعة (أوسع من سابقتها) و تتمتع جغرافيا

بامتداداتها الكبرى المحيطة المطلقة على المحيطين الهندي و الهادي ، وتألّفها مجموعة أقاليم

واسعة تجتمع فيها وهي تقع في شرق وجنوب آسيا في أقصى العالم.

مشتقة من الكلمة الإنجليزية Levant وتعني الشرق East. *Levant:

يمكننا القول بأن غربي أوروبا كان منذ القرن 18 عشر، وحتى الحرب العالمية الثانية بشكل كبير

على كل ما هو شرقي أي باتجاه الشرق بالتقسيمات الثلاثية السابقة التي أوجدتها المصالح الأوروبية.

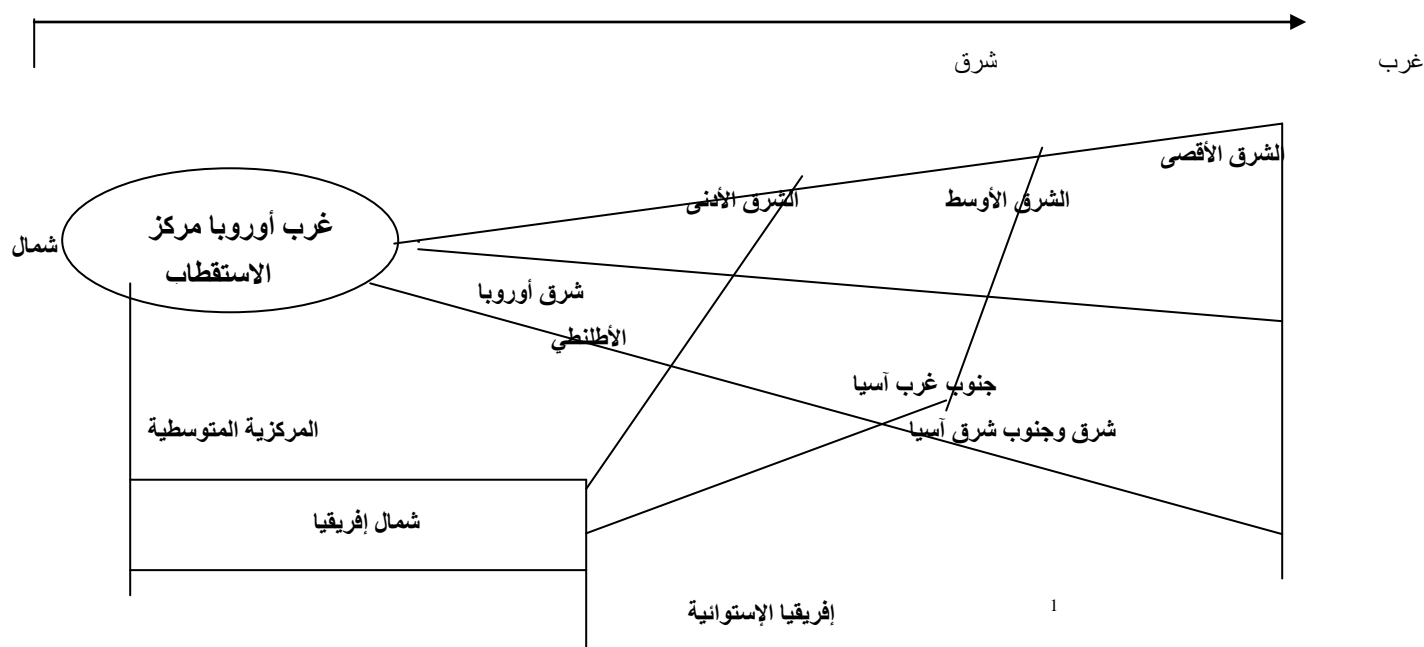
فقد كان الشرق الأقصى هو مركز إهتمام الأوروبيين (الإنجليز) بدءا من عام 1751 عندما غدت

الهند بابا جغرافيا للأوروبيين لاختراقهم إياها في 18 ثم غدا الشرق الأدنى هو الشغل الشاغل للأوروبيين

الغربيين والفرنسيين بدءا من القرن 19، ثم غدا الشرق الأوسط هو الشغل الشاغل للأوروبيين خصوصا

بدءا من الحرب العالمية الأولى عندما غدت المنطقة العربية بكاملها مختزقة أوروبا .

إستراتيجية الإستقطاب



¹ - سيار الجميل، مرجع سابق، ص7.

المفهوم الإسرائيلي :

يمكن إستنتاج المفهوم الإسرائيلي للشرق الأوسط من خلال ما جاء في كتاب **شمعون بيرس** " الشرق الأوسط الجديد " تعبيرا عن مسارات سياسته في المسار العبي الإسرائيلي و محاولة البحث عن صيغة ملائمة لإدراج إسرائيل في منطقة ينزع عنها مواصفات الجغرافيا التاريخية و يشدد فيها على الجغرافيا الإقتصادية المعاصرة في نظام السوق العالمية، يخلق فيها نواة شرق أوسطية تتوسع بالتدرج إنطلاقا من إسرائيل كنواة و دورها كقوة جاذبة و مهيمنة إقتصاديا وتكنولوجيا و أمنيا و مدنيان وقد عبر **شمعون بيرس** عن هذه الفكرة بما يلي " قاعدة تكنولوجية متقدمة في شرق عربي منغلقة، دولة ديموقراطية في وسط ديكتاتوريات ،قوة أمنية رادعة في عالم عربي عدواني"، في ظل هذه المتغيرات يجب خلق مشروع هدفه إرساء معالم شرق أوسطي جديد¹.

فالمفهوم الإسرائيلي للشرق الأوسط يركز على المنظور الإقتصادي من خلال مختلف المشاريع الإقتصادية المقترحة لتنمية المنطقة وتعزيز المجال الأمني بها، وقد حدد المنظور الأمني الإسرائيلي حدود المنطقة من خلال المسافة التي تصلها أي صواريخ موجهة من إسرائيل و إليها².

وقد قدمت جامعة تل أبيب من خلال مركز جانبي للدراسات الإستراتيجية أشمل تعريف لحدود الشرق الأوسط لأنه يتكون من الدول العربية (أعضاء دول جامعة الدول العربية) باستثناء موريطانيا و الصومال ويضم حلف إسرائيل و الصومال أما مركز **موشي ديان** فقد قام بمسح حديث لمنطقة الشرق الأوسط و ضم كل الدول العربية واستثنى من جميع دول المغرب العربي و أضاف إليها تركيا³.

¹ - وجيه كوثراني ، مرجع سابق ، ص9.

² - محمد علي حوات ، مرجع سابق ، ص22

³ - محمد علي حوات ، مرجع سابق ، ص26.

المفهوم الأمريكي :

يشير بعض افستراتيجيين أن المفهوم الأمريكي للشرق الأوسط يتقاطع مع المفهوم الإسرائيلي حيث أن الجانبين الفلسفي و السياسي المتكاملين لفكرة الشرق أوسطية قد وضعتا من خلال وثيقة أمريكية شهيرة تزامن إعدادها مع مفاوضات كامب ديفد بين مصر و إسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية عام 1977، حيث أعلن عنها رسمياً أثناء تقديمها للكونغرس إلى جانب وكالة التنمية الأمريكية وهي أكبر مؤسسة إستخبارية بعد CIA وأحست هذه الوثيقة بضرورة إعادة النظر في المفاهيم السائدة ، وتغيير العقليات القديمة وأكدت على ضرورة التعاون الشرق أوسطي الأوسع الذي يجب أن يحل محل التعاون العربي وترجع أهمية هذه الوثيقة إلى الرؤية الأمريكية لمستقبل المنطقة المتمثلة في إيجاد البديل للنظام العربي القائم¹.

إن إختلفت مفاهيم الشرق الأوسط باختلاف القوى المرتبطة بمصالح و حيوية واستراتيجية اتجاه المنطقة حيث أصبحت المنطقة هدفاً حيويًا لمختلف القوى السالفة الذكر

المفهوم العربي :

تعددت المداخل التي تناول من خلالها الفكر السياسي العربي لمفهوم الشرق الأوسط، ويمكن أن نقدم تحديداً لهذه المداخل على النحو التالي:

1/ مدخل التأصيل : ويعني التأصيل التاريخي لهذا المفهوم بوصفه مفهوماً غير جديد، وإنما سبق

طرحه في مراحل تاريخية سابقة، وقد اتجه المفكرون العرب الذين اهتموا بهذه الجزئية بدراسة الظروف السابقة التي ظهر فيها هذا المفهوم مقارنة بالظروف القائمة الآن وذلك في محاولة للتوصل إلى مدى إمكانية تحقق جوانب هذا المفهوم على أرض الواقع.

¹ - محمد علي حوات ، مرجع سابق ، ص 27.

2/ مدخل الأزمة: وهو المدخل الذي ارتبط بأزمة النظام الإقليمي الشرق أوسطي القائمة الآن و

البدائل المحتملة لمواجهة هذه الأزمة.

3/ مدخل المؤامرة: و هو يرتبط بموقف الغرب العدائي حسب هؤلاء المفكرين و سعيهم إلى

الهيمنة التامة على المنطقة ، وتذويب هويتها القومية.

4/ مدخل تغيير النظام الدولي: وانعكاسات هذا التغيير على المنطقة¹.

5/ المدخل الأيديولوجي: وهو يستند إلى أيديولوجية معينة يبنهاها المفكر عند تناوله الموضوع.

6/ المدخل المستقبلي: وهو الذي يركز على عملية استشراق المستقبل، و إلى أي مدى ستقود

معطيات المستقبل إلى تبلور الشرق أوسطية كنظام إقليمي تنتظم من خلاله التفاعلات السياسية و

الإقتصادية و الفكرية في المنطقة أم أن هناك معطيات أخرى يمكن أن تؤدي إلى عدم إمكانية تحقق هذا

النظام و إلى أي حد يمكن الإستفادة بالنموذج الأوروبي في هذا المجال.

أولا / مدخل التأصيل التاريخي للشرق الأوسطية :

عنى المفكرون العرب بتأصيل هذا المفهوم عناية واضحة، و إن اختلفوا في المدى الزمني الذي

يعود إليه فمثلا الكاتب اللبناني رغيد الصلح يرجعه إلى مؤسس الحركة الصهيونية " ثيو دور هرتزل "

فينقل عن الصحيفة الإسرائيلية " جيروزليم بوست " قولها بأن مشروع النظام الشرق أوسطي هو خلاصة

" يوتوبيا هرتزل الصهيونية " حيث يتحول الشرق الأوسط إلى منطقة يخيم عليها السلام و التعايش².

هذا باختصار، فالمدخل التاريخي حاول حصر أهم الكتابات المتطرفة للشرق الأوسط و معالجتها تاريخيا.

¹ - محمد سعد أبو عامود، " الشرق أوسطية في الفكر السياسي العربي"، السياسة الدولية، العدد 203، جوان 1994، ص 165

² - محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص 166.

ثانيا / مدخل الأزمة :

يربط أصحاب هذا الإتجاه في الأزمة التي يعاني منها النظام الشرق أوسطي و حرب الخليج الثانية، و يركزون على الشرق أوسطية كمشروع بديل للنظام القائم،و يعبر عن هذه الرؤية أكثر من كاتب و فكر عربي، أمثال محمد السيد سعيد و الملاحظ أن أصحاب هذا الإتجاه يطرحون فكرة الشرق أوسطية كبديل لتدهور النظام العربي الهش.

ثالثا / مدخل المؤامرة :

وينطلق أصحاب تلك الرؤية من فرض محدد أن مفهوم الشرق الأوسطية و السوق الشرق أوسطية نابعة من المحاولات الغربية و الأمريكية المستمرة للسيطرة على المنطقة، وأن حالة الضعف الراهنة إضافة إلى الإتجاه نحو التسوية السلمية للقضية الفلسطينية قد شجع الولايات المتحدة الأمريكية على طرح مشروع النظام الشرق الأوسطي.

والملاحظ أن أصحاب هذه الرؤية يركزون على السياسة الأمريكية في المنطقة و يربطونها بسعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإحتفاظ بموقعها المتميز بين القوى الدولية الكبرى، و من أجل الإحتفاظ بالموقع المتميز لإسرائيل، فطرح المشروع الشرق أوسطي يمكن أن يوفر لإسرائيل موارد مالية بديلة عن المعونات الأمريكية التي يتعذر عن الولايات المتحدة الإستمرار في تقديمها في المستقبل.

رابعا / مدخل تغيير النظام الدولي :

يعالج أصحاب هذا المدخل موضوع النظام الشرق أوسطي ، من خلال إطار أوسع و هو النظام الدولي ، فالعالم اليوم يشهد تغيرات جذرية في كافة المجالات بصفة عامة، وعلى مستوى النظام الدولي بصفة خاصة ، فهذه التغيرات على المستوى الدولي تتطلب إعادة النظر في الترتيبات القائمة على المستوى الإقليمي بعبارة أخرى التغيير في النظام الدولي يتطلب تغيرا في النظم الإقليمية القائمة في مناطق

العالم المختلفة، و خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي لها أهميتها الإستراتيجية الخاصة بالنسبة للنظام الدولي¹.

خامسا / المدخل الأيديولوجي :

وهو مدخل يستند أصحابه إلى رؤية أيديولوجية معينة عند تناولهم لموضوع الشرق الأوسط و للنظام الشرق الأوسطي ، و من ثم فإن نظرتهم للشرق أوسطية تتوقف على مدى إقترابه أو إبتعاده عن الإطار الأيديولوجي الذي يفكرون في نطاقه ، و من الواضح أن هناك رؤيتين أيديولوجيتين بارزتين في سياق نتاج الفكف السياسي المعاصر، و هما الرؤية الإسلامية و الرؤية القومية².

سادسا / مدخل إستشراف المستقبل :

ركز المفكرون العرب في هذا الإطار على استشراف المستقبل بالنسبة للنظام الإقليمي في المنطقة ، و سنجد اتجاهات ثلاثة على الأقل للنظام الإقليمي في المنطقة، و فيما يلي عرض لنماذج من هذه الإتجاهات:

- الإتجاه الذي يفترض إمكانية قيام النظام الإقليمي الشرق الأوسطي :

يرى أنصار هذا الإتجاه أن المسألة ستحسم لصالح تبلور نظام أمني و سياسي جديد في الشرق الأوسط، و أن كل تقدم في مسار تسوية سيسهم في التخلص من مفاهيم الأمن السائدة في المنطقة الآن.

- الإتجاه الذي له بعض التحفظات على الإفتراض الخاص بالإتجاه المستقبلي نحو نظام إقليمي

شرق أوسطي :

أبرز من عبر عن هذا الرأي د. أحمد يوسف أحمد الذي يرى أنه من الخطورة أن يدخل لبنظلم

¹- مرجع سابق ، ص167.

²- محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق ، ص168.

العربي في ترتيبات تعاقدية إقليمية تقوم على أساس توازن معين للقوى على المستوى الدولي بصفة خاصة، قابل للتغير، خاصة وأن ظروف التسوية السلمية تتزامن مع مرحلة ضعف وتفكك، لذلك فه و يرى أن فرص هذا النظام المقترح على الأمد المتوسط و الطويل كإطار لتنظيم و استقرار التفاعلات الإقليمية غير موجود لأنه سيبني على مبدأ عدم تكافؤ الفرص و العدالة، كما أنه لا يمكن المقارنة بين الوضع في المنطقة و الجماعة الاقتصادية الأوروبية كما أن هذا النظام صمم في الأساس لمعالجة ومواجهة معضلات الصراع العربي الإسرائيلي و لم يصمم للتعامل مع قضايا صراعية أخرى بالمنطقة¹.

- الإتجاه الذي يفرض أن يكون النظام الإقليمي في المستقبل نظاما شرق أوسطيا :

و ينتمي أنصار هذا الإتجاه إلى مدارس فكرية مختلفة، ويعارض هذا الإتجاه و يرفض بشدة تشكيل نظام إقليمي شرق أوسطي، حيث يشير الكاتب "فهمي هويدي" أنه لا توجد هوية شرق أوسطية، لأن المنطقة هي عربية إسلامية و من ثم فالحديث عن الهوية الشرق أوسطية هو افتعال و دعوة لتذويب خصوصية هذه المنطقة، و هي صيغة مصممة لتكريس الوجود الإسرائيلي في المنطقة². إذن فالشرق الأوسط، و بغض النظر عن التعريف الجغرافي السياسي المستخدم فهو نظام إقليمي أو نظام دولي فرعي، أي أنه عبارة عن مجموعة من الدول تتسم بالجوار الجغرافي، و بوتيرة كثيفة من التفاعلات، و التشابك فيما بينها، و يتسم بتنوع مشكلاته و تعقدها.

أما فيما يخص تحديد الدول التي يضمها إقليم الشرق الأوسط، فقد تعددت و تنوعت آراء الباحثين و مراكز الدراسات داخل المنطقة و خارجها حول تحديد الدول التي تدخل في إقليم الشرق الأوسط و التي تخرج منه غير أنه يمكن أن نميز بين دول تكاد تتفق حولها كافة الإجهادات و الآراء على أنها تشكل

¹ - محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص170.

² - محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص171.

منطقة القلب فيه، ثم دول هامشية تختلف الآراء بشدة حول إدماجها ضمن منطقة الشرق الأوسط.

أ) تضم مجموعة الدول التي تدخل في الشرق الأوسط و التي يجمع عليها الباحثون و مراكز

الدراسات، و تشكل بالتالي قلب المنطقة ، بلاد الهلال الخصيب العربية (أي العراق، سوريا ، لبنان،

الأردن، فلسطين، مصر) و يطلق عليها المجال الحيوي للشرق الأوسط.

ب) و تحيط بهذا القلب حلقة خارجية لا شك أن أبرز دولها حاليا هي السعودية وليبيا و تركيا و

السودان.

ج) مجموعة الدول الهامشية و هي الدول التي تختلف الآراء حول انتسابها للشرق الأوسط وتضم:

1) باقي مجموعة دول شمال إفريقيا ، أي بلاد المغرب العربي و تضم تونس، الجزائر ،

المغرب، ليبيا.

2) إمتداد إفريقي آخر نحو الجنوب و يشمل إثيوبيا و الصومال.

3) باقي دول شبه الجزيرة العربية، و تشمل اليمن، الكويت ، قطر ن البحرين، و الإمارات

، وسلطنة عمان.

4) إمتداد أوروبي شرق أوسطي يتمثل في قبرص و اليونان.

5) إمتداد آسيوي شرقا، و يشمل باكستان، أفغانستان و الجمهوريات الإسلامية في آسيا.

إن فدول الشرق الأوسط، تضم دول القلب و الدول المحيطة بها أي المنطقة الممتدة و التي تشمل

إيران، العراق، سوريا، لبنان، تركيا، الأردن، فلسطين، إسرائيل، السعودية، مصر، ليبيا، السودان، و تكون أهم

الدول الهامشية المرشحة للإضافة هي دول شمال إفريقيا¹.

كما اختلف في تحديد إقليم الشرق الأوسط، من طرف الإستراتيجية و هذا باختلاف تصوراتهم و

¹ - محمد علي حوات ، مرجع سابق ، ص18.

الجهات التي يمثلونها.

فمثلا: حدد لونارد بندور في دراسته حول الشرق الأوسط وصفه بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا

حتى إيران إلى جانب بعض مناطق هامشية تضم أفغانستان، باكستان، و دول المغرب العربي و منطقة

مركزية تشمل دول الشرق العربي و إسرائيل.

اما كانتوري و سيجل فقد قاما بتقسيم المنطقة إلى مركز يضم مصر و العراق ، وسوريا ولبنان

والأردن وشبه الجزيرة العربية و السودان، وحدود خارجية وتشمل فلسطين، تركيا، إيران، أفغانستان.

مايكل بريشر: فقسمه إلى ثلاث مناطق متصلة يشمل المركز (مصر، العراق،

إسرائيل، سوريا، الأردن) ثم (الجزائر، السعودية، الكويت، إيران، تركيا ، قبرص) و يمثل حدودها الخارجية

(اليمن ، الصومال ، السودان، تونس ، المغرب) وهي بمثابة الإطار المحيط بمنطقة الشرق الأوسط.

أما التحديد الأمريكي و البريطاني فيستبعد دول المغرب العربي، فيما أن التحديد الأوروبي يدخل

دول شمال إفريقيا و هذا لاعتبارات مصلحة¹.

في حين قدمت الوكالة الدولية للطاقة النووية TAEA، تعريفا جديدا لحدود الشرق الأوسط إذ

حدده بالمنطقة الممتدة من ليبيا غربا إلى إيران شرقا و من سوريا شمالا إلى الجمهورية اليمنية جنوبا².

¹ - محمد علي حوات ، مرجع سابق ، ص22.

² - مرجع سابق ، ص25.

المطلب الثالث: أهمية و خصائص إقليم الشرق الأوسط.:

زادت أهمية المنطقة بموقعها الجيوستراتيجي المتميز ، حيث تحتل منطقة الشرق الأوسط قلب العالم القديم وملتقى القارات الثلاثة (آسيا، إفريقيا ، أوروبا) كما توجد بالمنطقة مجموعة حيوية من الممرات البحرية و البرية والجوية . حيث نجد مضيق الفوسفور و الدردنيل ن الذان يربطان البحر الأوسط بالبحر الأبيض المتوسط، ومضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر ببحر العرب و المحيط الهندي الذي يختصر المسافة المقدرة ب 70% من الملاحة البحرية من الطريق الذي يمر برأس الرجاء الصالح، كما أن قناة السويس تؤدي دورا حيويا في حركة السفن التي تصل البحر الأحمر بالأبيض المتوسط، بالإضافة إلى مضيق هرمز الذي يعد من الممرات المائية الإستراتيجية للعالم نتيجة لحركة السفن البترولية التي تعبر الممر يوميا¹.

كما ازدادت أهمية منطقة الشرق الأوسط مع التطورات التكنولوجية والإقتصادية للدول المستهلكة للنفط، ففي سنة 1938 بلغ إنتاج الشرق الأوسط من النفط 16,6 مليون طن أي 7,7% من الإنتاج العالمي ليرتفع عام 1963 إلى 390,4 مليون طن أي 34,7% ليرتفع عام 1973 إلى 1210,2 مليون طن و صار يساوي 51,3% ، و يحتوي الشرق الأوسط على الجزء الأعظم من الإحتياط العالمي الثابت من النفط و في عام 1974 ، ارتفع الإحتياطي ليصل إلى 60,85% من الإحتياط العالمي² كما أنه بلغت نسبة مساهمة الشرق الأوسط 33% من الإنتاج العالمي ، و بالنسبة للغاز الطبيعي نجد 66% من إحتياطات

¹ 1-GEORGES BUIS, MEDITERANNEE UN LAC DE PAIX ,LE MANDE DIPLOMATIQUE,MARS 1993.

² -بيتر مانغولد ، ترجمة : أديب يوسف ، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط ، دمشق : دار الطلاسم للدراسات و الترجمة ، الطبعة الأولى 1985،ص33.

العالم منه توجد في هذه المنطقة¹ كما ازدادت أهميتها مع تفاقم المصالح الغربية إثر التطورات الإقتصادية التي أنتجت الثورة الصناعية .

خصائص إقليم الشرق الأوسط :

يمكن حصر أهم خصائص إقليم الشرق الأوسط فيما يلي :

1/ تنوع مناطق الصراع و استقلال كل منها عن الأخرى و يمكن حصرها في :

- منطقة كبرى تدور حول الوجود الإسرائيلي .

- منطقة تمتد حول الخليج

- منطقة أخرى تدور حول العلاقات المتداخلة بين دول المنطقة الشمالية للمشرق العربي.

فانتقلت من منطقة إقليمية لها مكانتها الموقعية التي تصل الشرق بالغرب إلى منطقة إقتصادية من الطراز الأول بتفاقم ثرواتها النفطية إذ تجسدت أهميتها الأولى في القرن 19 ثم تبلورت أهميتها الثانية في القرن العشرين²

2/ عدم وضوح حقيقة المتغيرات الأيديولوجية واضطرابها و هو أمر بدوره ينبع من فشل القيادة

لا فقط في التجاوب مع المجتمعات و الحكومة بل و في صياغة سياستها على ضوء متغيرات الموقف وترتيب الأهداف بتتابع مرحلي محدد الغايات على ضوء الوسائل و الإمكانيات .

3 / تحكم الإرادة الأجنبية في المنطقة بحيث يمكن القول أن على الأقل من عشرينين لم يعد

للإرادة الذاتية أي موضع أو وزن في عملية صنع القرار في المنطقة.

4/ عدم تعبير التوازن الإقليمي عن حقيقة القوى الذاتية في المنطقة فمثلا الإرادة الإسرائيلية تقف

¹ - علاء الحديدي ، مرجع سابق،ص 42.

² - سيار الجميل،" المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات : تحديات مستقبلية"،مجلة المستقبل العربي،العدد 184، جوان 1994، ص7.

في كفة و جميع قوى المنطقة في كفة أخرى إن لم نقل رجحان الأولى في أغلب الأحيان .

5/ تعدد علاقات التوازن المحلية و عدم تعبيرها عن طبيعة التطور الذاتي في المنطقة.

6/ يتميز إقليم الشرق الأوسط بميزة التناقضات : تناقضات في سياسة الدول الكبرى ، تناقضات

في سياسة القوى الإقليمية، تناقضات في سياسة كل مجموعة من القوى المحلية و تعاملها الداخلي¹.

كما تتميز هذه المنطقة بتعدد و تنوع عرقي ، وديني و لغوي و ثقافي بدرجة كبيرة جعلت اغلب

الكتاب الغربيين يجمعون على ما يعتبرونه طابعا فسيقائيا ، حيث تنتمي أغلب شعوب المنطقة من الناحية

العرقية إلى السلالات الفرعية التالية: " الساميون ، الأتراك ، الهنود، الأريون" و من الناحية اللغوية تسود

اللغات " العربية ، الفارسية ، التركية" بالإضافة إلى لغات محدودة أخرى مثل العبرية و الأرمية و

السريانية².

إذا كيف و جهة أهمية المنطقة سيايات وإستراتيجيات الإتحاد الأوروبي ، وكيف أثرت هذه

الخصائص على الإتحاد الأوروبي في مجال إدارة الأزمات، هذا ما نحاول الإجابة عليه في المبحث الثاني

و الثالث.

¹ - حامد ربيع ، الحوار العربي الأوروبي و منطق التعامل الدولي الإقليمي ، بغداد : قسم البحوث و الدراسات السياسية و

القومية، 1983، الطبعة الأولى ، ص99.

² - محمد علي حوات ، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي ، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2002، ص

المبحث الثاني : عوامل الإهتمام الأوروبي بإدارة أزمات الشرق الأوسط.:

تأكدت بوادر الإهتمام الأوروبي بمنطقة الشرق الأوسط من خلال تعاون بين مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي ودول الشرق الأوسط غير المشاركة في اتفاقية هيلينسكي لعام 1975 أبدت فيه الدول المجتمعة إهتماما كبيرا بمسألتي الأمن و التعاون في منطقة الشرق الأوسط ، فقد معت الدول الأعضاء 35 الأهمية الجغرافية و التاريخية و الإقتصادية و السياسية لعلاقتها مع دول الشرق الأوسط غير المشاركة في المؤتمر ، واعتبرت أن أمن أوروبا مرتبط إرتباطا وثيقا بالأمن في المنطقة إضافة إلى ذلك فقد اعتبرت هذه الدول أن تقوية الأمن و تكثيف التعاون في أوروبا سوف يؤديان إلى خطوات عملية مماثلة في مناطق أخرى من العالم¹.

و في الوثيقة الصادرة عن مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي في هلسنكي عام 1992 أعلنت الدول المشاركة أن التغييرات التي حدثت في أوروبا قد تؤثر في منطقة الشرق الأوسط و بالعكس فإن التطورات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الأمنية في هذه المنطقة قد يكون لها تأثير على أوروبا ، لذلك فقد تقرر أن يعزز مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي علاقته مع دول منطقة الشرق الأوسط غير المشاركة، وذلك بهدف تحقيق تبادل المعلومات بشكل فعال وتقرر دعوة هذه الدول لحضور إجتماعات المؤتمر².

و يمكن التأكيد على الأهمية التي يشكلها الشرق الأوسط بالنسبة للإتحاد الأوروبي من خلال عرض فقرة من ملخص التقرير الإستشاري بشأن أشكال مساندة المجموعة للإندماج الإقليمي، و التعاون بين دول الشرق الأوسط و الذي شارك فيه مجموعة من الخبراء الأوروبيين (علماء إجتماع، إقتصاد) بناء على تكليف من المفوضية الأوروبية و امتدت من أوت 1991 إلى جانفي 1992 حيث استخلص

¹ - سيغرد بولينجر، تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، بيروت: دار بلال، الطبعة الثانية، 1998، ص156.

² - سيغرد بولينجر، مرجع سابق، ص157.

التقرير مايلي :

"إنه أمر ذو أهمية حيوية للمجموعة الأوروبية أن يكون هناك الآن في المستقبل شرق أوسط مستقر، و أن تقام معه علاقة حسنة، إن المخاطر المحتملة لقيام أنظمة معادية للغرب و تقاوم ضغوط الهجرة إلى أوروبا نتيجة غياب الإستقرار الساسي من جهة و نتيجة الإخفاق الإقتصادي من جهة أخرى، إضافة إلى ضرورة ضمان الإمدادات النفطية تعني أن لا بديل أمام أوروبا سوى إعارة إهتمام بالغ لفناء بيتها الخلفي: إن الغهتتمام بالشرق الأوسط ضرورة قاهرة تملئها اهمية الشرق الأوسط الإستراتيجية للقارة الأوروبية"¹.

إذن فالإهتمام الأوروبي بالمنطقة و إدارة أزماتها ينبع من عوامل سياسية وأخرى إقتصادية وحضارية سنحاول تبينها من خلال هذا المبحث :

المطلب الأول: العوامل السياسية و الأمنية:

بعد إنتهاء الحرب الباردة و تلاشي الخطر السوفياتي حاول الإتحاد الأوروبي إيجاد موقعا له فالسياسة العالمية من خلال محاولته لإدارة شؤون المنطقة و أزماتها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

إضافة ، وبمأن الشرق الأوسط من أكثر الأقاليم إضطرابا و توترا وبحكم القرب الجغرافي من المنطقة فإن عدم الإستقرار في المنطقة سوف يؤثر على الإتحاد الأوروبي، وباعتبار الشرق الأوسط الممر الذي يربط بين أوروبا الغربية و القارة الآسيوية، وبما أن الإمتداد الإمتداد المتوسطي اساسي وحيوي بالنسبة لأوروبا الغربية تبرز أهمية الإستقرار على شاطئه الشرقي ، خاصة و أن توترات المنطقة يمكن

¹ - جميل هلال ، إستراتيجية إسرائيل الإقتصادية في الشرق أوسط ، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1995، ص217.

أن تفجر الوضع و تشكل خطرا على الإستقرار الإقليمي و بالتالي المصالح الأوروبية المباشرة¹.
كما أن إرتفاع معدل البطالة (11 %) والمشكلات الإجتماعية التي تواجهها أوروبا من سكانها المهاجرين البالغ عددهم 12 مليون نسمة من الشرق الأوسط ، يشكل تحديا للحكومات الأوروبية الغير القادرة على استعاب هجرة جماعية من الشرق الأوسط.
لذلك حاول الإتحاد الأوروبي إتخاذ تدابير للحفاظ على الأمن الأوروبي المهدد من طرف الهجرة الشرق الأوسطية من خلال تقديم معونات للشرق الأوسط² حيث وصلت إلى 12بليون دولار خلال الفترة الممتدة بين عامي (1999/1995)
إذا فمنطقة الشرق الأوسط تشكل مصدر تهديد أمني حسب الخبراء الأوروبيين بفعل عدم الإستقرار و الهجرة الجماعية من المنطقة إلى دول الإتحاد الأوروبي.

¹ - ناصيف حتى، "الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الأوروبية"، مجلة المستقبل العربي، العدد39، ماي 1982، ص13.

² - علاء الحديدي، "الشرق الأوسط بين آسيا و أوروبا"، السياسة الدولية، العدد 118، جوان 1992، ص41.

المطلب الثاني : العوامل الاقتصادية:

ترتبط الدول الأوروبية أو ما يسمى دول الإتحاد الأوروبي بمصالح متميزة ، مع منطقة الشرق

الأوسط ميزتها الإعتماد الشديد لدول الإتحاد على إمدادات نفط الشرق الأوسط فأوروبا تمتلك مصالح

مباشرة و حيوية في الشرق الأوسط، مصالح إقتصادية في المقام الأول ، لكنها تتضمن عنصرا إستراتيجيا

هاما¹.

وتعود جذور الإهتمام الأوروبي بإقليم الشرق الأوسط من خلال قرار وزراء النفط العرب في 17

ديسمبر 1973 في الكويت والقاضي بفرض الحصار النفطي على الولايات المتحدة الأمريكية و تخفيض

مستوى الضخ بشكل عام حتى يتم تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

و يوم 20 أكتوبر 1973 فرضت الدول العربية النفطية حصر تصدير النفط إلى هولندا ردا على

مواقفها العدائية المسلندة لإسرائيل.

ومن خلال هذين القرارين ثبت لأوربا بأن مصالحها مرتبطة بحقيقة كون 3/2 ثلثي نفطها مصدره

هذه المنطة ، ونتيجة لهاذين القرارين تعرضت أوربا لأزمة طاقة حادة أجبرتها على إعادة النظر في

استراتيجيتها وتعاملها مع المنطقة² خاصة وأن التركيب الإقتصادي ،وفي النهاية التركيب السياسي للنظام

الدولي يعتمد 'عتمادا كبيرا على توفير إمدادات النفط باستمرار من الشرق الأوسط بالدرجة الأولى وعلى

السعر الذي يمكن به شراء هذا النفط، هذا لأن أشكال الإقتصاد المختلفة ليست على درجة واحدة من حيث

القدرة على التكيف مع تبدلات الأسعار أو الخلل في الإمدادات ولا من حيث الخلل في الأنظمة السياسية،

حيث كان العامل الأول لتوجه الإتحاد الأوروبي لإدارة أزمات الشرق الأوسط هو الضمان المستمر لتدفق

¹ - بيتر مانغولد، مرجع سابق، ص46.

² - محمد علي حوات ، مرجع سابق ، ص100.

النفط¹ خاصة وأن عامل النفط قبل هذه الفترة لم يشكل نفس الأهمية التي أخذها فيما بعد وهذا لسببين :

1- أن سوق النفط في تلك المرحلة كانت سوق مستهلكية أي الشركات والدول المستوردة أو

المستهلكة للنفط كانت تتحكم بالأسعار ومستوى الإنتاج فكان هناك فائض نفطي ولم تبدأ سوق النفط الدولية

بالتغير نحو سوق منتجين إلا في أول 705 من التطور التكنولوجي وتساعد قوة منظمة الأقطار المصدرة

للنفط

2- كان اعتماد الدول الأوروبية على النفط قليلا ففي عام 1956 تشكل النفط 1/4 إستهلاك الطاقة

في أوروبا الغربية فالإعتماد الأساسي لإستهلاك الطاقة كان على الفحم الحجري إذ لم يكن هناك أي إهتمام

أوروبي خاص بالشرق الأوسط وهذا الإهتمام ناتج عن كشف أوروبا للنفط المنطقة بشكل يفرض عليها أن

تتحرك لإدارة الأزمات بشكل إيجابي لحماية مصالحها النفطية².

وتبين الإحصائيات التالية تزايد الإعتماد الأوروبي على نفط المنطقة :



¹ - بيتر مانغولد، مرجع سابق، ص 47.

² - ناصيف حني، مرجع سابق ، ص 9.

³ - بيتر مانغولد، مرجع سابق ص 51

و في التسعينيات زادت تحركات الإتحاد الأوروبي لإدارة أزمات المنطقة ، و يمكن تفهم الموقف الأوروبي كونه يمثل 18 % من الإستهلاك العالمي من البترول و أقل من 1% من الإنتاج العالمي له ، وفي المقابل يملك الشرق الأوسط 33 % من الإنتاج العالمي من البترول و لا يستهلك إلا 6 % فقط منه، و بالنسبة للغاز الطبيعي نجد أن 66 % من إحتياجات العالم منه توجد في هذه المنطقة ومع نفاذ البترول من بحر الشمال سيزداد الإعتداد على الغاز الطبيعي القادم من روسيا و الشرق الأوسط.

و قد استوردت أوروبا عام 1992 حوالي أربع ملايين برميل يوميا من بترول الشرق الأوسط أي ما يوازي 25 % من إنتاج المنطقة¹.

هذا فيما يخص الإعتداد الأوروبي على نفط الشرق الأوسط، أما عن الأسواق الشرق الأوسطية فإنها تشكل أسواقا مهمة للصادرات الأوروبية، ألمانيا وحدها صدرت إلى المنطقة في سنة 1992 بضائع تقارب قيمتها 20 مليار دولار، و هو ما جعلها تتساوى مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال،² و صدرت فرنسا في السنة نفسها ما قيمته 224 مليار، و إيطاليا ما قيمته 13,5 مليار دولار و حتى بريطانيا التي تعتمد على نفط المنطقة بدرجة أقل صدرت ما قيمته 10,6 مليارات دولار، بتعبير آخر إن دول الإتحاد الأوروبي تستأثر بالحصة الأكبر من التجارة الخارجية للمنطقة أي ما يعادل 31% من صادرات المنطقة و 44% من وارداتها عام 1990، و ما يقارب 49,7 من واردات إسرائيل و نحو 34,7 من صادراتها السلعية³.

كما شكلت واردات المنطقة من دول الإتحاد ما يعادل 40,6 عام 1990 و 35% عام 1985

¹ - علاء الحديدي، مرجع سابق، ص34.

² - جميل هلال ، مرجع سابق، ص223.

³ - جميل هلال ، مرجع سابق، ص224.

مقابل 17,7 لليابان و 7,3 للولايات المتحدة الأمريكية¹.

المطلب الثالث: الدوافع التاريخية و الحضارية :

يقول ديغول في مذكراته تحت عنوان "الأصل المتجدد" كتب يقول عن التطلع الفرنسي الحضاري

إلى منطقة الشرق الأوسط " في هذه البقعة الهامة من العالم ،حيث كانت فرنسا دائما حاضرة و فاعلة من

الطبيعي أن نعمل على استعادة دورنا التاريخي ،إن كل شيء يدعونا إلى العودة من جديد " ².

فالدول الأوروبية تلاتبط تاريخيا بدول المنطقة، فأغلب الدول الأوسطية كانت مستوطنات أوروبية،

كما أن بريطانيا كانت المتسبب في الوجود الإسرائيلي في المنطقة، هذا من جهة إضافة إلى أن أغلب

الأزمات في المنطقة و المتعلقة بالحدود ماهي في الواقع إلا صورة عن مخلفات الإستعمار الأوروبي،

خاصة و أنه عند تقسيم مناطق النفوذ بين الدول الإستعمارية الأوروبية الكبرى في مختلف قارات العالم،

لم يتم مراعاة التقسيم العرقي، الديني، و اللغوي ، فهناك القليل من الحدود السياسية في العالم المتوافقة مع

الحدود الإثنوغرافية، و يرجع هذا إلى عاملين أساسيين:

1/ الإختلاط و التداخل بين الشعوب، حيث لا يمكن إقامة فاصل واضح بينها لذلك لا يمكن تخطيط

الحدود التي ترسم لفصل الشعوب فصلا دقيقا³.

2/ أن تخطيط الحدود عادة ما يتم على أساس المصالح الإقتصادية و الإستراتيجية وهذا ما ينطبق

على إقليم الشرق الأوسط فقد خضع للإستعمار الأوروبي ،وللتقسيمات المختلفة من طرف الدول

المستعمرة.

¹ - جميل هلال ، مرجع سابق، ص244.

² - هاني خلاف، أحمد نافع، نحن و أوروبا : شواغل الحاضر و آفاق المستقبل، القاهرة:مركز دراسات السياسية و الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1997، ص266.

³ - محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا و المشكلات الدولية، لبنان:بيروت، دار النهضة العربية، 1981، ص119.

و هذا ما ولد إرتباط قوي بين دول هذا الإقليم و الدول الأوروبية ، و هذا ما انعكس على الجانب الثقافي ، فمعظم إن لم نقل جل دول المنطقة مرتبطة ثقافيا بالجانب الأوروبي.

كما للإتحاد الأوروبي دوافع إستراتيجية في المنطقة تتبع من الموقع الجغرافي للمنطقة في

الإهتمامات الإستراتيجية الأوروبية يتضمن هذه الإهتمامات الإستراتيجية التخطيط لمدى إنتشار أسلحة

الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط على الأمن الأوروبي، و محاولة الإستئثار، بالممرات الإستراتيجية

للمنطقة و الأهمية الإستراتيجية لبعض السلع و الموارد الطبيعية التي تتوافر لدى هذه المنطقة و موقعها

بالنسبة لخريطة الإحتياجات الأوروبية حاليا¹.

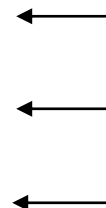
إذن يمكن تلخيص عوامل الإهتمام الأوروبي بالمنطقة فيما يلي:

عوامل إقتصادية متصلة بالبتترول و التجارة و الإستثمار

2

عوامل أمنية متصلة بالإرهاب و التسلح و الهجرة.

تشارك أوروبا في تنمية منطقة الحكم الذاتي ولديها نوعية من العلاقات المنعقدة في إسرائيل



¹ - هاني خلاف، أحمد نافع، مرجع سابق، ص 20.

² - مفيد شهاب، مرجع سابق، ص 105.

المبحث الثالث : محددات التحرك الأوروبي لإدارة أزمات الشرق الأوسط:**المطلب الأول: صعوبة بلورة قرار موحد و سياسة خارجية مشتركة اتجاه المنطقة:**

منذ نشأة السوق الأوروبية المشتركة، و التي تحولت بموجب إتفاقية ماستريخ إلى الإتحاد الأوروبي، ودول هذا الإتحاد تحاول بلورة سياسة خارجية مشتركة تمكنها من التأثير في القضايا الدولية من خلال قرارات موحدة و هذا ما يضع في تصريحات رؤساء و سفراء الدول الأوروبية :

- تصريح رئيس وزراء بريطانيا: صرح بضرورة و أهمية التعاون البريطاني الفرنسي لبناء

أوروبا و إدخال المرونة في عمل الإتحاد.

- تصريح المستشار الألماني (هلموت كول): إن أوروبا بحاجة إلى سياسة خارجية و دفاعية

مشتركة جديرة بهذه التسمية ، و أضاف إن على أوروبا أن تتكلم بصوت واحد و تجمع قواها بشكل فعال، إذا أرادت أن تعبر عن وزنها بشكل أفضل في المستقبل ، و يضيف أن الإتحاد وحده قادر على أن يدافع على مصالحه الخارجية بشكل علني و مقنع ، و هو الوحيد القادر على أن يحافظ على انسجامه الداخلي الضروري¹.

و قد ظهرت ضرورة بلورة سياسة خارجية و أمنية مشتركة بعد أزمة الخليج الأولى حيث تبين لدول الإتحاد عدم فعاليته في التأثير الدولي و إدارة الأزمات رغم وزنه الإقتصادي.

إن ما هي آليات و مؤسسات إتخاذ القرار على مستوى الإتحاد الأوروبي ، و ماهي الصعوبات و

العراقيل التي تواجه الإتحاد في بلورة قرار مشترك اتجاه الشرق الأوسط ؟

الفرع الأول : مؤسسات و آليات صنع القرار في الإتحاد الأوروبي :

يعنى الإتحاد الأوروبي إلى إنشاء مؤسسات فوق قومية تمكنه من إتخاذ قرارات على هذا المستوى

¹ - ناصيف حنى، حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية، مرجع سابق ، ص11.

للتعبير عن الإرادة الجماعية الموحدة و يمكن حصر مؤسسات الإتحاد في المجلس الأوروبي ، المجلس الوزاري ، المفوضية الأوروبية و البرلمان الأوروبي و محكمة العدل الأوروبية ، اللجنة الاقتصادية و الإجتماعية بالإضافة إلى مؤسسات أخرى تلعب دورا أقل أهمية¹.

1/ المجلس الأوروبي:

ليس مؤسسة قائمة بذاتها و لكنه عبارة عن إجتماعات قمة لرؤساء دول و حكومات الإتحاد الأوروبي، و لم تنص معاهدة روما المنشأة على أي نصوص عن إجتماعات خاصة بهذا الشأن ، ولكن بدأت تظهر الحاجة إلى وجود إطار منظم لتبادل وجهات النظر على مستوى القمة و فعلا تم الإتفاق في ديسمبر 1974 في باريس على عقد إجتماعات لرؤساء الدول و الحكومات ثلاث مرات سنويا ن تحت إسم المجلس الأوروبي ، ليعتبر من المؤسسات الرسمية للجماعة في نصوص القانون الأوروبي الموحد عام 1986.

ويتم اللجوء إلى المجلس في حالة إخفاق مؤسسات الإتحاد الأخرى في بلورة و اتخاذ القرارات مثل مساهمة بريطانيا في الميزانية و قبول عضوية البرتغال واسبانيا ،ومن مهامه أيضا اصدار اعلانات مثل اعلان البندقية بشأن الشرق الاوسط².

2/مجلس الإتحاد الأوروبي:

هو الاسم الجديد الذي اصبح يطلق على هذه المؤسسة ابتداءا من 8 نوفمبر 1993 والذي كان يطلق عليه من قبل مجلس الجماعات الأوروبية، ويعتبر المجلس الاوروبي اعلى سلطة اتخاذ القرار في اطار الإتحاد، ووظيفته الرئيسية هي إقرار التشريعات المختلفة الصادرة عن الإتحاد ، أي أنه يلعب إلى

¹ - محمد مصطفى كمال ، فؤاد نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الأوروبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، أوت 2001.

² - فؤاد نهرا، مرجع سابق ، ص42.

حد كبير دور البرلمانات الوطنية في الدول الأعضاء ولذلك فنوره يقتصر في هذا الصدد على الرفض أو الموافقة على التشريعات و لكن من دون القيام بإعدادها، ويتم التصويت بالأغلبية في المجلس في المسائل المهمة. أما المسائل الإجرائية غير المهمة فيتم الموافقة عليها بالأغلبية البسيطة¹.

3/ المفوضية الأوروبية : (European commission)

تمثل إطار للتعبير عن مصالح الإتحاد، على الرغم من أعضائها يتم تعيينهم بواسطة الدول الأعضاء إلى أن ولاءهم الكامل يجب أن يكون لمصالح الإتحاد وعند تولي كل عضو لمنصبه في المفوضية فإنه يقسم على مايلي " أن أتولى القيام بواجباتي، باستقلالية تامة وفقا للمصالح العامة للجماعة ، و عند قيامي بواجباتي لن أقوم بطلب أو الحصول على تعليمات من أي حكومة أو جهة"².

ومهام المفوضية منصوص عليها في المادة 155 من معاهدة روما و تتلخص في ثلاثة مهام

رئيسية :

أ/ إعداد التشريعات : حيث إن المفوضية هي المبادر بأي تشريع إذ تقوم بإعداد مشاريع القوانين، والتشريعات المختلفة و تقديمها للمجلس للموافقة عليها و هي قد تقوم من تلقاء نفسها، أو بناء على توصية من المجلس أو البرلمان الأوروبي.

ب/ مراقبة التنفيذ : حيث تتولى دور الحارس للتأكد من تطبيق التشريعات و الإتفاقيات التي

يتبناها الإتحاد، وان ذاك يتم على الوجه الملائم، وفي حالة الإخلال بهذه الإلتزامات يمكن للمفوضية أن تتدخل، بل أن تلجأ إلى محكمة العدل الأوروبية ضد الطرف الذي أخل بالإلتزام³.

ج/ القيام بالتنفيذ : للمفوضية أيضا دور تنفيذي يتمثل في القيام بالإشراف على إدارة عدد من

¹ - فؤاد نهرا، مرجع سابق ، ص45.

² - مرجع سابق ، ص45.

³ - مرجع سابق ، ص46.

سياسات الجماعة و لها السلطة العليا في هذه المجالات مثل السياسة الزراعية.

وتجتمع المفوضية كهيئة جماعية مرة واحدة أسبوعيا على الأقل و يتم إتخاذ القرارات بالأغلبية

البسيطة ، و تخضع لمبدأ المسؤولية الجماعية¹.

4/البرلمان الأوروبي:

البرلمان الأوروبي هو الواجهة الديموقراطية للإتحاد الأوروبي، و الهدف من توسيع عملية

المشاركة في صنع القرار في الإتحاد الأوروبي، ولكن رغم هذا فإن البرلمان ماتزال سلطاته محدودة، و

تقل كثيرا عن سلطة البرلمانات الوطنية فهو ليس بمثابة سلطة تشريعية حقيقية للإتحاد، حيث كما أشرنا

سابقا فإن الحق الرئيسي لإقرار التشريعات يملكه المجلس الوزاري كما أن إعداد هذه التشريعات من حق

المفوضية الأوروبية

وللبرلمان الأوروبي عدة وظائف أهمها :

أ/وظيفة إشرافية : حيث يقوم بالإشراف على أداء المفوضية بوظيفتها و تتم ممارسة ذلك عن

طريق قيام أعضاء البرلمان بتقديم أسئلة شفوية و مكتوبة بمفوضية و يقوم البرلمان بمناقشة التقرير

السنوي للمفوضية كما أن رئيس المفوضية و أعضائها يخضعون لتقييم البرلمان عند تعيينهم، وإذا اتخذ

البرلمان قرار بإلقاء اللوم على المفوضية ككل (Motion of Censure) ،فلا بد أن تقدم استقالتها.

ب/وظيفة تشريعية : والواقع أن الدور الذي يمارسه البرلمان في هذا الصدد هو الغالب دور

إستشاري(Advisory) ،حيث تنص معاهدة روسيا على أن هناك عددا من المجالات لا يستطيع المجلس

(الوزاري) أن يتخذ قرار بشأنها دون استشارة البرلمان، و هو ما يطلق عليه إستشارة إجبارية

(Mandatory Consultation). بالإضافة إلى ذلك فإنه عادة ما يتم أخذ رأي البرلمان في أي تشريع

¹ - فؤاد نهرا، مرجع سابق ، ص47.

تضعه المفوضية، و قد وسعت معاهدة ماستريخ من وظائف البرلمان الأوروبي فقد أعطت له حق إنشاء

لجان للتحقيق في حالات سوء الإدارة أو انتهاك قوانين الإتحاد الأوروبي¹.

و يتم اختيار أعضاء البرلمان قبل عام 1979 من برلمانات الدول الأعضاء لكن بعد هذه السنة

أصبح يتم انتخاب البرلمان بشكل مستمر، و هو التقليد المستمر إلى اليوم².

و بعد انتخاب الأعضاء فإنهم لا يقومون بتمثيل دولهم، و لكن يقومون بالتكامل معا، وفقا للتوجهات

الأيديولوجية، و على غرار غالبية البرلمانات الوطنية ينقسم البرلمان الأوروبي إلى يمين و يسار.

و يمكن حصر أهم الكتل البرلمانية في الإتحاد الأوروبي في :

(1) - الكتلة الاشتراكية :

هي أكبر كتلة برلمانية من حيث الحجم فمثلا بلغت نسبة التمثيل بين عامي 1989-1994 ب

34% من مقاعد البرلمان، و تضم الأحزاب الاشتراكية و الإجتماعية الديمقراطية لكل من دول الجماعة

و أهم الأحزاب المنظمة إليها :

(* حزب العمال البريطاني و الحزب الإجتماعي الديمقراطي الألماني.

(* الحزب الاشتراكي الفرنسي و الحزب الاشتراكي اليوناني.

(* الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني.

(* الحزب العمالي الديمقراطي الإجتماعي السويدي (إنضم إلى هذه الكتلة منذ عام 1995)

* حزب اليسار الديمقراطي (Partido- Democratica Della Sinistra) المنبثق من إصلاح

الحزب الشيوعي الإيطالي.

¹ - فؤاد نهرا، مرجع سابق ، ص50.

² - مرجع سابق ، ص51.

تتميز بالإنسجام لكن مؤشر التوافق داخلها (Indice Of Agreement) أضعف من ذلك الذي

تعرفه الكتل اليمينية.

تراوحت نسبة الإنسجام بين أعضائها ب 60% إلى 75% في قضايا الشرق الأوسط¹.

(2) - الكتلة الديمقراطية المسيحية :

من حيث حجمها فهي الكتلة الثانية ممثلة بحزب الشعب الأوروبي (European People

Party) و هي ضمت أساسا الأحزاب

ذات المرجع الأيديولوجي المسيحي و تضم :

(* الحزبان الديمقراطيان المسيحيان الإيطالي و الألماني (الركنن الأساسيين للكتلة)

(* حزب الشعب الإسباني و حزب المحافظين البريطانيين (بعد عام 1994)

(* تضم كذلك معظم اليمين الفرنسي بعد عام 1999 بسبب طغيان العلمانية على البرلمان الفرنسي

تتميز بمستوى إنتظامها و بانضباط أعضائها و كذلك مؤشر عال من التوافق.

(3) - كتلة الليبراليين الديمقراطيين الإصلاحيين : (Liberal Democrats Reformist)

وهي أهم كتلة في الوسط الليبرالي و ذات النزعة الأطلسية الأشد، و تضم أحزاب الوسط الليبرالي

مثل الحزب الديمقراطي الحر الألماني، والأحزاب الليبرالية البريطانية و الإيطالية و الهولندية، وانضم

إلى هته الكتلة أيضا الإتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية (Union Pour Democratie Francaise)

قبل انتقاله إلى الكتلة الديمقراطية المسيحية.

¹ - فؤاد نهرا، مرجع سابق ، ص151

(4) - الكتلة الشيوعية :

و كانت قبل انتخابات عام 1994 منقسمة إلى كتلتين

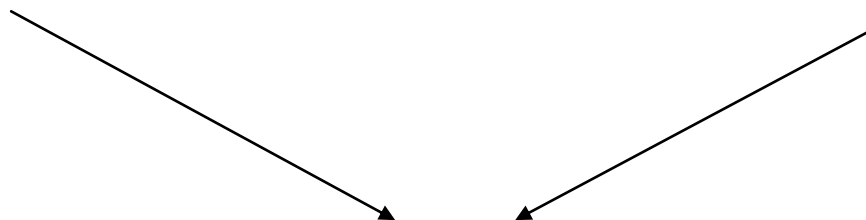


كتلة اليسار الأوروبي الموحد
(european unit rain left)

كتلة وحدة اليسار
(left unity)

وانضمت إليها الأحزاب الشيوعية التي ابتعدت
عن موسكو في الستينات واعتمدت نهجا نقديا واصلاحيا
وابرزها الحزبان الشيوعيان الإيطالي والإسباني .

تضم الأحزاب الشيوعية التقليدية
والقريبة من الإتحاد السوفياتي وأساسها
الحزب الفرنسي واليوناني



ثم اتحدت الكتلتين بعد انتخابات 1994

وتتميز هذه الكتلة بانتقادها للنظام العالمي الراهن وللسيطرة الأمريكية¹

(5) - كتلة الخضر : وتضم الأحزاب البيئية (ecologists) في أوروبا ،ونجد فرنسا وألمانيا

أهم معاقل هذه الحركة ،وتقدر حصتها بحوالي 5% من إجمالي تقاعد البرلمان الأوروبي ، ويعتبر من بين
الكتل الأقل إنسجاما من حيث السلوك التصويتي ويعتبر نوابها من منتقدي النظام العالمي والإحتكارات
الرأسمالية، لكن توجهاتها والرؤية الإستراتيجية تجاه الشرق الأوسط غير واضحة.

(6) - كتلة اليمين الأوروبي (technical group of the european right) : والتي

¹ - فؤاد نهرا، مرجع سابق ، ص152

تحولت إلى كتلة أوربا للأمم (europ of nation): وتضم الأحزاب اليمينية المتطرفة ، انضمت إليها أحزاب اليمين الأقصى الأوربي مثل الحزب الجمهوري الألماني والتحالف الوطني الإسباني، وسيطر عليها حزب الجبهة الوطنية الفرنسية (frant national).

تتميز بدفاعها عن الهوية القومية للدول الأوربية وطروحاتها السلطوية وانتقادها للسياستن

الإسرائيلية والأمريكية.

(7)- الكتل الخاصة بأحزاب وطنية: ونذكر من بينها :

- كتلة الديمقراطيين الأوربيين (european democratic group): التي وجدت كإطار

لعمل المحافظين البريطانيين ، أصبحت الكتلة جزءا من الكتلة الديمقراطية المسيحية.

- كتلة التحالف الديمقراطي الأوربي (european democratic alliance)

- كتلة قوة أوربا (forza europa): والتي نشأت إثر انتخابات عام 1994 كانعكاس لإنتصار

بولوسكوني اليميني في إيطاليا.

وقد توزعت الكتل البرلمانية عام 1994 على النحو التالي:¹

الأحزاب	التسمية	البرلمان الأوروبي في 13 جوان 1994	البرلمان الجديد
م.ح.إ.أ	مجموعة حزب الإشتراكيين الأوروبيين	214	180
ح.ش.أ	مجموعة الحزب الشعبي الأوروبي	210	224
أ.ل.د.إ	مجموعة الحزب الأوروبي الليبراليين والديمقراطيين	42	44
إ.أ	الإتحاد من أجل أوروبا	34	16
ك.ي.م.أ	كونفدرالية اليسار الموحد الأوروبي	-	35
الخضر	مجموعة الخضر في البرلمان الأوروبي	27	36
م.ت.د.أ	مجموعة التحالف الراديكالي الأوروبي	21	13
م.م.أ	مجموعة المسجلين	15	20

و يوضح الجدول التالي تفاوت إهتمام الكتل البرلمانية بمنطقة الشرق الأوسط، وبالتالي إختلاف الرؤى

¹* بشارة خضر ، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم ، (ترجمة منصور القاضي، مراجعة : جورج أبي صالح)، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، 2003، ص 618.

، وهذا ما يأتى على بلورة استراتيجية محددة تجاه المنطقة من جهة وعلى بلورة قرار وسياسة خارجية موحدة تجاه المنطقة.

مبادرة الكتل البرلمانية لعام 1994

غير المسجلين NI	إئتلاف اليسار والتقدم CG	الخضر Verts	مجموعة قوس السحاب ARC	التجمع الديمقراطي EDS	الحزب الأوروبي للبرانيين والديمقراطيين اليسار GUE	جماعة المستقلين من أجل السلام PSE	الحزب الشعبي الأوروبي PPE	الحزب الإشتراكي الأوروبي PSE	الكتلات	
									المنطقة	فلسطين
2	10	6	4	2	-	16	5	13	17	فلسطين
1	1	1	1	1	2	2	5	2	4	إسرائيل
-	3	3	5	2	5	7	2	4	10	الشرق الأوسط

حيث نلاحظ أن الحزب الإشتراكي الأوروبي من أكثر الكتل إهتماما بالمنطقة وقضاياها.

وعند جمع القرارات نجد أن المبادرات الخاصة بفلسطين تقدر بـ 85 والشرق الأوسط بـ 41

وإسرائيل 20 وهذا يؤكد الإختلاف والتباين حتى الإهتمام بأزمات المنطقة نفسها¹.

¹ - بشارة خضر، مرجع سابق، ص583.

الفرع الثاني: آليات إتخاذ القرار في الإتحاد :

قبل الحديث عن الآليات التي يتم بها وضع القرار في الإتحاد الأوروبي، لابد من التعريف أولاً

بأنواع التشريعات التي تصدر عن مؤسسات الإتحاد الأوروبي وهي

- **التعليمات (Regulation)** : وهي ذات طبيعة عامة ، وملزمة لكل الدول مثل تحديد

المجلس الوزاري لأسعار المنتجات الزراعية.

- **التوجيهات (Directives)** : وهي ملزمة من حيث النتيجة التي تسعى لتحقيقها،

- **القرارات (Decisions)** : وهي ملزمة لمن توجه له ،أي أنها ذات طبيعة خاصة وقد

توجه إلى دولة إلى مؤسسة أو شركة بشأن مسألة محددة، ولا تلزم باقي الدول أو الهيئات.

- **التوصيات (Recommendations) والآراء (Opinions)** : وهي ليست ملزمة وتستخدم

لإيضاح أو تغيير مسألة معينة¹.

أما بالنسبة لآليات صنع القرار فيمكن القول أن هناك أكثر من آلية وهي تختلف باختلاف طبيعة

التشريع أو القرار والتي يمكن حصرها في الآليات التالية :

آلية الإقتراح (Proposal) ، وآلية التشاور (Consultation) وآلية التعاون (Cooperation

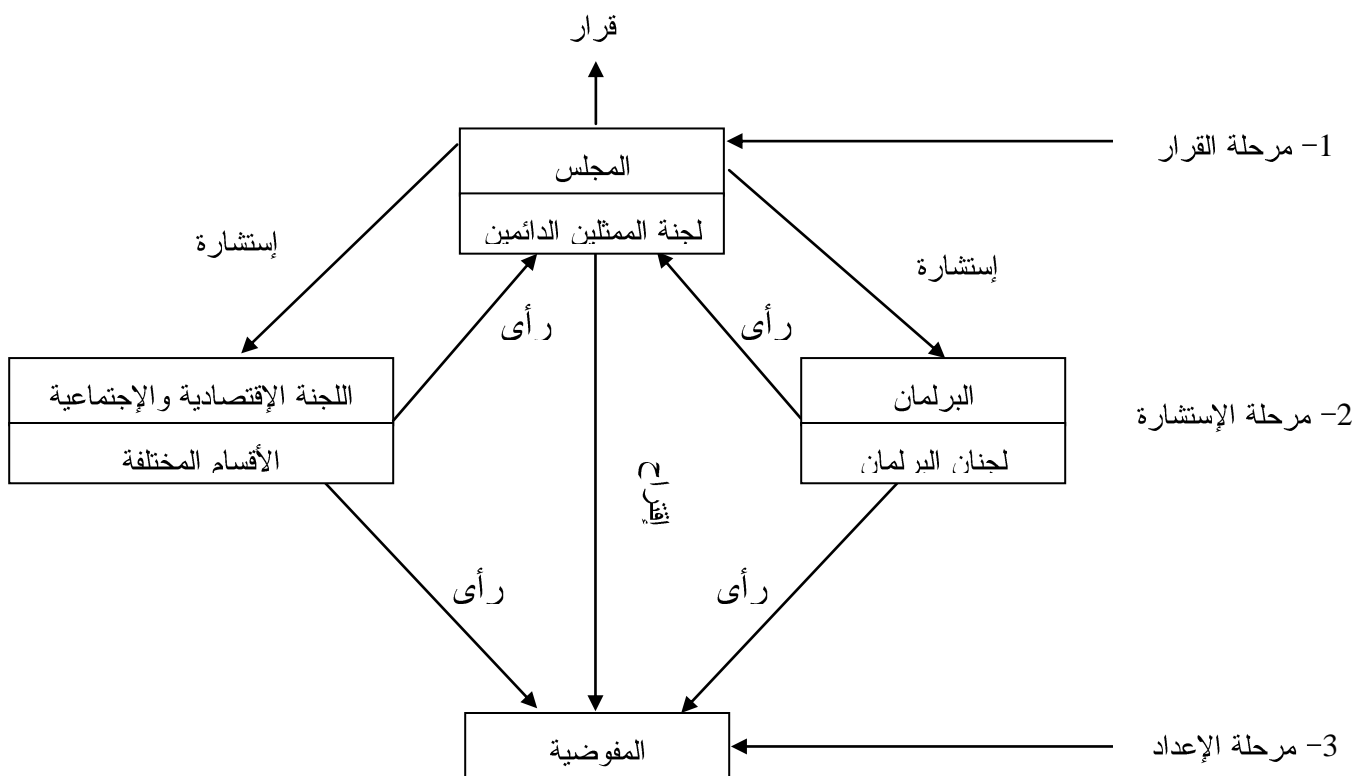
Procedure) ، وآلية المشاركة في صنع القرار (Co-decision Procedure): وهي أحدث آلية لوضع

القرار نصت عليها المادة B189 من إتفاقية ماستريخ 1959 وهي تعطي دوراً أكبر للبرلمان الأوروبي بما

يشبه حق الفيتو .

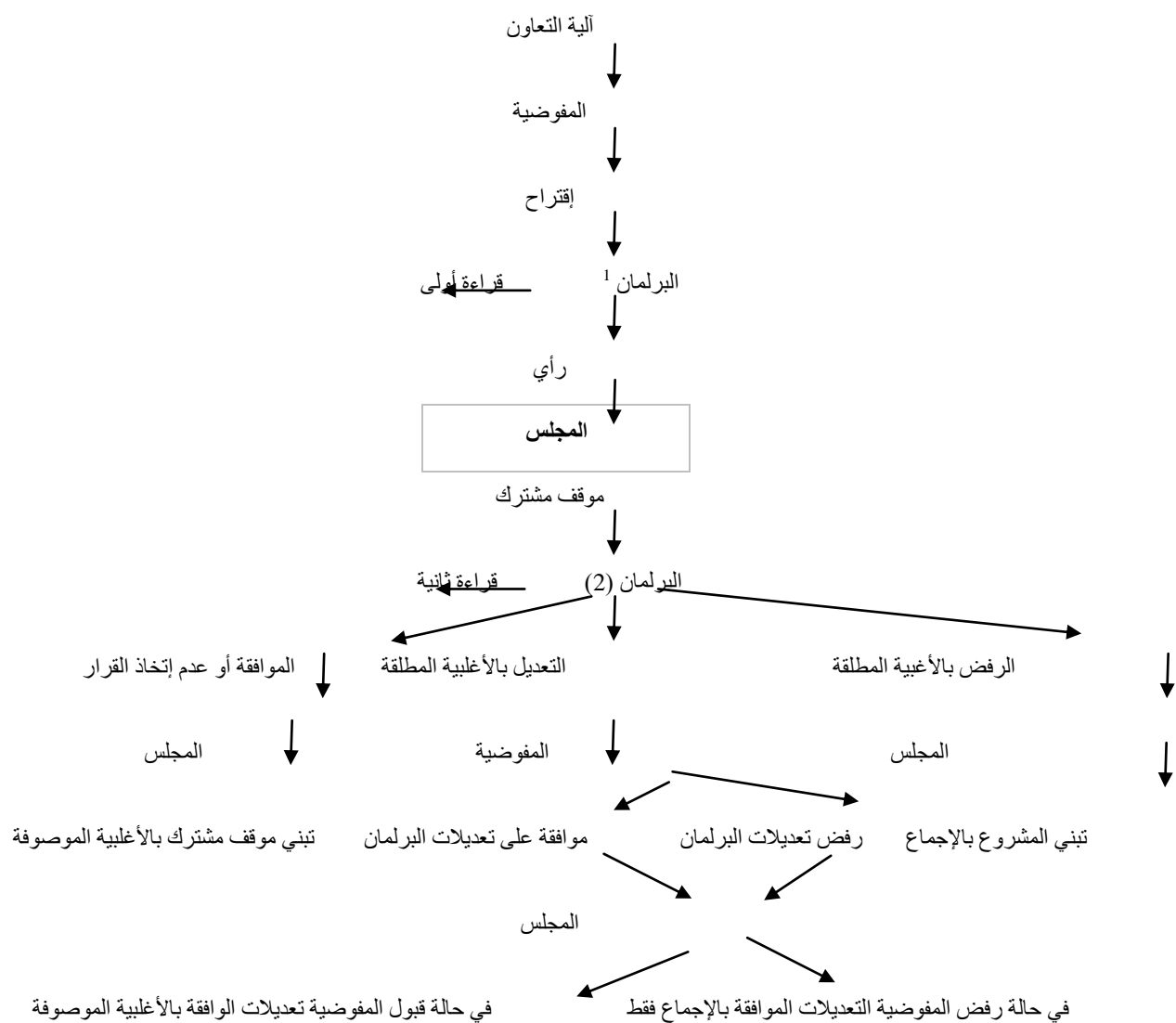
¹ - فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص 56

ويمكن توضيح الآليات الثلاث لإتخاذ القرار من خلال المخططات التالية :

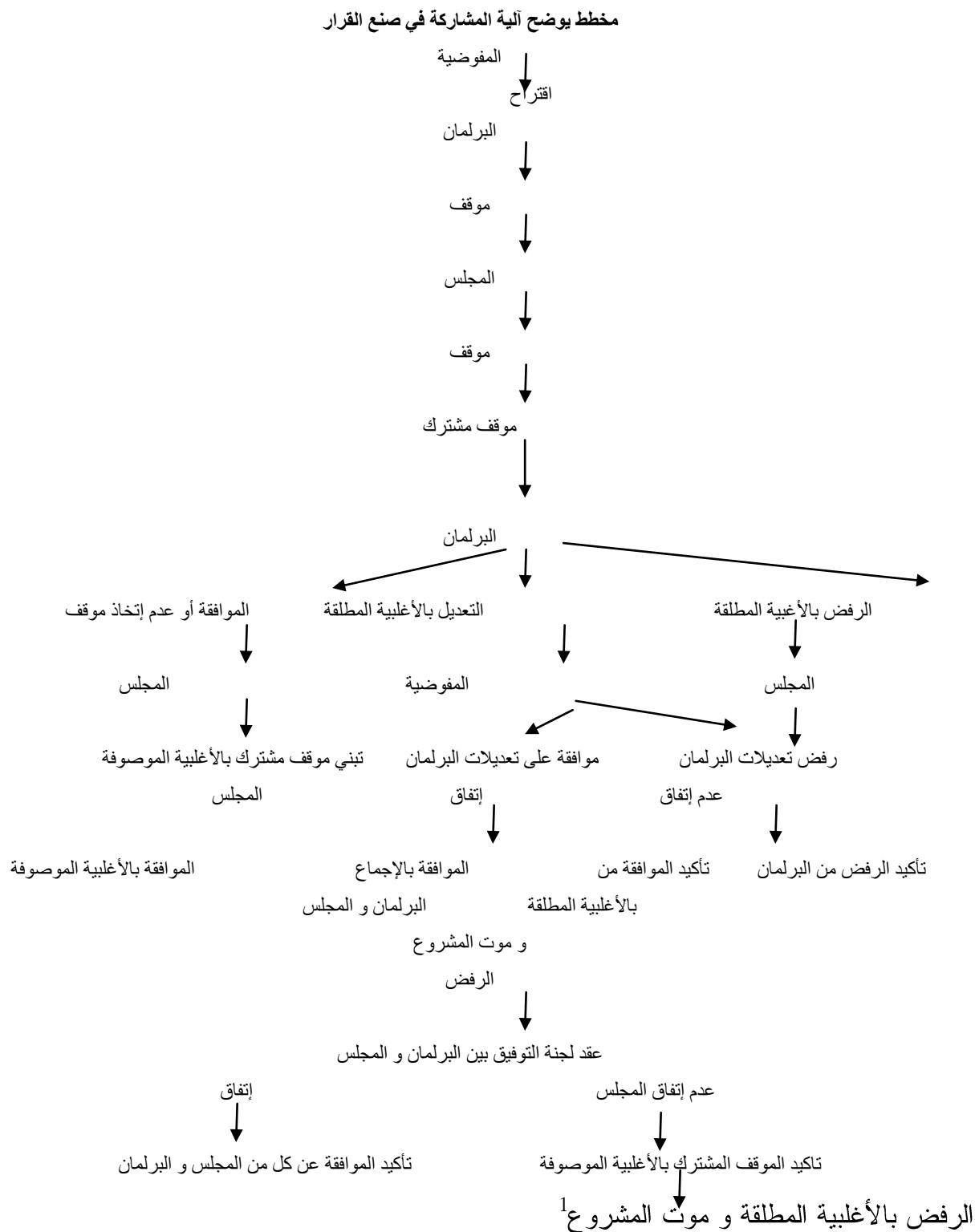


مخطط يوضح الآلية الرئيسية لصنع القرار في الإتحاد

(آلية الإقتراح)



¹ - مصطفى كمال، مرجع سابق، ص 60.



¹ - مصطفى كمال، مرجع سابق، ص 61.

الفرع الثالث: صعوبات و عراقيل بلورة سياسة خارجية مشتركة اتجاه المنطقة :

حسب المادة 30 من القانون الأوروبي¹ الموحد، يحدد الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت

أغراض و أهداف السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة وهي:

- صيانة القيم المشتركة و المصالح الأساسية للإتحاد الأوروبي

- صيانة إستقلال الإتحاد، (يأخذ هذا البند طابع سياسي)

- الدفاع عن امن الاتحاد و الدول الأعضاء

- حفظ الأمن و السلم الدوليين، و هنا يتقيد النص بثلاثة نصوص دولية و هي ميثاق الأمم

المتحدة، و اتفاق هلسنكي، و ميثاق باريس. و هذا يعني ان مبادرات الإتحاد الأوروبي في إدارة

الأزمات يجب أن تتقيد بمبادئ هذا الميثاق².

رغم أن القانون الأوروبي حاول تكريس قواعد السلوك الدبلوماسي الموحد إلا أن ازمة الخليج

كشفت عن مساوئ هذا النظام حيث اضطرت حكومات الجماعة الأوروبية للإنتقال باستمرار بين ثلاثة

منظومات منفصلة.

لهذا السبب اتت معاهدة ماستريخت لتدمج آلية القرار السياسي الخارجي في صلب مؤسسات

الجماعة الأوروبية، و كذلك لتحدد أطر قانونية اكثر دقة من خلال التمييز بين المواقف المشتركة و

الإجراءات المشتركة من جهة و التصريحات المشتركة من جهة اخرى.

¹ - أنشأ القانون الأوروبي الموحد في فيفري 1986، و قد حمل هذا القانون تعديلات جذرية مع معاهدة روما من خلال:

- إدراج التعاون السياسي على هامش معاهدة الجماعة الإقتصادية الأوروبية

- إشراف المفوضية و استشارة البرلمان في القضايا السياسية

- كرس القانون الأوروبي الموحد قواعد للسلوك الدبلوماسي المشترك.

² - محمد مصطفى كمال، مرجع سابق ص 131

و جاءت معاهدة أمستردام (1997) مكملة لهذا المشروع فأكملت عملية الدمج هذه من خلال إدخال

إتحاد أوروبا الغربية داخل إطار الإتحاد الأوروبي،

و جعل المهمات الدفاعية جزءا لا يتجزء من آليات قرار الإتحاد¹.

- إذا فالإتحاد يسعى إلى بلورة سياسة خارجية مشتركة من خلال قرارات سياسية تعبر عن

التوجهات الأوروبية المشتركة اتجاه القضايا الدولية.

و هذا ما يتضح من حملة التعديلات المنصوص عليها في القانون الأوروبي الموحد على جانب

معاهدتي أمستردام و ماستريخت.

فالإتحاد الأوروبي يحاول ان يكون له من التأثير السياسي ما يتناسب مع وزنه الإقتصادي ز هذا

ما يمكنه من الفعالية في اقضايا الدولية عامة و الشرق الاوسط خاصة و لكن تواجه السياسة الخارجية

الاوروبية المشتركة تجاه المنطقة عدة عراقيل و صعوبات يمكن حصرها في:

- تناقضات السياسة الأوروبية تجاه المنطقة
- نقص التوافق الداخلي للإتحاد تجاه المنطقة
- توزع الدور الأوروبي تجاه المنطقة بين المستوى القومي و الفوق قومي
- غياب قابلية الرؤية

* تناقضات السياسة الأوروبية تجاه المنطقة:

حيث لم تستطع السياسة الأوروبية أن تخطط لنفسها سياسة متجانسة محددة الأهداف و الوسائل

والمراحل، و يتضح هذا التناقض من خلال متابعة المواقف الأوروبية اتجاه المنطقة بين مواقف تطالب بعدم

التدخل في شؤون المنطقة، و مواقف داعية بضرورة التدخل حيث قامت السياسة الأوروبية في البداية على

¹ - محمد مصطفى كمال، مرجع سابق ص 132

أساس واضح و محدد و هو عدم الإنغماس في مشاكل المنطقة، و قد طبقت كل من بريطانيا و فرنسا نفس المبدأ، بعد عودة ديغول إلى الحكم، ماعدا ألمانيا و إيطاليا اللتين كانت موافقيهما مساندة لإسرائيل. لكن مع بروز الأزمة النفطية برزت سياسة الحوار اول الأمر وصولا إلى مواقف تدعو إلى التدخل في قضايا الشرق الأوسط، و اعتبارها المحفز الأول لبلورة سياسة خارجية مشتركة.¹

حيث كانت السياسة الأوروبية في بدايتها تقوم على:

- عدم الإلتزام أو الترابط السياسي المباشر بأي مشكلة من مشاكل المنطقة
- عدم تحمل أي مسؤوليات دولية تقود إلى ردود فعل او ترفض إشتراطات معينة بخصوص مواقف محددة من مشكلات الشرق الأوسط
- جعل منطق التعامل²

لكن حدث تحول في السياسة الأوروبية لتتعامل بمنطق تحول مفهوم الأمن، و تغيير منطق

التحديات الآتية من الشرق الأوسط و الداعية إلى التدخل الأوروبي في إدارة الأزمات.

*** نقص التوافق الداخلي للإتحاد الأوروبي:**

حيث تتجاذب أوروبا في قضايا الشرق الأوسط بسبب الحساسيات المختلفة و مواقف متباينة ناتجة

من تجارب تاريخية متميزة.³

حيث يتم التجاذب الأوروبي بي مجموعات مختلفة كل منها يحاول دفع الإتحاد إلى الإهتمام

بمنطقه التاريخية أو مجاله التقليدي و يتجرم ذلك في تجذب بين إندفاعين:

¹ - حامد ربيع ، الحوار العربي الأوروبي و منطق التعامل الدولي الإقليمي، بغداد: قسم البحوث و الدراسات السياسية و القومية، الطبعة الأولى 1983، ص95.

² - حامد ربيع ، مرجع سابق، ص43.

³ - بشارة خضر، مرجع سابق، ص 8.

- أحدهما نحو الشرق (محاولة القضاء على مشاكل أوروبا الشرقية) و يقودها الإتجاه الألماني.
- آخر نحو الجنوب تقوده فرنسا.

وقد ظهر التنافس في قمة كان حول تخصيص المساعدات، إذ نالت دول أوروبا الشرقية سابقا ما يوازي 6.7 مليار وحدة نقدية أوروبية، فيما نالت دول المتوسط ما يصل إلى 4.7 مليار وحدة نقدية أوروبية.

واتجاه آخر يدعو إلى الإهتمام بمنطقة الشرق الأوسط¹ باعتبارها مصدر للتهديدات من جهة و الممول الرئيسي للنفط من جهة أخرى.

هذا على مستوى درجة الإهتمام بالمنطقة، أما فيما يتعلق بالدور الأوربي فالإتحاد يشهد تجادبا بين ثلاثة تيارات وهي:

- **التيار الأول:** يتمثل في فرنسا و إيطاليا و إسبانيا و إيرلندا، و هو تيار يتخذ موقفا واضحا و حاسما في عملية التسوية من حيث تحميله لإسرائيل مسؤولية الأزمة التي تعيشها عملية التسوية و يتطلع في الوقت ذاته إلى دور أوروبي ناشط و فعال.
- **التيار الثاني:** تمثله بريطانيا، و هو لا يختلف كثيرا في مضمون الموقف من حيث تحميل إسرائيل مسؤولية ما تعانيه عملية التسوية مع الحفاظ على نوع من الهدوء و السرية في إيصال هذا الموقف لكن ه يختلف مع التيار الأول من خلال تحفظه على أي دور أوروبي قد يؤدي إلى خلاف مع الولايات المتحدة، و هو موقف تحكمه الإعتبارات الأطلسية التقليدية، في السياسة البريطانية، و بخاصة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- **التيار الثالث:** الذي يضم ألمانيا و بلجيكا و هولندا و الدانمارك، فمواقفه تتسم بنوع من عدم

¹ - ناصيف حنى، "حدود الدور الأوروبي و فرصه في عملية التسوية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 215، جانفي، 1997، ص 9

الإتفاق، و عدم تحميل إسرائيل مسؤولية تردي عملية التسوية من جهة، و بعدم حماسه لدور أوروبي في عملية السلام من جهة أخرى. كون طبيعة هذا الدور لا يمكن أن تلتقي مع توجه هذه الأطراف، كما أنها تفضل المراهنه كليا على الدور الأمريكي و عدم محاولة مشاركته في عملية التسوية.¹

❖ توزع الدور الأوروبي تجاه المنطقة بين المستوى القومي و الفوق قومي:

حيث تتوزع السياسة الأوروبية في المنطقة على صعيدين أو مستويين:

المستوى الفوق قومي: و هو الدور الذي تمارسه أوروبا ككيان موحد بشكل جماعي و الذي

تطرح من خلاله تصورات خاصة بتسوية الصراع

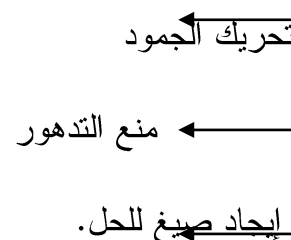
والتعاون الإقليمي و تبدو أهمية هذا المستوى في أنه يتم التركيز من خلاله على أطر و مبادئ

متوازنة للتعامل مع قضايا الصراع، أي التعامل مع المنطقة من خلال إصدار بيانات مشتركة باسم

الإتحاد.

اما المستوى القومي : و هو الدور الذي تمارسه الدول الأوروبية ذات الإرتباط أو المصالح

الخاصة بالشرق الأوسط و يرتبط هذا الدور ب:



و على هذا المستوى تبرز مشاكل يمكن حصرها في:

* تفاوت إهتمام دول أوروبا بالشرق الأوسط و اتخاذ تحركاتها الطابع الموسمي.

¹- ناصيف حتي، "حدود الدور الأوروبي و فرصه في عملية التسوية"، مرجع سابق، ص 11

²- مفيد شهاب، العلاقات العربية الأوروبية حاضرها و مستقبلها، باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، الطبعة الأولى، 1997،

* وجود نوع من التنافس على بعض المستويات بين الدول الأوروبية .

* معاناة بعض الدول الأوروبية من صعوبات إقتصادية مختلفة تعزز مشكلات مختلفة كالبطالة

و الكساد مما يحد من قدرتها على الحركة الفعالة في المنطقة.

- فالسياسة الأوروبية موزعة بين مستويين ، المستوى القومي و الفوق قومي و هذا يولد تجاذب بين المستويين مما يؤثر على السياسة الخارجية الأوروبية¹.

❖ غياب قابلية الرؤية:

يعود ذلك في قسم كبير منه إلى عمل المؤسسات الأوروبية، و عدم إتضاح الرؤية الإستراتيجية للمنطقة، بسبب الرئاسة الدورية، و عدم وجود إحتكاك فعلي بالمنطقة جعل الرؤية للمنطقة متذبذبة و غير واضحة.

و قد حاول الإتحاد الأوروبي حل هذه المشكلة عن طريق :

1- تعيين ممثل رفيع المستوى للسياسة الخارجية و الأمن

2- تمثيل الإتحاد الأوروبي برئاسة المجلس

3- إنشاء وحدة تصميم للسياسة و التأهب السريع².

بالإضافة إلى هذه العراقيل يجمع المنتبهون ان آلية إتخاذ القرارات بالإجماع تجاه قضايا السياسة

الخارجية بصفة عامة و الشرق الأوسط خاصة.

أثرت على إتخاذ قرارات فعالة تجاه أزمات الشرق الأوسط، و هذا يعني أن إختلاف موقف دولة

واحدة من بين الدول الأعضاء قد يكفي لتعطيل آلية إتخاذ القرار، و قد حاول الإتحاد إستدراك هذا النقص

من خلال تعديل أدخل في معاهدة أمستردام لصيغة القرار، فبمقتضى بنود معاهدة ماسترخت كان إمتناع

¹- مفيد شهاب، مرجع سابق، ص 151

²- بشارة خضر، مرجع سابق، ص 233

دولة ما عن التصويت مخالفاً بالإجماع، لذا نص البند المعدل (المادة 23) على أن الإجماع لا يعطله سوى التصويت الصريح ضد القرار المشترك، في حين أن الإمتناع المعلن من شأنه أن يعفي الدولة المعنية من تطبيقه، و تأتي صيغة الإجماع هذه إستجابة لحرص الدول الأعضاء على مقومات سيادتها فهي لم تتنازل عن صلاحيتها في مجال السياسة الخارجية و السياسة الدفاعية¹.

كما أن إفتقار السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة إلى آلية قانونية قادرة على محاسبة الدول الخارجة عن مبادئها، ذلك أن كل من معاهدات Maastricht و Amsterdam و Nice لا تنص على فرض أية عقوبة على الدولة المخالفة، كما أنها لم تمنع أي جهاز قضائي صلاحية البت في الأمم². كما تعاني السياسة الخارجية من إشكالية حدود التنسيق المتبادل للمعلومات وتدفعها

(خاصة أثناء عمليات إدارة الأزمات) بين دول أعضاء الإتحاد من جهة و على مستوى النمط التعاوني المحدد لطبيعة علاقة الإتحاد بالفواعل الدولية الرئيسية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تبادل المعلومات من جهة أخرى³ و من هنا يتوجب على الإتحاد الأوروبي تعميق التعاون بين مصالح المعلومات (services de renseignement) و توفير ما يسميه كل من Klaus Becher و Bernard Holard بأمن المعلومات⁴، فإدارة الأزمات متعلقة بكمية و نوعية المعلومات المتوفرة ففعالية القرارات الأوروبية في مجال إدارة الأزمات مرتبطة بعنصر المعلومات و هذا ما جعل Alex Andre Adler يؤكد في كتابه " رأيت العالم القديم يموت " إن أحداث 11 سبتمبر فرضت إعادة النظر في

¹ - فؤاد نهر، " الإتحاد الأوروبي و الحرب الأمريكية على العراق " مجلة شؤون الأوسط ، العدد 111 ، 2003، ص 131

² - مرجع سابق، ص 132.

³ Thierry Coo Seamens, *l'union européenne et le renseignement, perspective de cooperation entre des etats membres*, GRIP, Bruxelles, 2004,p19

⁴ Ipid, p 11

المنظومة القيمية للمعلومات بسبب التحولات الجديدة للإطار الجيوسياسي¹.

كما يعاني الإتحاد الأوروبي ضعفا بشأن عملية إتخاذ القرار أثناء إدارة الأزمة، حيث أن بعض

القرارات تأتي طارئة، و لا تعبر حقيقة عن الإرادة المشتركة للدول الأعضاء.

إذن فالسياسة الخارجية الأوروبية تجاه الشرق الأوسط تعاني من عدة صعوبات يجب على الإتحاد

الأوروبي تداركها إذا أراد القيام بدور فعال في مجال إدارة الأزمات بهته المنطقة.

1-Ibid, p 19 .

المطلب الثاني : التأثير الأمريكي على الدور الأوروبي في المنطقة :

بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها، حاولت التأثير في مجرى العلاقات الدولية من خلال آلية التحالفات التي كانت قائمة آنذاك.

في إطار ما يسمى ميزان القوى، و قد تجلت اولى محاولات التأثير الامريكى من خلال دخول هذه الاخيرة الى الحرب العالمية الثانية الى جانب فرنسا وبريطانيا، فحدث نوع من التحالف بين الجانبين الاوروبي والامريكى، وقد تدعم هذا التحالف السياسى بنوع منالتضامن السياسى والاقتصادى، من خلال تقديم الولايات المتحدة الامريكى مساعدات ضخمة لاعادة بناء اوروبا، واعتبرت معاهدت انشاء الحلف الاطلسى اهم ماانبثق عن العلاقات الامريكى الاوروبىة، الذى نشا كاطار دفاعى مشترك فى حالة أى هجوم عسكري تتعرض له الدول الموقعة على الاتفاقية، ولكن مع انهيار الاتحاد السوفياتى وتلاشى الخطر الشيوعى اصبحت مؤسسة لها من الصلاحيات ما يخولها حتى التدخل لادارة الازمات الدولية. وتزامن الانهيار السوفياتى بصعود الاتحاد الاوروبى كقوة اقتصادية عالمية حيث حاول الاتحاد الاوروبى ايجاد دور سياسى يتناسب وموقعه الجديد فى سلم العلاقات الدولية وخاصة فى اقليم الشرق الاوسط .

*فالمنتبع بتصريحات الرسمية والشبه الرسمية للاتحاد الاوروبى ، بشأن الشرق الاوسط، توضح ان الاتحاد الاوروبى يبحث عن دور خاص اتجاه المنطقة . دور ينطلق من اعتبارات ومصالح استراتيجىة ، ون تجربة اوروبا فى التعاون الاقليمى على مختلف الاصعدة .

وهذا لصون مصالحها والتاثير فى صنع مستقبلها، ومن ابعاد هذه العملية البعد السياسى : وال ذى

يتجلى في محاولة الاتحاد الأوروبي إيجاد دور مستقل على الولايات المتحدة الأمريكية¹، التي اعتبرت

أهم تحدي ومحدد خارجي للدور الأوروبي في مجال إدارة الأزمات :

وهذا ما نؤكد من خلال التصريحات الأوروبية في أكثر من مرة . حيث صرح وزير الخارجية

الفرنسي في مجلة هيرالد تيربيون الدولية في 05 فيفري 1999، ضمنه بحث (Ehlert- 2003-731)

تحت عنوان (Hype, power) : حيث يشير وزير الخارجية الفرنسي إلى أن القوة التي تحبثها الولايات

المتحدة الأمريكية عسكريا، سياسيا وثقافيا لم تمتلكها أي دولة في تاريخ العالم، و يشير (EHLERT ,

2003) إلى أن ذلك يعني أن تجمع القوة في يد دولة واحدة، يعبر عن أخطار للجميع في العالم و يبدو أن

هذه هي الفكرة التي حاولت فرنسا تكريسها في الإتحاد الأوروبي².

و قد طرحت العلاقات الأمريكية الأوروبية في مجال إدارة الأزمات بشكل عام جدلا في الأوساط

الأكاديمية حيث حاول الأكاديميون تكييف العلاقات الحالية في أعقاب الحرب الباردة و احتمالات التطور ،

من خلال بروز إتجاهين لتفسير العلاقات الأمريكية الأوروبية في مجال إدارة الأزمات:

* الإتجاه الأول :

يرى أن أسس التحالف الإستراتيجي بين الطرفين الأوروبي و الأمريكي مستمرة، يدعمها التراث

المشترك للحضارة الغربية و الثقافة الليبرالية، و التمسك باقتصاديات السوق. و تدل أجندة الأطنطي

الصادرة عن القمة المشتركة في مدريد أواخر عام 1995 على وجود مساحة عريضة من مناطق الإنفاق

الواسع بعيد المدى، و يرى البعض أنه حتى مع ظهور بعض التباين في الأساليب أو في ترتيب الأولويات،

فإن التحالف الأوروبي الأمريكي سوف يتغلب على دوافع التنافس فيما بين الطرفين، طالما استمرت

¹ - جميل هلال، مرجع سابق، ص 247

² - عدنان الهياجنة، "الحرب على العراق و توازن القوى الدولية"، مجلة البيان، العدد 2، 2004، ص 235

الولايات المتحدة الأمريكية محافظة على وضعها كقوة عالمية مركزية.

*الإتجاه الثاني :

يرى أن هذا التحالف لم يمنع من حدوث الخلافات بين التنافسات أحيانا و أنه من الطبيعي بعد انتهاء الحرب الباردة و زوال الخطر الشيوعي المشترك أن تتسم بعض روابط هذا التحالف ببعض التفكك و يغدي تلك الإتجاهات تناسي الشواغل الداخلية الضاغطة لدى كل من الطرفين الأوروبي و الأمريكي.¹

كما يساعد على توسيع شقة التفاوت، التنافس الطبيعي على الأسواق الإقتصادية الجديدة و مناطق النفوذ المهجورة، بفعل انزواء الكتلة السوفياتية من الساحة الدولية سواء في إفريقيا أو الشرق الأوسط، و لعل التنافس الأوروبي الأمريكي على أسواق المنطقة (الشرق الاوسط) من خلال تهافت شركات أوروبية عملاقة، خير شاهد على حدوث الخلافات و التنافسات بين الطرفين، فمثلا فقد شهد عام 1993 جهودا ضخمة بذلتها شركة "ديملر بيتز" الألمانية لإيجاد مكانا له إلى جانب الشركات الأمريكية، كما سعت نفس الشركة إلى إقامة مشاريع في إسرائيل نفسها، و إنشاء خطوط جديدة لربط دول المنطقة بالإضافة الإستثمار في صناعة السيارات المرسيديس، كما سعت لشراء أسهم في مصنع الماغنيزيوم و الصلب الذي تقوم شركة أعمال البحر الميت بإنشائه.²

كما أن خلو أجندة الأطلنطي الجديدة من الإشارة إلى الأمور المتصلة بالسياسات الأمنية و

الدفاعية، قد تكون قرينة على وجود إختلافات هامة في هذه الدوائر، و يعزز هذا ظهور إتجاهات قوية

لإيجاد ما يسمى بالسياسة الدفاعية و الأمنية ذات الهوية الأوروبية الخالصة.

إذن هل للولايات المتحدة الأمريكية دور في توجيه الدور الأوروبي في المنطقة؟ و التأثير على

¹ - هاني خلاف، أحمد نافع، مرجع سابق، ص 240

² - محمد علي حوات، مرجع سابق، ص 115

الفعالية الوروبية في إدارة الأزمات؟ و ما هي عوامل التأثير على الفعالية الأوروبية في إدارة الأزمات وما هي أهم العوامل المؤثرة على هذا الدور؟. أم استطاع الإتحاد الأوروبي بلورة استراتيجية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة ازمات المنطقة؟

سنحاول من خلال هذا المبحث الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال العناصر التالية:

- إختلاف المصالح و الإستراتيجيات الأوروبية الأمريكية في المنطقة.
- التفوق العسكري الأمريكي في مجال إدارة الازمات.
- تفاوت الإرتباط الأوروبي بالولايات المتحدة الأمريكية.

لفرع الأول: إختلاف المصالح و الاستراتيجيات الأوروبية و الأمريكية في المنطقة:

ينبع الإختلاف الأوروبي الأمريكي حول المنطقة، من الإختلاف في المصالح و الرؤى، و بالتالي

الاستراتيجيات الموجهة تجاه المنطقة.

و مند التواجد الأمريكي¹ في المنطقة حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تغيير استراتيجيتها

لتتناسب مع المصالح الجوهرية من جهة و القوى الصاعدة ذات الإهتمام بالمنطقة من جهة أخرى.

قبل التطرق إلى مختلف الاستراتيجيات الأوروبية الأمريكية في المنطقة، يجب حصر أهم أهداف

كل من الطرفين في إدارة أزمات النابع من العقيدة الأمنية لكليهما، و مدى إرتباط الطرفين بالمنطقة.

¹ * دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الشرق الأوسط عام 1974 على محورين، محور المحيط الخارجي الشمالي للمنطقة (Northernlier) عبر سياسة الإحتواء الأول في عهد ترومان و ذلك في إيران، تركيا، اليونان، و محور القلب (Herland) أي قضية فلسطين عبر موقفها الداعم لإنشاء إسرائيل.

الإتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	
<p>-ضمان التمويل البترولي حيث أن الشرق الأوسط يشكل 33% من الإحتياطي العالمي، و 26% موجه للإتحاد الأوروبي.¹</p> <p>-ضمان التحكم في السوق الشرق أوسطية كسوق للمنتجات المصنعة أو كسوق للإستثمار</p> <p>-هناك ميل أوروبي بضبط الحركة الإسرائيلية في المجال النووي.²</p>	<p>-ضمان تدفق نفط الشرق الأوسط بأسعار منخفضة.</p> <p>-الدفاع عن الوجود الإسرائيلي فالعلاقات الأوروبية الأمريكية متجانسة، قوية، مع التأكيد على العم الأمريكي لإسرائيل في سياستها النووية.</p>	<p>الأهداف</p>
<p>-منهج الإتحاد الأوروبي في إدارة أزمات الشرق الأوسط منهج تعددي مع التركيز على الآلية الإقتصادية.³</p>	<p>- إنفرادي: حيث تحاول الولايات المتحدة الأمريكية القيام بالدور الرئيسي في مجال إدارة أزمات الشرق الأوسط، كما تعتمد الولايات المتحدة الامريكية على آليات متعددة في مجال الإدارة.</p>	<p>المنهج</p>

¹ - علاء حديدي، مرجع سابق، ص 42

² - هاني خلاف، أحمد نافع، مرجع سابق، ص 242

³ - أحمد الهياجنة، مرجع سابق، ص 233

<p>يعتقد جيفري كينب أنه رغم الوجود الأمريكي في المنطقة وفعاليته في إدارة شؤون المنطقة، إلا ان الإرتباط الأوروبي بمنطقة الشرق الأوسط أكبر لعوامل تتعلق بأوروبا منها القرب الجغرافي، الإعتماد على قرب المنطقة، و التاريخ المتلازم مع الشرق الأوسط.¹، أو عبر عنه احد الخبراء الأوروبيين، أن الإرتباط الأمريكي بالمنطقة هو إرتباط عابر بحكم ان الإعتماد الأمريكي على النفط و أن مخاطر الصواريخ الباليستية و الهجرة مهددة بهما أوروبا أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية.²</p>	<p>مدى الإرتباط</p>
---	---------------------

○ إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط :

لخص أنطوني ليك (مستشار الأمن القومي الأمريكي)، التغيير الذي دخل على إستراتيجية الإدارة

الأمريكية بع انتهاء الحرب الباردة و تفكك الإتحاد السوفياتي بأنه إنتقال من سياسة الإحتواء

(Containment) إلى سياسة التوسيع (Enlargement) و المقصود ب (التوسيع) بحسب تعبير ليك-

توسيع المجتمع الدولي المتشكل من ديمقراطيات إقتصاد السوق.

يحدد إنديك ما يتعلق بموجهات السياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط على النحو التالي:

1- تعزيز مصالح الأعمال الأمريكية في المنطقة، و العمل مع أصدقاء و حلفاء الولايات المتحدة

الأمريكية في المنطقة. إسرائيل، مصر، السعودية، من أجل حماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط

من جانب، و مواجهة تهديدات الانظمة الراديكالية، العلمانية، و الدينية على سواء، لهذه المصالح من جانب

¹ - أحمد الهياجنة، مرجع سابق، ص 232

² - جميل هلال، مرجع سابق ص 233

ثاني، و إعطاء الأولوية لتشجيع قيام سلام حقيقي و شامل في المنطقة، من جانب ثالث¹. و تنطلق استراتيجية ما بعد انهيار الإتحاد السوفياتي و انتهاء حرب الخليج من رؤية تعتبر الولايات المتحدة نفسها فيها القوة المسيطرة في المنطقة التي لها قدرة فريدة على التأثير في سير الأحداث.

2- الأطلاق من أن هناك عناصر ثابتة و عناصر متغيرة في استراتيجية الولايات المتحدة تجاه المنطقة، و العناصر الثابتة ناتجة عن حقيقة بقاء الكثير من المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة من دون تغيير، إنتهاء الحرب الباردة، و تحدد المصالح الثابتة كالتالي:

أ- ضمان إستمرار التدفق الحر لنفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة

ب- إقامة علاقات جيدة مع الدول المتحدة لذلك من دول المنطقة

ج - المحافظة على أمن إسرائيل و بقائها و رخائها

د- محاولة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي

3- إعتبار أن انتهاء الحرب الباردة، ترك نتائج عميقة في الشرق الأوسط، من تلك النتائج إنتهاء

منافسة الإتحاد السوفياتي، بشأن هذه المنطقة و هذا ما أدى إلى ظهور قوى أخرى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، كما تنطوي مرحلة مابعد الحرب الباردة على تناقص في استخدام الوسائل العسكرية و الإقتصادية للتأثير في أحداث المنطقة.

4- إضطراب الولايات المتحدة الأمريكية بحسب تعبير المسؤول الأمريكي إلى التعامل مع

المنطقة ككل، لا كأجزاء مستقلة².

5- إعادة تعريف منطقة الشرق الأوسط، بعد الحرب الباردة و تفكك الإتحاد السوفياتي بحيث

¹ - جميل هلال، مرجع سابق، ص 192

² - مرجع سابق، ص 193

يشمل الدول الإسلامية، و هو تعريف يهدف إلى إعادة الإعتبار إلى دور تركيا في المنطقة.

6- رؤية الإدارة الأمريكية أن هناك ثلاث موجهات رئيسية تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية في

المنطقة وهي:

أ- إنجاح عملية المفاوضات العربية الإسرائيلية.

ب - المحافظة على توازن قوى المنطقة

ج - مجابهة التطرف الديني¹

لكن تحولت الاستراتيجية الأمريكية إلى سياسة الإحتواء المزدوج و التي تقوم على الأسس التالية:

- الإحتواء المزدوج للعراق و إيران في شرق المنطقة

- تسوية الصراع العربي الإسرائيلي

- وقف إنتشار أسلحة الدمار الشامل

وتمثل سياسة الإحتواء المزدوج تخليا عن السياسة الأمريكية السابقة، التي اعتمدت على تعزيز

قدرات أحد النظامين لموازنة قدرات الآخر. إذن فالاستراتيجية الأمريكية تقوم على مبادئ واضحة محددة

الأهداف و الوسائل و تقوم على إبعاد أي دور غير أمريكي في المنطقة، أما الإستراتيجية الأوروبية لم تكن

واضحة المعالم و الأسس و هذا مايجعل من الدور الأوروبي في المنطقة محاصرا بمصالح و استراتيجيات

واضحة في ظل غياب رؤية محددة الأهداف من الطرف الأوروبي.

كما ينبع الإختلاف الأمريكي الأوروبي من الإختلاف في العقيدتين الأمنيتين الأميركية و

الأوروبية.

¹ - جميل هلال، مرجع سابق، ص 195

ركائز العقيدة الأمنية الأوروبية	ركائز العقيدة الأمنية الأمريكية
<p>إصدار الإتحاد الأوروبي عن طريق اللجنة السياسية عام 2003 كرد للمبادئ المعلنة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و قد نصت الوثيقة على :</p> <p>-التأكيد على الحوار و تفوق القانون الدولي.</p> <p>-الأخذ في الإعتبار العناصر الجديدة في السياسة الأمريكية التي جاءت كرد فعل على أحداث 11 سبتمبر</p> <p>-التأكيد على أن المفهوم الجيوبوليتيكي الذي لا يستبعد الحرب الإستباقية سيؤدي إلى خطر كبير على الإستقرار العالمي.</p> <p>-التأكيد على إستمرار الإرهاب العالمي رغم التدخلات في أفغانستان و العراق.</p> <p>-دعم الشراكة بين الطرفين على أن يكون الدور العسكري للناطق منسجما مع سياسة الإتحاد الأوروبي</p> <p>إن أوروبا موحدة قوية في عالم متعدد الأقطاب¹ و هي مصلحة اوروبية و أمريكية².</p>	<p>-الإيمان القوي بمو المصلحة الامريكية عما سواها</p> <p>-التدخلية الإجبارية : بحيث يرتكز العالم الخارجي بوصفه الفضاء الخلفي للولايات المتحدة الأمريكية.</p> <p>-إعتماد نهج السيولة الموقفية أي عدم الإتفاق على شكل محدد للعلاقة مع الآخر.</p> <p>-و قد ضمن هذه المبادئ القراران الدوليان 1368، 1373.</p>

و هذا الإختلاف في العقيدة الأمنية أثر على كل من السلوكين الأمريكي و الأوروبي كما هو موضح في

¹- حسين عبد العزيز، "تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة"، على موقع .

<http://www.aljazeera.net/N.R/exeres/07AADF7C-1A1B-4076-90F8-6D664B6539Ue.htm>

²- loup francart, qu'elles avenues possibles por la PESD au regard de la consocture actuelle, OP, p5

الجدول التالي:

السلوك الأمريكي	السلوك الأوروبي
- مواجهة ضد محور الشر	- إنشاء محور الخير (قوة في خدمة الخير في العالم)
- الذين ليسوا معنا هم ضدنا	- التباين و الإختلافات تتم تسويتها عن طريق الحوار
- صياغة العالم عن طريق فرض الديمقراطية	• البحث نحو تصور مشترك و جماعي للأمن
- القوة تضمن الأمن	• القانون يضمن الأمن
- الأمن بواسطة الدفاع	• الدفاع بواسطة الأمن

الفرع الثاني: تفاوت إرتباط الدول الأوروبية بالولايات المتحدة الأمريكية:

إن السياسة الخارجية لكل منظمة دولية إقليمية هي نتاج الحد الأدنى من الإجماع عن الدول الأعضاء، في إطار ديناميكية علاقتهم ضمن المنظمة، و ينطبق هذا الوضع بالطبع على الإتحاد الأوروبي كما أن تغير المواقف تجاه قضية ما أو أزمة ما من قبل المنظمة و تطويره تجرى ببطء، و تمر عبر قنوات المداولات و المشاورات بين دول لها إعتباراتها و مصالحها المختلفة و المتميزة فسياسة الحد الأدنى من الإجماع و التي تصنع في إطار الدبلوماسية البرلمانية، لا يمكنها أن تتسم بالمرونة و الوضوح والسرعة في التحرك و التعاطي مع المتغيرات كما تستطيع ذلك سياسة دولة كبرى لها استمراريتها في المنطقة، و تملك استراتيجية واحدة و أهداف واضحة¹.

كما أن الإجماع في قضايا المنطقة و إدارة أزماتها يخضع لعامل مدى إرتباط الدول الأوروبية المشكلة للإتحاد الأوروبي بالولايات المتحدة الأمريكية، فبعض الدول متأثرة مباشرة بالموقف الأمريكي في

¹ - ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 21

الشرق الأوسط فمثلا: بريطانيا، الدانمارك و هولندا من المؤيدين بشدة بالموقف الأمريكي و سلوكها للتعامل مع أزمات الشرق الأوسط، و قد برز هذا في أكثر من مناسبة، فمثلا عندما جرى التصويت على موضوع دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، أيدت كل من فرنسا، إيطاليا، إيرلندا القرار، فيما عارضت هولندا، الدانمارك، بريطانيا. كما أنه عندما طرح موضوع التمثيل الفلسطيني في الحوار جاء موقف فرنسا، إيطاليا، إيرلندا إيجابيا في خصوص مشاركة المنظمة بينما عارضت ألمانيا الغربية، بريطانيا و هولندا ذلك¹.

وهذا ما شكل داخل الإتحاد الأوروبي قطبين أساسيين متعارضين فيما يخص الإرتباط أو

الإستقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية في شأن قضايا الشرق الأوسط و إدارة أزماتها.

الإتجاه الأول: يدعم الإحتفاظ بالعلاقات الأمريكية الأوروبية، و عدم الإستقلالية عنها في كل

القضايا و المواقف الدولية و مجال إدارة الأزمات بزعامة بريطانيا و هذا بحكم الإرتباط التاريخي بينهما.

الإتجاه الثاني: ينادي بالإستقلالية الأوروبية في اتخاذ القرارات و في التعبير عن المواقف الدولية

و هذا لحماية المصالح الأوروبية من خلال خلق قوة أوروبية مشتركة و قادرة على إدارة الأزمات الداخلية

و الخارجية بزعامة فرنسا و ألمانيا. ففرنسا ترفض باستمرار التوجهات الأمريكية الرامية إلى تكريس

هيمنتها على العالم من خلال تحريك الإتحاد الأوروبي، ففي أول حديث للرئيس الفرنسي جاك شيراك مع

صحيفة أمريكية عقب فوزه بالرئاسة الفرنسية سنة 1995 أعلن " إنه من غير المعقول أو المقبول أن يضمن

البعض أن الإرادة و القرار سيكونان دائما من نصيب الولايات المتحدة و على أوروبا فقط أن تدفع فاتورة

الحساب". و في مناسبة أخرى صرح " إن أوروبا ينبغي أن تؤكد أنها ستكون أحد أكبر العناصر الفاعلة في

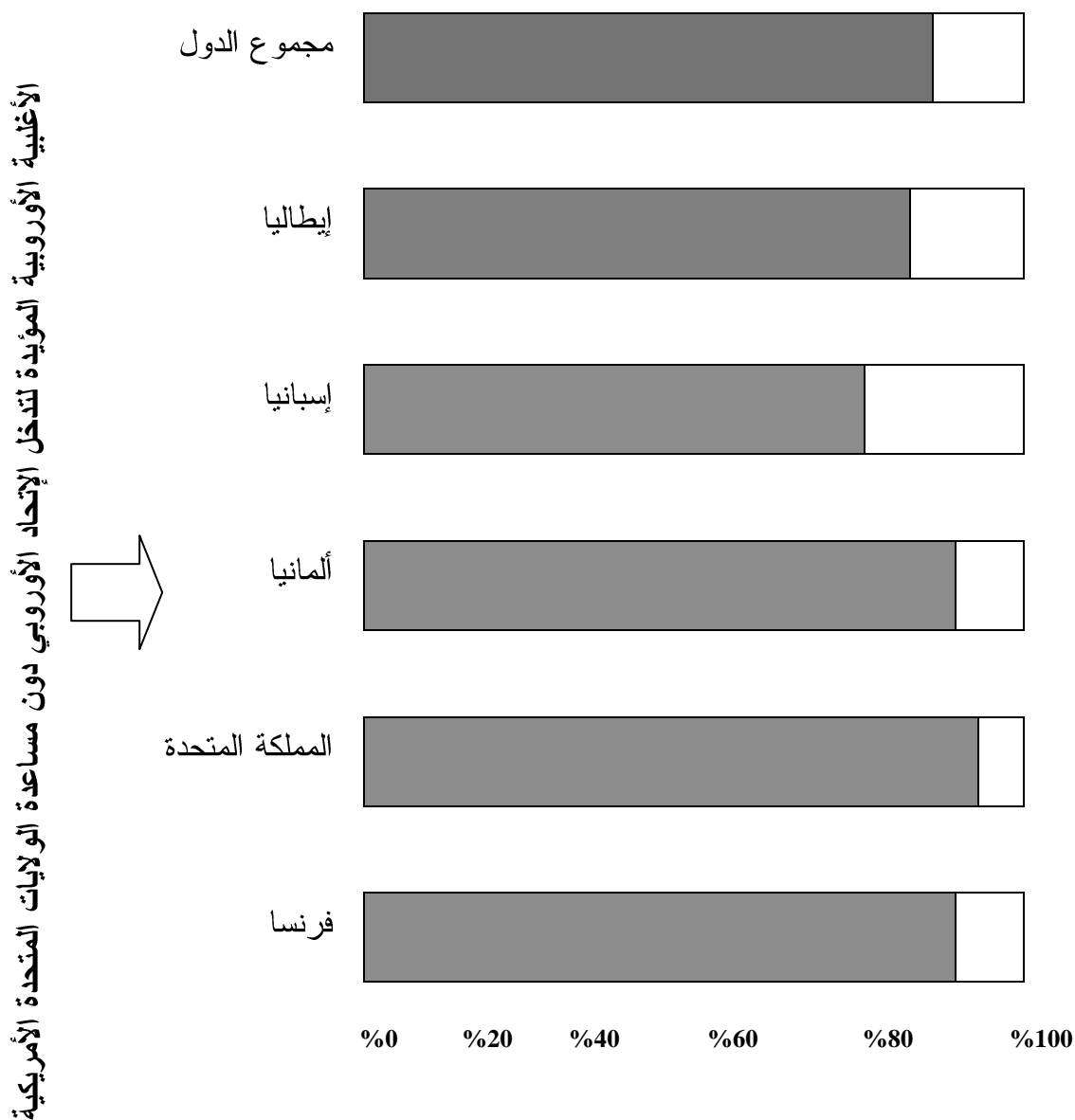
العالم، و عليها ترسيخ السلام و الأمن في أراضيها إلى جانب بناء أوروبي جديد و على أوروبا... أن

¹ - ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 22

تشارك في إرساء الأمن العام و الشامل في العالم، كما يملي عليها ذلك تاريخيا و يفرض عليها كرسالة¹ و يرى (Beruter & lis)، أن السلوك الفرنسي في مجلس الأمن أسهم في تركيزه فكرة أوروبا الموازنة للقوة الأمريكية و قاد شيراك و وزير خارجية فرنسا حملة مضادة للولايات المتحدة الأمريكية².

و يؤيد الموقف الفرنسي المنادي للإستقلالية الأوروبية المطلقة، أغلب سكان دول الإتحاد الأوروبي

لتدخل دول الإتحاد دون استشارة الولايات المتحدة الأمريكية. و يوضح البيان التالي هته الفكرة.



¹ - سعيد اللاوندي، "أوروبا و أمريكا و إشكالية الهيمنة"، السياسة الدولية، العدد 141، جويلية 2000، ص 183

² - عدنان الهياجنة، مرجع سابق، ص 235

يلاحظ أن موقف السكان البريطانيين يتناقض و الموقف الرسمي البريطاني حيث نلاحظ أن نسبة البريطانيين المؤيدين للتدخل دون مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية يفوق 90% و هذا ما يمكن أن يؤثر على الموقف الرسمي مستقبلا و يوجه بريطانيا لخدمة الإتحاد الأوروبي أكثر من خدمة الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن هناك إجماعا بين السكان الأوروبيين على ضرورة تشكيل استراتيجية متقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية¹.

وقد برزت سياسة الإبعاد و التهميش للدور الأوروبي في المنطقة منذ أن وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية في أولويات إستراتيجيتها بعد الحرب العالمية الثانية، و مارست هذه الاستراتيجية طيلة الحرب الباردة فبالرغم من التحالفات العسكرية و السياسية التي حكمت العلاقات الأميركية الأوروبية ضمن نظام التكتلات الأيديولوجية و أبرزها حلف الشمال الأطلسي إلا أن السياسة الأميركية ظلت تمارس ضغوطها على دول الإتحاد الأوروبي و تمنعها من أي إقتراب أو القيام بأي مبادرة في الشرق الأوسط تأخذ طابع الإستقلالية و تصب في خدمة المصالح الأوروبية، و يستند هذا الترتيب إلى محاولة إقصاء الدور الأوروبي، و قد تجلت محاولات الإقصاء المطبقة من الجانب الأمريكي في أكثر من مناسبة أبرزها، مؤتمر مدريد عام 1991 الذي تمخضت عنه إتفاقية أوسلو في 1993/08/20 حيث إكتفت بإعطائها بعض الإتصالات الدبلوماسية المظهرية²، حيث أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية إنزعاجها دائما من أي دور محتمل في الشرق الأوسط طالما لم يكن هذا الدور تحت السقف الأمريكي³ فمثلا عندما حاول الإتحاد

¹ -Lecerf Edouard, Verret Denis, "l'europe et ses moyens de defense en 2001", Revue defense nationale, Avril 2002, p39"

² - محمد علي حوات، مرجع سابق، ص 110.

³ - زاصيف حتى، حدود و فرص الدور الأوروبي في عملية التسوية، مرجع سابق، ص 18.

الأوروبي المشاركة في مجموعة العمل الخاصة بالأمن و ضبط التسليح المنبتقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف، عارضت الولايات المتحدة الأمريكية و احتفضت بتلك المجموعة تحت مظلتها. وقد برزت أيضا محاولات التأثير الأمريكي على الدور الأوروبي في المنطقة من خلال خلق الولايات المتحدة الأمريكية جهاز بيروقراطي لإدارة المعونة للأراضي الفلسطينية. حيث أعلن الإتحاد الأوروبي أن و جود مثل هذا الجهاز يعرقل المساعدة المباشرة للأراضي الفلسطينية¹، و قد تجلت و تأكدت محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لتوجيه الدور الأوروبي في المنطقة من خلال تحركها لتفويت الفرصة على الإتحاد الأوروبي للإنفراد بدور المنسق للمساعدات الدولية للفلسطينيين، و هو الدور الذي حرص الإتحاد على القيام به خلال رئاسة مجموعة العمل المعنية بالتعاون الإقتصادي الإقليمي فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بعقد إجتماع يوم 01 أكتوبر 1993 تحت عنوان

" دعم السلام بالشرق الأوسط" شارك فيه وزراء خارجية و مالية 37 دولة إلى جانب البنك الدولي و الأمم المتحدة² و برزت معادلة مفادها أنه كلما حصل توتر من الجانب الأمريكي و دول المنطقة برزت الدبلوماسية الأوروبية لملء الفراغ الحاصل أما و كلما نشطت الولايات المتحدة الأمريكية لإدارة أزمات المنطقة اعتبرت الدور الأوروبي معرقلا و حاولت إحتواءه و إيقافه³.

الفرع الثالث: التفوق العسكري الأمريكي في مجال إدارة الأزمات :

بعد حدوث التغييرات الاستراتيجية و الأمنية في العالم، حدث نوع من التغيير في السياسة الأمنية

الأوروبية من خلال العمل على إعداد الميزانيات، توزيع الأعباء بين دول الإتحاد الأوروبي من أجل

¹ - محمد علي حوات، مرجع سابق، ص 112

² - هاني خلاف، أحمد نافع، مرجع سابق، ص 207

³ - ناصيف حتى، "مستقبل العلاقات العربية الأوروبية بين شرق أوسطية و المتوسطية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 205، مارس 1996، ص 88

النهوض بالصناعات الأمنية و التطور الأمني، في إطار بناء قوة أوروبية مشتركة لإدارة الأزمات، خاصة بعد حرب الخليج أو ما يطلق عليها الأزمة الكبرى ما بين الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، فهذه الأزمة أثرت على العمل الاستراتيجي الأوروبي اتجاه التطور الأمني و الإقتصادي، حيث يوضح عوزي عيلان* أنه بعدما استطاع الأوروبيين ترسيخ الهوية الإقتصادية من خلال اليورو، و البنك الأوروبيين إضافة إلى الهوية السياسية و الدبلوماسية التي تم بناؤها من خلال البرلمان الأوروبي، أكد هذا الباحث أن تطوير القدرة العسكرية الأوروبية ما ينقص الإتحاد الأوروبي للتأثير في إدارة الأزمات فالمتتبع للدراسات المتعلقة بالقدرات العسكرية الأوروبية و التي بدأت تتضح معالمها بشكل واضح من خلال معالجة الأزمات، نجد ان الإتحاد الأوروبي يحاول إنشاء قاعدة تكنولوجية و صناعة عسكرية تمكنه من :

- ❖ بناء قوة عسكرية للإنتشار السريع (لها من السرعة و الفعالية في مجال إدارة الأزمات)
- ❖ تعزيز القوة العسكرية حسب بيان الأمن و الدفاع
- ❖ بيان إنتاج السلاح الأوروبي
- ❖ التعاون بين الصناعات العسكرية الأوروبية

وقد كشفت الدراسة التي قام بها عوزي عيلان بالحقائق و الأرقام عن حجم النفقات الأوروبية على الأمن و الدراسات البحثية و التطويرية خلال السنوات 1990-2004 و التي بلغت 606 مليارات كانت موزعة على النحو التالي:

- بريطانيا : 152 مليار دولار

- فرنسا: 125 مليار دولار

*- عوزي عيلاني: أحد الباحثين المتخصصين في مجال الشؤون الأوروبية، أصدر كتاب عام 2005: التطور الأمني الإستراتيجي المعاصر في أوروبا.

- ألمانيا: 128 مليار دولار

- إيطاليا: 73 مليار دولار

- إسبانيا: 45 مليار دولار

- اليونان : 18 مليار دولار

- بولندا: 17 مليار دولار¹

لكن رغم هذه النفقات التي حاول الإتحاد الأوروبي من خلالها تشكيل قوة عسكرية تمكنه من

الاستقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية في المجال العسكري و رغم أن دول الإتحاد الأوروبي تقدم

عدة تسهيلات عسكرية، سواء عن طريق القواعد أو القوات لتغطية عملياتها الخارجية إلا أن الولايات

المتحدة الأمريكية متفوقة عسكرياً، مما يؤدي إلى توسيع فجوة تبعية الإتحاد الأوروبي للولايات المتحدة

الأمريكية في المجال العسكري و يرى هانز غارتنر "أن النشاطات العسكرية العالمية للولايات المتحدة

الأمريكية تحدد مستقبل الحلف الأطلسي، كما أن الولايات المتحد تريد تقاسم العمل مع حلفائها الأوروبيين،

و الذي يشمل التزاماتها الخاصة أي المشاركة الأمنية الجديدة، و حاجيات إدارة الأزمات الإقليمية التي

تتضمن حماية البترول، الغاز، الطرق البحرية، طرق الصادرات و الواردات الحيوية".

هذا يؤكد الإرادة الامريكية لإبقاء الإتحاد الأوروبي تابعا لها خاصة و أن الإتحاد الأوروبي يفتقر

إلى قوة عسكرية مشتركة، و إلى تكنولوجيا متطورة، ففي هذا الإطار صرح جورج روبرتسون أمين عام

الحلف الأطلسي على هامش مؤتمر ميونيخ الأمني ، الذي انعقد في بداية فيفري 2008.

" إن أوروبا و الولايات المتحدة تعملان بشكل متزايد في عالمين عسكريين مختلفين، و أن ثمة

خطر من أن لا تتمكن الدول الأوروبية الشريكة في صراعات مستقبلية، من لعب أي دور لأن قواتها

¹- بزاز رمضان، "الهوية الأوروبية الجديدة"

<http://www.aljazeera.net/N.R/exeres/E7A41237-AFE3-4B6D-htm>

المسلحة لن تكون مسلحة بنفس القدر من الأسلحة ذات التكنولوجيا المتقدمة" ¹ لذلك يبدو تخلف الإتحاد الأوروبي في المجال العسكري واضحا، خاصة و أنه ينفق ثلث ما تنفقه الولايات المتحدة الأمريكية على الميزانية العسكرية و الدفاعية، و يرى أليستر شيفرد، أن الإتحاد الاوروبي، تنقصه التكنولوجيا العسكرية المتطورة، و أنظمة الساتيليت الفلكية التي تتطلب ميزانية كبيرة².

1-Shaphered, op.cit,p25

²Richard C. Eichenberg, « L'Europe et les états unis dans un monde troublé »
Les états unis et l'Europe : Alliés ou Adversaires ?. Bruylant, 1993,p23

المطلب الثالث: التأثير الإسرائيلي :

أعتبر الوجود الإسرائيلي العامل الرئيسي في توتر إقليم الشرق الأوسط، و بالتالي المحرك الأول لأزمات الشرق الأوسط، و ينبع التأثير على دور الإتحاد الأوروبي في إدارة أزمات الشرق الأوسط من خلال عاملين:

- **العامل الأول :** الإرتباط الإقتصادي المتبادل
- **العامل الثاني:** محاولة إسرائيل توجيه مسار الإتحاد الأوروبي في المنطقة

*** الإرتباط الإقتصادي المتبادل:**

حيث تأتي العلاقات الإسرائيلية الأوروبية على رأس قائمة أولويات الإتحاد الأوروبي¹ و هذا بحكم الإرتباط الإقتصادي بين الجانبين، إذ أن 70% من تجارة إسرائيل الخارجية تصب في دول الإتحاد الأوروبي²، هذا من جهة، و من جهة أخرى تقارب الإستراتيجيتين الإسرائيلية و الأوروبية في التعامل من خلال منطقتي التجارة الحرة³.

و يتضح الإرتباط الوثيق بين الطرفين من خلال العلاقات الإقتصادية، حيث تمثل المجموعة الأوروبية الرئة التي يتنفس منها الإقتصاد الإسرائيلي، و يحاول الإتحاد الأوروبي تخصيص علاقته بإسرائيل سواء على الصعيد الثنائي أو على صعيد العلاقة الإقليمية المثلثة، و يبرز ذلك إنطلاقاً من رغبة إسرائيل في تلك العلاقة الخاصة من جانب، و مستوى التطور الإقتصادي و التكنولوجي الذي قطعه من جانب آخر، إذ تقول وثيقة المفوضية الأوروبية " ترى إسرائيل بعد أن تجاوز معدل إنتاجها المحلي

¹ - محمد خالد الأزهرى، " المجموعة الأوروبية و قضية فلسطين"، مجلة المستقبل العربي، العدد 101، جوان 1987، ص 69

² - مفيد شهاب، العلاقات العربية الأوروبية حاضرها و مستقبلها، باريس: مركز دراسات العربي الأوروبي، الطبعة

الأولى، 1993، ص 145

³ - أحمد صدقي الدجاني، "العلاقات العربية الأوروبية نحو عام 1992"، مجلة المستقبل العربي، العدد 163، جوان 1990، ص 145

الإجمالي مبلغ 12 ألف دولار للفرد الواحد، و هو معدل يواصل الإرتفاع و بعد أن باتت تملك قوة عمل ذات مستوى عال من التدريب، و انطلاقا من كونها بلدا ينتج و يصدر سلعا و خدمات ذات قيمة مضافة عالية، أن لها صلات وثيقة بالمنطقة الإقتصادية الأوروبية، و هي ترغب في المشاركة في أنماط مختلفة من العلاقات التي تربط الإتحاد الأوروبي بدول أوروبية أخرى و التي ليست متوفرة لأطراف غير أوروبية، و مع أنه ينبغي أن تبنى علاقات المجموعة الأوروبية بإسرائيل على مفهوم الشراكة ذاته الذي تنوي تطبيقه في تعاونها المستقبلي¹ مع دول المغرب و المشرق العربيين، فإن ذلك لا يلغي أن يأخذ تلك الشراكة في الإعتبار مستوى تطور إسرائيل، و ينبغي أن تقوم علاقة كافة المجموعة الأوروبية بإسرائيل على أسس الحوار السياسي و التجارة الحرة في السلع، و رأس المال، و الخدمات و التشجيع على التعاون الإقليمي، بالإضافة إلى التعاون الكثيف في كافة الحقول.

وقد تجسدت هذه المحاولات واقعا إذ قام الرئيس الفرنسي ميتران METERAN بزيارة

إسرائيل عام 1993 و رافقه خلالها عدد ضخم من رجال الأعمال الفرنسيين لتقرير دور الشركات الفرنسية في إسرائيل، و الإنطلاق منها لدول المنطقة و بالفعل وقعت شركة ليستوم الفرنسية عقد شراكة مع دراي الإسرائيلية للدخول في مناقصات السكك الحديدية كما أعلنت شركة أمنير الإسرائيلية التي تعمل في مجال تنقية و تكرير النفايات لدمجها مع شركة فرنسية و هذا ما يدل على الإرتباط الوثيق بين الطرفين في المجال الإقتصادي الذي يقف كحاجز أمام الإتحاد الأوروبي في إدارته لأزمات المنطقة².

وقد توصل الطرفان إلى تجديد إتفاق المشاركة بينها و قد تضمن هذا الإتفاق مؤشرات كبيرة على

العلاقة الخاصة التي تتبلور بين الطرفين. فلقد منح الأوروبيون مزايا و شروط تفضيلية في مجالات

¹ - جميل هلال، مرجع سابق، ص 210

² - جميل هلال، مرجع سابق، ص 211.

الزراعة و الصناعة و التجارة، كما سمحوا لإسرائيل بالمشاركة في اللجان التي تتولى برامج البحوث و التنمية من دون تمتك حق التصويت، و لم تحصل أي دولة من خارج الإتحاد على هذه الإمتيازات البحثية¹.

* محاولة إسرائيل توجيه مسار الإتحاد الأوروبي في المنطقة:

الذي اعتبر كعامل معيق للإتحاد الأوروبي في مجال إدارة الأزمات، و هو رفض و عدم قبول إسرائيل لأي دور أوروبي فعال في عملية السلام و هذا بحكم اقتراب التوجهات المرتبطة بهذا الدور من التصورات العربية² و نلتمس المحاولة الإسرائيلية للإحاطة و توجيه التصورات ثم القرارات الأوروبية، و خير مثال على ذلك ما حدث عند زيارة الرئيس الفرنسي شيراك في شهر أكتوبر 1996 حيث منع الرئيس الفرنسي من التحدث للجماهير في القدس ووصل الحد إلى تهديد الرئيس بإلغاء و توقيف الزيارة إن لم يمتثل³.

¹ - محمد علي حوات، مرجع سابق، ص115.

² - ناصيف حتي، " العلاقات العربية الأوروبية بين الشرق أوسطية و المتوسطية"، مرجع سابق، ص8.

³ - محمد علي حوات، مرجع سابق، ص130.

اعتبر الصراع العربي الإسرائيلي من أولى القضايا التي اصطدم بها الاتحاد الأوروبي، و هو بصدد تطوير سياسته الخارجية، فأصبحت هذه القضية محك فعالية السياسة الأوروبية و استقلاليتها، و لما كان الصراع المحرك الأساسي لأزمات الشرق الأوسط، أصبحت القضية الفلسطينية ذات أهمية كبيرة ضمن إستراتيجيات و سياسات الاتحاد الأوروبي في إطار ما يسمى بقضية الشرق الأوسط، خاصة و أن الارتباط الأوروبي بالقضية الفلسطينية ذا بعد تاريخي من خلال قيام الحركة الصهيونية في المحيط الأوروبي، ثم تكون دولة إسرائيل بدعم من الحركة الاستعمارية الأوروبية، و قد لخص المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي الموقف حين قال : « إنني كبريطاني أشعر بالمشاركة في المسؤولية (ضد الفلسطينيين)، من خلال تصرفات بلادي السابقة، و قد تأكد الاهتمام الأوروبي بالقضية الفلسطينية من خلال البيانات و الإعلانات الأوروبية، و اعتبرت إستراتيجية الأمن الأوروبية التي أقرها الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2003، التأكيد الواضح على عزم الاتحاد الأوروبي لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي، و اعتبارها المحدد الأساسي لإستقرار المنطقة من خلال إشارة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية، إلى أن تسوية الصراع العربي الإسرائيلي تشكل أولوية إستراتيجية لأوروبا، و في غياب مثل هذا حل لن تكون هناك أي فرصة لتسوية المشاكل الأخرى في الشرق الأوسط، و لهذا السبب أكدت الإستراتيجية على ضرورة إعادة إطلاق نهج للسلام في الشرق الأوسط، من أجل التوصل إلى التسوية المنتظرة منذ مدة بعيدة لكل مساراته، و قد كان الاتحاد الأوروبي، و هو في إطار تكوين سياسته الخارجية، الطرف الدولي الأكثر إصدار للبيانات و الإعلانات فيما يخص الصراع، مما يدل على أولوية هذا الصراع في أجندة السياسة الخارجية الأوروبية، و لا يمكن فهم و تفحص تطور موقف الاتحاد الأوروبي و إدارته للصراع من دون اللجوء إلى المسار التاريخي لموقف الاتحاد الأوروبي من الصراع، المتأثر بجملة من العوامل الداخلي و الخارجي الموجهة للدور الموقف الأوروبي من أهم عناصر القضية الفلسطينية (قضايا الوضع النهائي) و ربطها بمقاربات الاتحاد الأوروبي في مجال إدارة الأزمات (عسكرية، مدنية).

و سنحاول من خلال هذا الفصل تحديد المحددات التي تؤثر في بلورة الموقف الأوروبي من

الصراع، و موقفه من أهم قضايا الوضع النهائي، خاصة و أنها تعمل على توجيه المقاربة

المعتمدة من خلال :

- تفاعل مختلف المؤسسات الأوروبية في تشكيل التصور الأمثل للإدارة

- تأثير مختلف العوامل الداخلي و الخارجي في بلورة التصور

الأوروبي للإدارة المعتمدة.

و سنحاول كذلك في هذا الفصل استنتاج المقاربة المعتمدة من طرف الاتحاد الأوروبي من

خلال : - الإجراءات المعتمد عليها (اقتصادية، سياسية)،

- مدى تطابق التصور الأوروبي في مجال إدارة الأزمات مع إدارته للصراع باعتباره جملة

من الأزمات المتتالية.

المبحث الأول : تطور الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية في إطار السياسة الخارجيةالأمنية الأوروبية المشتركة

من خلال متابعة التصريحات و الإجراءات المتخذة من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار تشكل سياسته الخارجية الأمنية المشتركة نجد أن هذا الموقف تطور على أربع مراحل:

1- مرحلة أولى صاعدة بدأت مع بداية التعاون السياسي الأوروبي 1969، حيث ناقش رؤساء الجماعة موضوع الصراع العربي الإسرائيلي في إطار قمة لاهاي. لكنهم لم يخرجوا منها بقرار مشترك، و قد تخلل هذه المرحلة إصدار عدة وثائق و إعلانات أهمها :

◀ وثيقة شومان سنة 1971: وهي وثيقة تم الاتفاق عليها إثر اجتماع وزراء خارجية

الدول الست، و التي دعت إلى الانسحاب الإسرائيلي إثر عدوان 1967، مع القبول بتعديلات في رسم الحدود، كما أنها دعت إلى تدويل القدس، و إلى إقامة منطقة منزوعة السلاح في الضفة الغربية و قطاع غزة، كما تناولت هذه الوثيقة حقوق الشعب الفلسطيني من زاوية مسألة اللاجئين¹.

◀ إعلان كوبنهاغن نوفمبر 1973 : أضاف هذا الإعلان تعديلات على الوثيقة السابقة من خلال الاعتراف بشعب فلسطيني له حقوق و المطالبة بمحادثات سلام بضمانات دولية².

◀ إعلان البندقية : أصدر المجلس الأوروبي المنعقد في البندقية 1980 قرارا ينص على ما يلي :

- تجديد الإدانة للاحتلال الإسرائيلي الذي تم عام 1967.

- الاعتراف الصريح بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته إلى جانب دولة إسرائيل.

- الاعتراف منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني لكن ليس كالممثل الحصري لها.

¹ (محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص 156-157.

² (مرجع سابق، ص 159.

- استعداد الجماعة للتدخل لضمان أية مفاوضات سلمية إقليمية شاملة.
- التأكيد على حق إسرائيل في الوجود و الأمن¹
- كما تخللت هذه المرحلة إصدار عدة قرارات لوزراء الخارجية في إطار التعاون السياسي الأوروبي، تناولت العدوانية الإسرائيلية، و نذكر من بين هذه القرارات :
- قرار 1981 : يعتبر قرار ضم الجولان و القدس الشرقية قرار باطلا.
- قرار إرسال رئيس المجلس ثورن (G. Thorn)، ثم الرئيس اللاحق (Van en Clauw) إلى المنطقة من أجل الالتقاء بالأطراف المعنية و من أجل الاطلاع على الواقع في الضفة الغربية و القطاع².
- 2- مرحلة ثانية : أكثر ترددا في بداية الثمانينات، و هذا لتغير موازين القوى الدولية، و تغير الحكم في فرنسا و بريطانيا.
- 3- مرحلة ثالثة : استعادت خلالها المجموعة الأوروبية اهتمامها بالقضية الفلسطينية لكن من دون رسم إستراتيجية متكاملة.
- 4- مرحلة أخيرة بدأت مع اتفاقات أوسلو، و خلالها استخدم الاتحاد الأوروبي الوسائل الاقتصادية المتاحة لدعم عملية السلام و السلطة الفلسطينية و لحث إسرائيل على الاستمرار في الخط السلمي³.
- هذا عن مراحل تطور الموقف الأوروبي.
- سنحاول من خلال هذا المبحث متابعة التطور الأوروبي من القضية الفلسطينية من خلال الإجابة عن التساؤلين التاليين :
- ما هي المحددات الداخليّة المشكلة للموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية ؟
- كيف تطور الموقف الأوروبي من قضايا الوضع النهائي ؟

¹ (محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص 160.

² (مرجع سابق، ص 161.

³ (مرجع سابق، ص 156.

المطلب الأول : المحددات الداخلية المشكّلة للموقف الأوروبي من الصراع

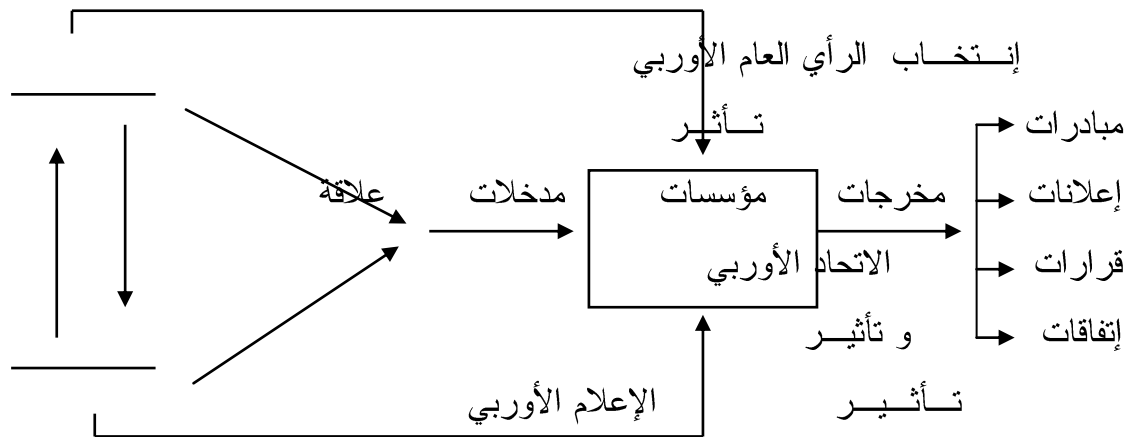
بعد أن تعرضنا في الفصل الثاني، إلى جملة المحددات الخارجية المؤثرة على الموقف و الدور الأوروبي في إدارة أزمات الشرق الأوسط، و باعتبار القضية الفلسطينية محور أزمات المنطقة، و بعلاقة متعدية فهي تخضع لنفس المحددات (التأثير الأمريكي، الدور الإسرائيلي). سنحاول التطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم المحددات الداخليّة المساهمة في بلورة الموقف الأوروبي المشترك و التي يمكن حصرها في :

- مؤسسات الاتحاد الأوروبي (المجلس الأوروبي + البرلمان الأوروبي).

- الرأي العام الأوروبي.

- الإعلام الأوروبي.

و قد حاولت توضيح العلاقة القائمة بين العناصر الثلاث من خلال المخطط التالي :



افرع الأول : مؤسسات الاتحاد الأوروبي

أ- البرلمان الأوروبي : يولى البرلمان الأوروبي أهمية كبيرة للقضية الفلسطينية. فمثلا بلغت عدد القرارات الصادرة عن البرلمان الأوروبي بين عامي 1979-1994 بـ 109 قرار في 180 جلسة بكامل الأعضاء أي باتخاذ موقف بمعدل وسطي كل شهرين.

و المتمعن لقرارات البرلمان الأوروبي يلحظ التأثير و التأثير المتبادل بين المؤسسات

الأوربية في بلورة الموقف الأوربي حيث مر موقف البرلمان الأوربي من الصراع بالمراحل التالية:

- 1- جرى فهم المشكلة الفلسطينية، في أول الأمر بين عامي 1975 - 1986 عبر موشور النزاع اللبناني، و النظرة إلى القضية الفلسطينية نظرة جزئية (سنقوم بتوضيح هذه الفكرة في المطلب الثاني).
 - 2- أصبح اهتمام البرلمان الأوربي بمشكلة الأراضي التي أحلتها إسرائيل ابتداءً من عام 1986، مع التصديق على النظام المجموعي، بخصوص الصادرات الفلسطينية، غير أن مساعدة الشعب الفلسطيني ظلت تشكل مداولات الجمعية الأوربية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالمساهمة المجموعية في الأونروا.
 - 3- تناول معظم قرارات البرلمان الأوربي، و تقاريره، اعتباراً من عام 1993 الدعم الاقتصادي لمسار السلام و شجب العنف، و الموافقة المعطاة لإتفاق التعاون بين الاتحاد الأوربي و المنظمة الفلسطينية، لصالح السلطة الفلسطينية، و إدانة التدابير الأحادية الجانب، التي اتخذتها إسرائيل، و لا سيما إنشاء مستوطنات جديدة، أو إقفال الأراضي الفلسطينية¹.
- إذن ظل اهتمام البرلمان الأوربي بالقضية الفلسطينية محصوراً طوال فترة السبعينات في الأبعاد الإنسانية لمشكلة اللاجئين، حيث بدا الموقف الرسمي متقدماً بكثير عن موقف البرلمان الأوربي، (موازن القوى السياسي و الدبلوماسية كانت لصالح المجلس الأوربي) خاصة و أن البرلمان الأوربي لم يكن منتخب مباشرة من المواطنين².
- وتمثل سنة 1990 التحول الجوهرى في موقف البرلمان الأوربي من خلال تقديمه لإقتراحات جديدة تمثلت في:
- إرسال مساعدة طبية و إنسانية في أراضي الفلسطينيين (الفقرة 4).
 - وقف سياسة الاستيطان الإسرائيلي (الفقرة 5).

¹ بشارة خضر، مرجع سابق، ص 581.

² بشارة خضر، مرجع سابق، ص 595.

- الرقابة على احترام حقوق الإنسان (الفقرتان 6 و 7).

- إيفاد اللجنة ممثلان دائمين إلى القدس الشرقية (الفقرة 11).

و يتجلى تأثير البرلمان الأوربي في أخذ قمة دبلن المنعقدة في 29 جوان من نفس السنة هذه المبادرة¹.

و عاد البرلمان الأوربي في ماي 1991، فأدان المستوطنات، و ذكر بضرورة تسمية ممثل للجنة في القدس الشرقية، بالاستقلال عن أي تمثيل آخر للجنة في المنطقة².

و تبنى البرلمان الأوربي في جوان 1992 قرارا جديدا، يدين كل أشكال العنف و يشجع على متابعة مسار السلام.

و في سنة 1993 و عودة العلاقات بين الدولة الإسرائيلية و البرلمان الأوربي، و التي كان يشوبها التوتر بين عامي 1987-1993، طلب البرلمان الأوربي إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، مصوتا على قرارين حول هذه المسألة في 16 نوفمبر 1993³، و قد أدى الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في سبتمبر 1993 إلى اتساع لائحة المساندين لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل البرلمان الأوربي، لتشمل نواب الكتلة الليبرالية الديمقراطية الإصلاحية و كذلك اليمين البريطاني، و اللتين كانتا تعدان من أقرب الكتل البرلمانية إلى التحالف الأمريكي الإسرائيلي⁴.

لكن بعد مجزرة الخليل، التي عثرت مسار السلام، أصدر البرلمان الأوربي في 10 مارس 1994 قرارا، طلب إلى الفلسطينيين و الإسرائيليين العودة إلى الحوار، و دعم بصورة خاصة المطالب الفلسطينية بإدخال تفكيك المستوطنات في برنامج المفاوضات (و قد كان للرأي العام الأوربي الدور الأكبر في توجيه قرارات البرلمان الأوربي في هذه الفترة).

و يعتبر تقرير Waltjer، الصادر في 6 ماي 1994 من التقارير المهمة، و الذي ذكر بضرورة متابعة المفاوضات الثنائية فموقف البرلمان الأوربي لم يتغير بمساندته المستمرة

¹ (بشارة خضر، مرجع سابق، ص 596).

² (بشارة خضر، مرجع سابق، ص 597).

³ (مرجع سابق، ص 599).

⁴ (محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص 175).

للسلطة الفلسطينية من خلال مواصلة الدعم الاقتصادي، و خلال الفترة الممتدة من التوقيع على اتفاق أوسلو حتى دخول العملية السياسية مآزقها الكبير في نهاية المرحلة الانتقالية، ناقش البرلمان الأوروبي عدة تقارير عن الوضع في الشرق الأوسط و تبناها بعد إدخال تعديلات تؤكد حرصه على تبني لهجة متوازنة، و معتدلة تجاه الطرفين و مطالبة الاتحاد الأوروبي بأن يلعب دوراً أقوى في عملية السلام، يكمل و يقوي دور الولايات المتحدة¹، كما يلحظ المتتبع لقرارات البرلمان الأوروبي بعدد 11 سبتمبر، الاعتدال في مواقف البرلمان الأوروبي و قد أصبح الموقف الأوروبي متجاوزاً بكثير موقف الحكومات الأوروبية. و بالتالي موقف المجلس و حتى المفوضية، و يدل على ذلك قيام البرلمان باتخاذ قرار مهم، في 9 أبريل 2002، و بأغلبية 269 صوت ضد 208، و امتناع 22 عن التصويت، يطالب فيه بتعليق اتفاق الشراكة المبرم بين إسرائيل و الاتحاد الأوروبي، و يدعو إلى عقد جلسة فورية لمجلس الشراكة للنظر في أمر هذا التعليق²، و بعد سقوط مختلف المبادرات الأوروبية كما سيتم توضيحه في المبحث الثاني - و اكتفاء الاتحاد الأوروبي بالمساعدات الاقتصادية، صدر عن الاتحاد الأوروبي قراراً عن البرلمان الأوروبي حول الأوضاع في غزة في 19 فيفري 2009 - دعا فيه البرلمان الأوروبي إلى تقويم الدمار الذي أصاب غزة، و تقدير حاجيات السكان المدنيين، و طالب النواب في القرار الذي أصدره، بزيادة المعونات الإنسانية، و رفع الحصار عن قطاع غزة و فتح المعابر فوراً، و مكافحة تهريب الأسلحة، و صوت على القرار 488 نائب، و احتفظ 19 نائب بأصواتهم. و هذا ما يدل على أن للبرلمان الأوروبي تأثير على موقف الاتحاد الأوروبي، في السنوات الأخيرة من خلال توجيه الاتحاد الأوروبي بالتركيز على المساعدات الاقتصادية³ لإدارة الصراع.

¹ بشارة خضر، مرجع سابق، ص 600-601.

² حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي والظروف المستفاد عربياً، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2004 ص 545..

³ "موقف البرلمان الأوروبي من الحرب على غزة" / على موقع :

الفرع الثاني : الرأي العام الأوروبي

يعتبر الرأي العام الأوروبي من أهم العوامل المؤثرة في تطور الموقف الأوروبي من خلال:

- عمق التحول الذي اتسم به الرأي العام الأوروبي من الانحياز المطلق لإسرائيل، إلى المعارضة و التنديد بالممارسات الإسرائيلية و مساندة الطرف الفلسطيني.
- تنوع مصادر الحصول على المعلومة جعلت الرأي العام الأوروبي أكثر مصداقية و واقعية في تقدير أسباب و نتائج الصراع.
- الترابط الوثيق بين المؤسسات الأوروبية الرسمية و الرأي العام الأوروبي خاصة بعدما أصبح البرلمان الأوروبي ينتخب مباشرة من طرف الشعوب الأوروبية.

فالممتنع لتطور موقف الرأي العام الأوروبي، يجد تحولا في الرأي من خلال تكشف الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية و تعري حقيقة المشروع الصهيوني تماما. فمثلا دلّ استطلاع الرأي العام الأوروبي أجرته البي بي سي خلال الفترة من (16-01 إلى 03-11) من عام 2007 على اتساع قاعدة الصورة السلبية لإسرائيل في ذهن الأوروبي، فقد صنفت "إسرائيل"، الدولة الأسوأ في العام لما نسبته 77 % من الألمان، و 66 % من الفرنسيين، و 65 % من البريطانيين، و 58 % من الإيطاليين (مقابل 33 % من الأمريكيين).

و في استطلاع آخر أجراه صندوق "برتلسمان" الألماني، في شهر فيفري 2007، تبين أن 30 % من الشعب الألماني يعتقدون أن إسرائيل تمارس حرب إبادة على الشعب الفلسطيني و أن الممارسات الإسرائيلية لا تختلف عن الممارسات النازية.

كما أن عدد من المواقف التي اتخذتها مؤسسات المجتمع المدني تشير لموقف شعبي أقل انحيازًا "إسرائيلي"، مثل قرار الاتحاد الصحفيين البريطانيين دعم مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، و قرار رابطة الجامعات و المعاهد البريطانية، مقاطعة الأكاديمية الإسرائيليين، و قرر اتحاد عمال الخدمات البريطاني بمساندة الضغط الاقتصادي و الثقافي و الأكاديمي على إسرائيل، كما طالبت منظمة يهود أوروبا الاتحاد الأوروبي، بالاعتراف الفوري و الكامل بحكومة الوحدة الوطنية و رفع الحصار، كما أن منظمة أوكسفام البريطانية Oxfam، طالبت الاتحاد بضرورة استئناف المساعدات للفلسطينيين دون تمييز، في إشارة إلى الضفة و القطاع، و طالب أساقفة الكاثوليك

في أيرلندا بإعادة النظر في العلاقات التجارية و الثقافية مع إسرائيل، التي حولت - حسب تعبيرهم - غزة إلى سجن كبير، كما عبر الأمين العام لإتحاد النقابات العمالية البريطانية، برندن باربر Brendan Barber، عن تأييده لإقامة دولة فلسطينية¹.

و يعتبر استطلاع الرأي الأوروبي عن "العراق و السلام في العالم" أهم مؤشر عن تطور موقف الرأي العام الأوروبي عن القضية الفلسطينية، و هو استطلاع قامت به إحدى المراكز المتخصصة بناء على طلب و لحساب المفوضية الأوروبية، و هو استطلاع يحاول الإجابة عن السؤال : من هي أكثر الدول الأكثر تهديدا للسلام العالمي بالنسبة لأوروبيين، و كانت النتائج مذهلة بالنسبة للمؤسسات الأوروبية، فقد جاءت إسرائيل في المرتبة الأولى بنسبة 59 % ، تليها كل من الولايات المتحدة و كوريا الشاملة، بنسبة 53 % ، و يأتي العراق في المرتبة الرابعة بنسبة 52 % ، تليه أفغانستان، بنسبة 50 % ، و تأتي باكستان في المرتبة السادسة بنسبة 48 %، تليها بعد ذلك سوريا 37 % ، و ليبيا 36 % ، و المملكة السعودية 36 % ، و الصين 30 % ، و الهند 22 % ، و روسيا 21 % ، و الصومال 16 % ، و الإتحاد الأوروبي 08 % ، بمعنى أن إسرائيل و الولايات المتحدة هما من منظور الرأي العام الأوروبي، أخطر دولتين على السلام في العالم.

و الملاحظ للإحصائيات المتحصل عليها من خلال هذه الاستطلاع يجد أن الشعب الهولندي يأتي على رأس قائمة الشعوب التي تعتبر أن إسرائيل هي الدولة الأخطر على السلام العالمي 74 %، يليه الشعب النمساوي 69 %، فشعب اللوكسمبورغ 66 % ، فالشعب الألماني 65 % ، فالدنمركي 64 % ، فالبليجيكي 63 % ، فالإيرلندي 62 % ، فالليوناني 61 % ، فالفنلندي 60 % ، فالبريطاني 60 % ، فالاسباني 56 % ، فالفرنسي 55 % ، فالبرتغالي 55 %، فالسويدي 52 %، فالإيطالي 48 %، و يوضح الجدول التالي النتائج الكاملة للإجابة عن السؤال: ما هو البلد الذي يمثل تهديد للسلام العالمي ؟ - من منظور الرأي العام الأوروبي².

¹ (محسن محمد صالح، التقرير الإستراتيجي 2007 ، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات ، الطبعة الأولى، 2008 ص 254-255.

² (حسن نافعة، مرجع سابق ، ص 546.

متوسط	بلجيكا	دنمارك	ألمانيا	اليونان	إسبانيا	فرنسا	إيرلندا	إيطاليا	اللوكسمبورغ	هولندا	النمسا	البرتغال	فنلندا	السويد	بريطانيا	
59	63	64	65	61	56	55	62	48	66	74	69	55	60	52	60	إسرائيل
53	54	55	57	26	41	55	54	57	62	64	49	56	48	44	54	إيران
53	49	63	65	30	37	49	66	42	65	70	69	59	57	49	59	كوريا الشمالية
53	59	52	45	88	61	52	60	43	55	64	63	53	63	54	55	الولايات المتحدة
52	54	50	57	27	42	50	54	55	56	61	45	59	53	41	54	العراق
50	48	47	54	23	36	50	55	58	54	61	40	54	44	36	49	أفغانستان
48	46	46	52	23	38	53	50	49	57	58	53	48	39	41	44	باكستان
37	37	35	35	17	25	44	37	41	44	51	36	40	25	29	41	سوريا
36	37	33	39	13	24	42	40	27	42	52	33	42	34	29	43	ليبيا
36	40	38	31	25	32	44	38	37	41	43	33	45	29	23	34	السعودية
30	29	36	26	28	27	24	37	27	36	43	32	39	31	27	40	الصين
22	23	24	22	14	13	20	27	18	28	34	26	26	23	22	28	الهند
21	21	23	19	23	19	20	31	16	27	25	24	30	29	19	27	روسيا
16	11	13	17	7	6	15	17	19	20	20	15	24	10	11	20	الصومال
8	8	9	4	14	9	6	12	5	6	7	3	13	6	11	18	الاتحاد الأوروبي

جدول يوضح الدول التي تمثل تهديدا للسلام من منظور الرأي العام الأوروبي (نسبة مئوية)

مصدر: حسن نافعة، مرجع سابق، ص 547.

كما أوضح استطلاع للرأي الأوربي في كل من أوربا و الولايات المتحدة أن المشاعر المتعاطفة مع إسرائيل جاءت 55 % بالنسبة للأمريكيين، و 38 % بالنسبة لأوربيين. أما عن المشاعر المتعاطفة مع الفلسطينيين، فقد جاءت 40 % عن رأي الأمريكي، و 72 % عن الرأي الأوربي.¹

المطلب الثاني : موقف الاتحاد الأوربي من قضايا الوضع النهائي

الفرع الأول : موقف الاتحاد الأوربي من قيام الدولة الفلسطينية

منذ بروز القضية الفلسطينية اهتمت الدول الأوربية بالجانب الإنساني لقضية اللاجئين و لم تدرج قيام الدولة الفلسطينية في إطار تسويتها للقضية الفلسطينية. حيث وقفت كل من بلجيكا و الدانمرك و لوكسمبورغ و إيطاليا و هولندا ضد القرار رقم 1972/2963، الذي أقر حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني و امتنعت بقية الدول عن التصويت، و امتنعت أيضا دول المجموعة عن التصويت على القرار رقم 1974/2236، الصادر عن الجمعية العامة فيها يخض إقرار حقوق الشعب الفلسطيني في قيام دولة مستقلة. كما صوتت كل دول المجموعة ضد القرار الخاص بمنح منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب بالأمم المتحدة (عدا فرنسا و اليونان اللتين امتنعتا عن التصويت).

لكن مع حلول عام 1980 أيدت المجموعة الأوربية من خلال بياناتها حق الشعب الفلسطيني في قيام دولة فلسطينية مستقلة و تؤكد هذا التأييد مرة ثانية من خلال بيان لوكسمبورغ عام 1985.² لكن اختلفت الصيغة الأوربية في بيان لوكسمبورغ حيث وضح صراحة بحق الشعب الفلسطيني في قيام دولة مستقلة فيما كانت صيغة إعلان البندقية غير صريحة من خلال نصه على حق الوجود و الأمن لكل الدول في المنطقة، فيما في ذلك إسرائيل، و على العدالة لكل الشعوب، بما يعني الاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة.³

و اتضح أيضا الاعتراف بالدولة الفلسطينية من خلال توقيع إعلان برشلونة عام 1995 حيث

¹ (نادية محمود مصطفى، ماذا بعد عملية التسوية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى، 2004، ص 319.

² (محمد خالد الأزهرى، المجموعة الأوربية و قضية فلسطين (1964-1985)، مرجع سابق، ص 77.

³ (الاتحاد الأوربي و القضية الفلسطينية على موقع :

استفادت السلطة الفلسطينية، بوصفها شريكا كاملا و مساويا للشراكة الأورو/متوسطة و هذا اعتراف ضمنى بوجود دولة فلسطينية مستقلة.

و حدث تطور مهم في موقف الاتحاد الأوربي من قيام الدولة الفلسطينية من خلال إعلان برلين في 24 مارس 1999، الذي أدخل مفهوم « الدولة الفلسطينية القابلة للحياة، حيث نص على أن الاتحاد الأوربي مقتنع بأن خلق دولة فلسطينية ديمقراطية و ذات سيادة و قابلة للحياة على أساس الاتفاقيات القائمة، و من خلال المفاوضات يعتبر أفضل ضمانة لأمن إسرائيل و قبول إسرائيل كشريك مساوي في المنطقة.

و تأكد الموقف الأوربي مرة أخرى من ضرورة قيام دولة فلسطينية من خلال تصريح اشبيلية في 22 جوان 2002 «إن التأسيس المبكر لدولة فلسطين المسالمة و الديمقراطية و ذات السيادة و القابلة للحياة، على أساس حدود 1967، و إذا لزم الأمر بعض التعديلات البسيطة التي يتفق عليها الطرفان، و ينبغي أن يكون الحل النهائي دولتان تعيشان، جنبا إلى جنب وفق حدود آمنة، و معترف بها، و تتمتعان بعلاقات طبيعية مع جيرانهما»¹ و يمكن توضيح الموقف الأوربي من قيام الدولة الفلسطينية من خلال الوثيقة الإستراتيجية لعمل الاتحاد الأوربي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، السنة الجارية 2009 و التي نصت على :

● سيعمل الاتحاد الأوربي على تعزيز علاقات بالسلطة الفلسطينية، و تشجيع إسرائيل على رفع العقوبات أمام تنفيذ اتفاق الشراكة المؤقتة بين الاتحاد الأوربي و منظمة التحرير الفلسطينية و بمجرد إقامة الدولة الفلسطينية، بحيث تصبح كيانا قانونيا كاملا، سيسعى الاتحاد الأوربي لإبرام اتفاق شراكة كامل معها.

● دعم جهود بناء دولة فلسطينية في الضفة الغربية و غزة : منذ إقرار "إستراتيجية العمل" الخاصة بالاتحاد الأوربي حيث أثمرت الجهود التي بذلتها المفوضية الأوربية و الدول الأعضاء عنه تقديم ما يتجاوز مليار يورو للفلسطينيين، و إضافة إلى مساعداتنا الإنسانية و الطارئة، تم تخصيص النصيب الأكبر من الأموال، التي أسهمنا بها لجهود بناء الدولة، و سوف يمضي الاتحاد الأوربي قدما في جهوده الداعمة بناء دولة فلسطينية موحدة و متواصلة جغرافيا في الضفة الغربية و قطاع غزة، في إطار جهوده الرقابية في متابعة التزام الأطراف بتعهدات في إطار خطة خارطة

¹ ("موقف الاتحاد الأوربي من عملية السلام في الشرق الأوسط" :

الطريق، و مقررات مؤتمرات أنابوليس و باريس و برلين¹.

● دعم إقامة مؤسسات فلسطينية حديثة و ديمقراطية في أعقاب انعقاد مؤتمر باريس في ديسمبر 2007، و وفقا لخطة الإصلاح و التنمية الفلسطينية، سيستمر الاتحاد الأوربي في دعمه الموجه إلى تعزيز المؤسسات الفلسطينية، و جهوده لرفع مستوى الدعم المالي الدولي للسلطة الفلسطينية. على أول نظر ما يزيد على العقد، كانت المساعي الشاملة لبناء المؤسسات و الحكم الرشيد في مقدمة الجهود التي بذلها الاتحاد الأوربي لتمكين السلطة الفلسطينية، خاصة من خلال عمله في إطار «مجموعة إستراتيجية الحكم» ذات الأساس المحلي، من قيام دولة مستقلة خلال العام السابق (2008)، كثف الاتحاد الأوربي نشاطاته على هذا الصعيد، بما يتواءم مع أولويات السلطة الفلسطينية، على سبيل المثال بمجالات الصحة و التعليم و تعزيز الإدارة المالية العامة.

● دعم جهود تعزيز الأجهزة الأمنية و حكم القانون : في أعقاب مؤتمر برلين عام 2008 و بالنظر إلى الجهود الملموسة التي بذلها السلطة الفلسطينية، و التي ظهرت نتائجها في الضفة الغربية، عمد الاتحاد الأوربي بالفعل نحو توسيع نطاق بعثة الشرطة الموجودة هناك حاليا، بحيث يغطي مجالات التدريب و التجهيز، و إعادة بناء منشآت الشرطة و السجون و المنشآت التدريبية، كما وفر الاتحاد الأوربي التدريب للقضاة و المدعية و مديري المحاكم، و سيتم استكمال المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوربي للسلطة و المدعين الفلسطينية، من خلال توفير دعم أوسع بجهود إدارة الحدود و فرض حكم القانون².

بما في ذلك المساعدة على إقامة نظام جزائي و قضائي فاعل، و أكد الاتحاد الأوربي من خلال هذه الوثيقة الإستراتيجية أن السلطة الفلسطينية أحرزت تقدما على صعيد نشر قوات أمن فاعلة بمدن ذات أهمية جوهرية داخل الضفة الغربية، و خلال الفترة القادمة ينبغي توسيع نطاق الوجود الأمني الفلسطيني إلى ما وراء هذه المدن.

● دعم دولة فلسطينية مزدهرة و قادرة على البقاء : يؤمن الاتحاد الأوربي بضرورة تدعيم قدرة القطاع الخاص على الصمود و الابتكار و المؤكد أن توسيع هذا القطاع سيعود بالنفع على

¹ (الشرق الأوسط : نص وثيقة إستراتيجية عمل الاتحاد الأوربي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط على موقع

<[http://www.aawsat.com/details.asp?section=48c articles=4975108&usueno=10964](http://www.aawsat.com/details.asp?section=48c%20articles=4975108&usueno=10964)>.

² (الشرق الأوسط : نص وثيقة إستراتيجية عمل الاتحاد الأوربي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط على موقع

<[http://www.aawsat.com/details.asp?section=48c articles=4975108&usueno=10964](http://www.aawsat.com/details.asp?section=48c%20articles=4975108&usueno=10964)>.

الفلسطينيين و الإسرائيليين، و سوف نبني على الدعم الذي تم توجيهه إلى القطاع الخاص الفلسطيني خلال مؤتمر بيت لحم في أبريل 2008، بما في ذلك توفير ضمانات إئتمانية و تدريب مهني و تيسير النشاط التجاري، و لا شك أن مثل هذه الجهود ستخلق نتائج إيجابية على عوائد السلطة الفلسطينية، و تبعا لاتفاق الحركة و الوصول المبرم في نوفمبر 2005، ينتظر الاتحاد الأوروبي حدوث تراجع بالغ في حجم العقوبات المفروضة على حركة المواطنين و التنقل¹.

إذن فموقف الاتحاد الأوروبي من قيام الدولة الفلسطينية عرف تغيرا مع الثمانينات من خلال إعلان البنديقية من خلال الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير ليؤكد في التسعينات خاصة مع إعلان برلين و يجمع الملاحظون أن هذا التغير يرجع لأسباب التالية :

❖ تغير موازين القوى الدولية و انتهاء الحرب الباردة و محاولة الاتحاد الأوروبي

إبراز دوره السياسي في حل القضية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية

❖ اقتناع الأوروبيين بعدم تقدم مسار الشراكة الأورو/متوسطة من دون وجود كيان

فلسطيني مستقل له القدرة على التفاوض و التحاور.

❖ تحول المنطق الأوروبي في التعامل مع القضية الفلسطينية من المنطق الجزئي

(قضية اللاجئين) إلى المنطق الكلي (قيام الدولة الفلسطينية، المستوطنات،

اللاجئين، القدس، المياه).

و في إطار بناء دولة ديمقراطية و من خلال متابعة الانتخابات و المسار الديمقراطي، فقد أدى فوز حركة حماس سنة 2006 إلى تضارب المواقف الدولية بين مؤيد و معارض، أخذ الموقف الأوروبي منحى الثبات من خلال الضغط التدريجي و المتزايد على حركة حماس للقبول بشروط اللجنة الرباعية، لا سيما الاعتراف بإسرائيل، و نبد العمل المسلح و القبول بكل الاتفاقيات السالفة التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية مع إسرائيل، بمعنى أن بعض الدول الأوروبية ترى أن الحوار أو الاتصال بحركة حماس يساعد في الوصول إلى الأهداف المطلوبة، و أن ضبط الأزمة الداخلي الفلسطينية يساعد في ذلك، لذا نجد أن وزير خارجية إيطاليا ماسيمو داليماس Massimo d'Alema يرحب بحوار بين حركتي حماس و فتح، و أبدى تأييدا لحوارهما في غزة، و اعتبرت مفضولة الاتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية بينيتا فيريرو فالدنر Beneta

¹ (نص وثيقة إستراتيجية عمل الاتحاد الأوروبي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، مرجع سابق.

Ferrero-Waldner أن الاتصال بحركة حماس "يشجع الحركة على التغيير".

لكن هذه المواقف كانت في الغالب مرتبطة بعدد من الشروط أشار لها ممثل السياسة الأوروبية

الخارجية و هي :

❖ إعلان الحكومة احترامها للقرارات الدولية و الاتفاقيات السابقة.

❖ اعترافها بقيادة محمود عباس للمفاوضات مع إسرائيل.

❖ وقف إطلاق الصواريخ و تهريب الأسلحة إلى غزة.

الإفراج عن الجندي الإسرائيلي الذي أسرته حماس في 25-06-2006¹

و تعزز هذا التوجه بموقف البرلمان الأوروبي الذي طالب أغلب أعضائه برفع الحصار

المفروض على الحكومة الفلسطينية، الذي تلى اتفاق مكة في فيفري 2007، و قد أيد هذا الموقف

النواب الذين يمثلون الاشتراكيين و الخضر و الليبراليين، و اليسار الموحد، بينما عارضه نواب

حزب الشعب الموحد.

و قد اتخذ التعامل مع الحكومة الفلسطينية شكلا غير مألوف في تاريخ الدبلوماسية الأوروبية،

إذ اتجهت أغلب الدول الأوروبية لتعامل مع الوزراء غير المنتمين لحركة حماس فقط، و بعد تفجر

الأوضاع بين حماس و فتح، و دخول المجتمع الفلسطيني في أزمة الصلاحيات و الشرعية بين رام

الله و غزة، توقفت كل الاتصالات الأوروبية مع غزة، و اعتبرت الحكومة في رام الله برئاسة سلام

فياض هي الحكومة الشرعية، و تم رفع الحصار المالي من قبل الاتحاد الأوروبي على هذه الحكومة

: و بالمقابل فقد أعلنت المتحدة باسم المفوضية الأوروبية أنطونيا موشان Antonia Mochan،

بأن الاتحاد الأوروبي «لن يمول الوقود لغزة، إذا كانت حماس ستجبي الفواتير، و عاد الاتحاد

الأوروبي لتمويل الكهرباء، بعد أن أكدت حماس بأنها ليست الجهة التي تجبي فواتير الكهرباء.

و عند تتبع السياسات المختلفة للدول الأوروبية كل منها على حدى، نجد تباينا واضحا في

بعض الأحيان بين هذه الدول، و تباينا بين تصريحات المسؤولين في الدولة الواحدة أحيانا أخرى، و

هذا ما أثر على بلورة سياسة خارجية موحدة تجاه المنطقة و القضية الفلسطينية كما أشرنا في

الفصل الثاني.

و قد يعود بعض هذا التضارب إلى التغيير في الحكومات الأوروبية، كما حدث في فرنسا و

¹ (محسن محمد صالح، مرجع سابق ، ص 248.

بريطانيا و ألمانيا سنة 2007 من جهة، و لتباين توجهات القوى السياسيه المختلفه داخل هذه الدول الأوربية من ناحية أخرى.

و يمكن تقسيم المواقف الأوربية من الحكومات الفلسطينية خلال سنة 2007 (حكومة حماس قبل اتفاق مكة، و حكومة الوحدة الوطني بعد اتفاق مكة و حكومتي رام الله و غزة) إلى ثلاثة مواقف :

أ - المواقف التي اقتصر تعاملها مع جناح من الحكومة الفلسطينية دون الجناح الآخر، حيث تعاملت مع الوزراء من خارج حركة حماس فقط و تمثلت هذه المجموعة في الدول الأوربية المركزية/ و هي فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، غير أن مواقف هذه الدول شهدت قدرا من التذبذب في حديثها، و لعل موقف الحكومة الفرنسية، هو الذي عرف التغيير الأكثر حدة، فبعد وصول ساركوزي إلى الرئاسة الفرنسية، أخذ وزير خارجيته برنار كوشنير Bernard Kouchner يعبر عن موقف أكثر عداء ل حماس، و أكثر قربا من فتح¹ و ساند هذا التوجه فرانز جوزيف يونج Franz Josef Jung وزير الدفاع الألماني الذي دعا إلى دعم حركة فتح و عزل حماس ،

ب - تبنت مواقف بعض المسؤولين في هذه المجموعة من الدول فكرة ضرورة التواصل مع الجناح الآخر من الحكومات الفلسطينية و بالتحديد وزراء حماس، فوزير الخارجيه الألمانية فرانك فالتر شتاينماير Frank Walter Steinmeier طرح في مؤتمر عقد في لندن في بداية سنة 2007، رأيه في العلاقة مع حماس فقال: ليس بإمكاننا الطلب من حماس تسليم سلطتها قبل أن نتحدث و نتفاوض معها، فهذا الأمر لم نفعله مع منظمة الشين فين (Sinn Fein) و خصومها في إيرلندا.

- و في بريطانيا طلبت لجنة برلمانية بإجراء محادثات مع حماس لأن عزل حماس يزيد من اقترابها من إيران، بل إن رئيس وزراء إيطاليا رومانو برودي Romano Prodi دعا إلى الحوار مع حماس حتى بعد سيطرتها على قطاع غزة، كما أنهم رئيس وزراء هولندا الأسبق Dries van Agt التعامل من قبل اللجنة الرباعية مع الحكومة الوطنية الفلسطينية (التميز بين الوزراء) على أنه نوع من المعايير المزدوجة و تتنافي مع مبادئ التوازن و الحياد و العدل، و ساند هذا التوجه رئيس البرلمان الإيطالي Fausto Bertinotti الذي وصف الحكومة الوطنية بأنها

¹ (محسن محمد صالح، مرجع سابق ، ص 250.

حكومة شرعية، كما أعلن الحزب الاشتراكي السويدي (و هو أكبر الأحزاب السويدية) اعترافه بكامل وزرائها دون تمييز¹.

و بما أن هاتين المجموعتين تمثلان القوى المركزية في الاتحاد الأوربي فإن هذا التوجه انعكس بشكل عام على سياسة الاتحاد الأوربي من موضوع الأزمة الداخلي الفلسطينية على النحو التالي:

- الضغط المتواصل على حركة حماس لتغيير مواقفها.
- تقديم المزيد من الإجراءات لحركة فتح للاستمرار في نهج التسوية السياسي مع إسرائيل، و لعل البيان الصادر عن عشر دول أوربية في جويلية 2007 الداعم للرئيس عباس يمثل التعبير الأوسع نطاقا عن هذه السياسة.

الفرع الثاني : موقف الاتحاد الأوربي من قضية المستوطنات و اللاجئين

أ- المستوطنات

مع بدايات الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية تجلى موقف الاتحاد الأوربي من قضية المستوطنات من خلال تصويته في الأمم المتحدة سنة 1967 و المؤيد لموقف المجتمع الدولي الرافد لأي تغيير في الطبيعة السكانية و الجغرافية للأراضي المحتلة²، ثم تتابعت التصريحات الأوربية باعتبار أن استمرار إنشاء المستوطنات يعتبر إعاقة لعملية السلام. فمثلا عند اتخاذ إسرائيل لقرار إقامة مستوطنة "هارهوما" بجبل أبو غنيم على أطراف القدس الشرقية، أصدرت الرئاسة الهولندية آنذاك للاتحاد الأوربي إعلانا باسم الأخير تعرب فيه عن عميق الأسف لقرار الحكومة الإسرائيلية بالموافقة على خطط بناء المستوطنة و جاء فيه أن الاتحاد كرر مرارا بأن المستوطنات في الأراضي الفلسطينية تنتهك القانون الدولي، و تعتبر عائقا كبيرا للسلام، كما أكد الإعلان سياسته تجاه وضع القدس، و أن وضع القدس الشرقية - كما ذكرنا سابقا في موقفه تجاه قضية القدس - خاضعة للمبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن رقم 242 - و خاصة عدم قبول مبدأ اكتساب الأراضي بالقوة، و بالتالي فليست خاضعة للسيادة الإسرائيلية. و يعتبر

¹ (مرجع سابق، ص 251).

² (محمد خالد الأزهرى، المجموعة الأوربية و قضية فلسطين 1964-1985، المستقبل العربي، العدد 101، 1987، ص 77).

الاتحاد الأوربي أن معاهدة جنيف تنطبق بالكامل في القدس الشرقية، و كذلك في بقية الأراضي المحتلة¹، و قد طالب الاتحاد الأوربي ردًا على قرار قيام المستوطنة بمطالبة إسرائيل باحترام التزاماتها تجاه القانون الدولي و أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات بناء المستوطنات، التي تؤثر على الثقة المطلوبة لتنفيذ الاتفاقيات و إلى الحكم المسبق على نتائج مفاوضات الوضع النهائي، و يضيف الإعلان هذا القرار بأنه مؤسف خاصة و أن توقيع بروتوكول الخليل اعتبر تطوراً إيجابياً أدى إلى خلق قوة دفع جديدة في عملية السلام و أعطى أملاً في وجود خطوات جديدة بناء إضافية في هذه العملية.

بالإضافة إلى التنديد على المستوى الفوق القوي (الاتحاد الأوربي) تعالت التنديدات على المستوى القومي يمكن حصرها في :

● المملكة المتحدة :

ندد مالكولم ريفكند وزير الخارجية بالقرار الاستيطاني للحكومة الإسرائيلية و طالب بوقف أي تصرف من شأنه الإخلال بالوضع الحالي للقدس أو كافة المناطق الفلسطينية، و أكد أن القرار باطل و يتعارض مع الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الجانبين العربي و إسرائيلي فضلاً أنه يتسبب في فشل عملية السلام برمتها.

● ألمانيا :

اتضح الموقف جلياً من خلال الإعلام الألماني الذي انتقد بشدة هذا القرار و اعتبار عملية الاستيطان انتهاك للقانون الدولي و أهم معرقل لعملية السلام.

● إيطاليا :

أصدرت الخارجية بياناً أهم ما ورد فيه :

- أن إيطاليا تشعر بقلق بالغ إزاء قرار السلطات الإسرائيلية، بناء المستوطنة بما يحمله ذلك من مخاطر تهدد تطور عملية السلام في الشرق الأوسط، و أن القرار يمكن أن يثير موجة جديدة من العنف في المنطقة.

- أن الحكومة الإيطالية عملت بنشاط مع شركائها الأوربيين للإعراب بصورة هادئة و لكنها حازمة عن القلق إزاء هذا القرار، و طالبوا الحكومة الإسرائيلية بعدم

¹ (هاني خلاف، أحمد نافع، مرجع سابق ، ص 223.

الموافقة على إنشاء هذا المستوطنة.

● النمسا :

انتقد مستشار النمسا آنذاك فيكتور كليما قرار الحكومة الإسرائيلية و صرح أن بلاده ترفض أي استفزات من شأنها أن تعرقل عملية السلام في الشرق الأوسط أو تعوق تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين الإسرائيليين و الفلسطينيين.

● إيرلندا :

وصف ديك سيرنج نائب رئيس الوزراء و وزير الخارجية الإيرلندي المشروع بأنه مخيب للآمال، و خطوة مؤسفة من جانب الحكومة الإسرائيلية نظرا لما سترتب عليها من تراجع الثقة في عملية السلام، و ناشد سبرننج رئيس الوزراء الإسرائيلي بمراجعة قراره، كما أكد تمسك بلاده بموقف الاتحاد الأوربي من المستوطنات في الأراضي المحتلة، الذي يقوم على اعتبار أن هذه المستوطنات تمثل عقبة رئيسية في طريق السلام، و تخالف القانون الدولي.

إذن فموقف الاتحاد الأوربي منتقد للقرارات الإسرائيلية بمواصلة الإستيطان كما برز تجانس ما بين المستوى القومي و الفوق القومي و ذلك باعتبار أن المستوطنات هي أهم معرقل أمام عملية السلام.

و قد أنشأ الاتحاد الأوربي آليتين تبرز اهتمامه بقضية القدس و المستوطنات حيث تم الاتفاق بين وزراء خارجية الاتحاد في ديسمبر 1996 على إنشاء آلية للمراقبة بشأن القدس Jerusalem watch ، و أخرى حول المستوطنات settlements watch ، تضم الأولى قناصل دول الاتحاد في القدس، و تضم الثانية سفراء هذه الدول في تل أبيب.¹

ب- موقف الاتحاد الأوربي من قضية اللاجئين

إن مفهوم اللجوء و قياسه أثار اختلافا كبيرا للباحثين في الموضوع، و يعود ذلك أساسا

لعوامل كثيرة منها :

❖ تعدد الأزمات و تصاعدها إلى حروب، و التي اجتاحت المنطقة خلال القرن الماضي و خاصة حرب 1948، حرب 1967، و ما أعقبها من السيطرة على فلسطين و الانتفاضة (1987-1990)، و انتفاضة الأقصى (2000،

¹ هاني خلاف، أحمد نافع، مرجع سابق ، ص 214.

(2005).

❖ تعدد الجهات المسيطرة على المناطق الفلسطينية منذ الانتداب البريطاني و

تبعية الضفة الغربية للأردن خلال الفترة الممتدة ما بين (1948، 1967)

❖ تشتت الفلسطينيين في بقاع الأرض، و حصولهم على جنسيات دول مختلفة.

فإذا أخذنا بافتراض أن عدد اللاجئين هم المسجلون فعلا في سجلات وكالة غوث و تشغيل

اللاجئين الفلسطينيين UNRWA*، فإن عدد اللاجئين المسجلين حتى تاريخ 31-11-2007 يبلغ

أربعة ملايين و 562,82 ، لاجئا كما يبينه الجدول التالي :

المنطقة	عدد الأفراد الكلي	متوسط حجم الأسرة	عدد العائلات	عدد الأفراد في المخيمات	نسبة الأفراد المقيمين في المخيمات
الضفة الغربية	189,787	193,091	3,86	745,776	25,45
قطاع غزة	491,636	229,108	4,57	1 048,125	46,9
لبنان	219,201	108,676	3,81	413,962	52,95
سوريا	121,898	109,565	4,12	451 467	27
الأردن	332,948	377,300	5,05	1 903 490	17,49
المجموع	1 355 470	1 017 740	4,48	4 562 820	29,7

المصدر²

* الاونروا UNRWA اختصار "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في جوبلية 1948 يعود الفضل إلى إنشاء هذه الوكالة إلى الوسيط الدولي برنادوت الذي رفع تقريره المؤرخ في 10 ديسمبر 1948 إلى الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة « يجب اتخاذ عمل من قبل الهيئة الدولية لتحديد الإجراءات الضرورية من أجل إغاثة اللاجئين، و الخيار أمام المجتمع الدولي هو بين إنقاذ حياة عدة آلاف من البشر الآن أو تركهم يموتون ». حيث وافقت الجمعية العامة باجماع الأصوات على القرار رقم 212 بتاريخ 19 أبريل 1948، و إقام مؤسسة دولية ترعى الناحية الإنسانية في مسألة اللاجئين و اتخذت إجراءات أساسية تمثلت في تقديم الإغاثة الفورية لنصف مليون لاجئ فلسطيني لمدة تسعة أشهر من 1 ديسمبر 1948 إلى أوت 1949. و فرضت الجمعية العامة إلى الأمين العام تأسيس صندوق و لجنة استشارية و إدارية لهذا الغرض. و في 8 ديسمبر 1948، صوتت الجمعية العامة على القرار 302 (الدورة الرابعة). و بدأت الوكالة العمليات في 1 ماي 1950.

(² محسن محمد صالح، مرجع سابق ذكره ، ص 338-339).

حيث نلاحظ أن التركيز الأكبر للاجئين فلسطينيين في الأردن، يمثلون أكثر من 40 % من المجموع ، و اللاجئين في الأقاليم الفلسطينية يمثلون 38 % من المجموع، و 10 % في كل من سوريا و لبنان، و البقية يعيشون في البلدان المجاورة بما في ذلك مصر، بينما آخرون هاجروا إلى أوروبا، الولايات المتحدة، كندا ، أمريكا الجنوبية¹.

و يتواجد الشعب الفلسطيني اليوم في أكثر من 130 دولة و يحملون نحو 33 جنسية عدا الجنسية الأردنية و يبلغ عدد الفلسطينيين حوالي 8 ملايين نسمة².

إذن كيف كان موقف الاتحاد الأوربي من هذه القضية ؟

● سنة 1948 : اتضح الموقف الأوربي من قضية اللاجئين من خلال تأييد الدول الأوربية لقرار الأمم المتحدة رقم 194/1948* الخاص بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم³، و يجمع الملاحظون على أن الموقف الأوربية من قضية اللاجئين تغير بتغير التوازن الدولي، حيث أدت هزيمة 1967 إلى الإشارة إلى قضية اللاجئين من خلال المطالبة بتسوية عادلة - و هي صيغة مبهمه و مطاطة - و عقب حرب 1973 وافقت و أيدت جل الدول الأوربية قرار مجلس الأمن رقم 338، الذي أكد وجوب تنفيذ قرار 242 المتضمن بندا خاصا باللاجئين، كما صوتت معظم الدول الأوربية بالإيجاب على قرار الجمعية العامة 3236 في دورتها 29 لسنة 1974 و الذي أكد من جديد على حق العودة و بصيغة ملحة تطابق القرار 194⁴. و المتتبع للمواقف الأوربية من قضية اللاجئين يلاحظ أن الاهتمام الأوربي قبل سنة 1980 مرتبط بقضية اللاجئين، من خلال حصر القضية الفلسطينية في هذه الزاوية لكن بعد سنة 1980 اعتبرت هذه القضية جزء فقط من جزئيات عديدة تتطلب التسوية.

¹ (اللاجئين الفلسطينيين على موقع : <<http://palastine-lagie.net>>

² (خالد يوسف : «اللاجئون الفلسطينيون ... قضية بين التأجيل و غياب الرؤية» على موقع :

<<http://almoslim.net/node/85927>>

* ينص القرار 194 مع : « نقرر أنه ينبغي السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، و العيش بسلام مع جيرانهم، و أنه ينبغي دفع تعويضات عن أملاك الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، و عن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقا لمبادئ القانون الدولي و الإنصاف أن يعرض من ذلك الفقدان أو الضرر، من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة ».

³ (محمد خالد الأزهرى، المجموعة الأوربية و قضية فلسطين 1964-1985، مرجع سابق ، ص 77.

⁴ (خالد يوسف، " اللاجئين الفلسطينيون : قضية بين التأجيل و غياب الرؤية"، مرجع سابق.

و في غياب حل دولي و أوربي شامل لهذه القضية تعامل الاتحاد الأوربي مع قضية اللاجئين من خلال منطوق المساعدات الاقتصادية تفادي الكوارث الإنسانية في المخيمات حيث اعتبر الاتحاد الأوربي أكبر مساهم للوكالة UNRWA حيث قدر مجموع المبالغ التي قدمتها المجموعة الأوربية من عام 1971 إلى عام 1993 : 557 مليون ايكو و لجميع اللاجئين الفلسطينيين أي 2,7 مليون في عام 1993 لـ 940 000 نسمة يعيشون في 58 مخيم في غزة و الضفة الغربية و لبنان و سوريا و الأردن¹.

كما قدرت المبالغ المخصصة للاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية بـ 212 مليون ايكو تقريبا في هذه الفترة، و قد بلغت مساهمات الدول الأوربية في الأونروا حوالي 58 مليون في عام 1991، و يوضح الجدول التالي المساعدة المجموعية للاجئين الفلسطينيين بواسطة الأونروا بين عامي 1971 إلى عام 1993².

السنة	تربية	صحة	مساعدة غذائية	مجموع البرنامج الاقليمي	المساعدة المعالجة للأراضي المحتلة و غير المحتلة	المجموع
1971			0,2	0,2		0,20
1972			2,1	2,1		2,10
1973			5,6	5,6		5,60
1974	7,5		12,7	20,2		20,20
1975			11,1	11,1		11,10
1976			12,8	12,8		12,80
1977			14,5	14,5		14,10
1978			14,1	14,1		14,10
1979			14,00	14,00		14,00
1980			15,4	15,4		15,40
1981			22,6	22,6		22,60
1982	16,0		9,9	25,9		25,90
1983	15,1		11,4	26,5		26,50

¹ (بشارة خضر، مرجع سابق، ص 549).

² (بشارة نضر، مرجع سابق، ص 549-550).

28,00			28,00	13,00		15,0	1984
30,95	0,25		30,7	13,7		17,0	1985
31,50			31,5	14,5		17,0	1986
36,75	1,45	0,20	35,1	15,1		20,0	1987
38,49		0,19	38,3	18,2		20,0	1988
39,49		0,29	39,2	19,2		20,0	1989
41,23	0,53		40,7	18,7	1	21,0	1990
58,00	1,14	12,66	44,2	20,2	2	22,0	1991
46,55	0,32	2,06	45,1	19,1	3	23,0	1992
21,95		2,45	19,5	19,5		-	1993
557,91	3,69	17,85	537,3	317,7	6	213,6	المجموع

بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية حاول الاتحاد الأوربي تقديم عدة مشاريع لتسوية مسألة اللاجئين آخرها مشروع لتسوية قضية اللاجئين في لبنان قدم للإدارة الأمريكية الجديدة للدراسة، ويرتكز المشروع على ثلاثة قضايا رئيسية:

- موافقة الحكومة اللبنانية على منح اللاجئين جوازات سفر للانتقال من دون عائق إلى الخارج و العودة إلى لبنان.
- يتم منح اللاجئين إجازات عمل.
- توزيع بقية اللاجئين على الولايات المتحدة، و كندا و أستراليا و بعض الدول الأوربية مثل النرويج و غيرها بنسب يتفق عليها مع مسؤولي تلك الدول، و على إسرائيل أن تقبل بعودة 12 ألف لاجئ ، و على لبنان أن يبقى خمسين ألف لاجئ ، و ينطلق هذا المشروع كما ذكرت المصادر الدبلوماسية « إن الاتحاد الأوربي يشعر بأن التسوية لعملية السلام في الشرق الأوسط غير ممكنة إذا لم يتوفر حل نهائي للاجئين، في حين ترفض إسرائيل إعادتهم إلى ديارهم، و يرفض لبنان إبقاؤهم في أراضيهم بعد استضافتهم منذ أن هجرتهم إسرائيل». و يضيف المصدر من أن اتصالات أجريت مع الدول التي يمكن أن تستضيف لاجئين فلسطينيين لم تمنع في استقبال عدد محدود منهم

ما دامت تفتح أبوابها للاجئين من دول أخرى»¹.

إذا فالموقف الأوربي من قضية اللاجئين يرتبط بالمساعدات الاقتصادية الموجهة للمخيمات لتفادي الكوارث الإنسانية مع تقديم بعض المشاريع في انتظار التسوية النهائية.

الفرع الثالث: موقف الاتحاد الأوربي من قضية القدس

اعتبر الاتحاد الأوربي أن مسألة القدس من المسائل الحيوية التي يجب تسويتها في إطار الصراع العربي الإسرائيلي الذي طالما عرف عدة أزمات من خلال قضية القدس حيث كلما برزت قضية تمس القدس، كلما تعالت التصريحات الأوربية بضرورة اللجوء إلى قرارات مجلس الأمن في مستوى أول و التأكيد على الوضع الخاص لمدينة القدس، و قد تجلت المواقف الأوربية من خلال مختلف الإعلانات فمثلا بيان فلورنسا الصادر عن قمة الاتحاد الأوربي في فلورنسا 1999 أكد أن القدس من القضايا الجوهرية التي يجب أن تُسوى.

إذن ما هي مواقف الاتحاد الأوربي بشأن مسألة القدس؟

سنحاول الإجابة عن هذا التساؤل من خلال قضايا محددة أبرزها :

◀ تدويل القدس :

يمكن تلخيص الموقف الأوربي من تدويل القدس كالاتي :

● تأييد قرار الجمعية العامة رقم 181 / 1947 و الذي ينص على أن يكون للقدس كيانها الخاص تحت إشراف دولي بتأثير من الكنيسة الكاثوليكية² و دولة الفاتيكان.

● تراجع الدول الأوربية البروتستانتية عن تدويل القدس بينما ظلت الدول الأوربية

الكاثوليكية على موقفها المؤيد للتدويل باستثناء هولندا التي امتنعت عن التصويت على مشروع القرار المؤكد للقرار 181 / 1947، الأمر الذي شجع إسرائيل على نقل عاصمتها من تل أبيب إلى الشطر الغربي من القدس في 23 جانفي 1950.

¹ ("المشروع الأوربي لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين" على موقع:

<<http://www.odabasham.net/show.php?=22939>>

² (حيث اعتبرت قضية القدس من خلال أماكنها المقدسة المحرك الأساسي للأوساط الكاثوليكية للبلدان اللاتينية في

أورب، بدفع من الفاتيكان، فقد طالبت الرسائل البابويان " In multiplicibus curis " في 24 أكتوبر عام

1948 و "Redemptoris nostri" في 15 أفريل 1949 بتدويل القدس و الأماكن المقدسة.

● استجابة هولندا لمطلب إسرائيل بنقل سفارتها إلى الشطر الغربي من المدينة، الأمر الذي يعني اعتراف عمليا بالسيطرة الإسرائيلية للقدس مخالفة بذلك قرار الجمعية العامة رقم 181/ 1947، و قرار مجلس الأمن رقم 69/ 1949 الذي أوصى بقبول إسرائيل عضوا في هيئة الأمم المتحدة بعاصمتها تل أبيب، شريطة الاعتراف بقرار الجمعية العامة رقم 194/ 1948 الخاص بعودة اللاجئين و التعويضات.

● تراجع الموقف الأوربي عن تدويل القدس بتوقف دولة الفاتيكان عن تبني فكرة التدويل طبقا للبيان الصادر عن أمانة سر دولة الفاتيكان في 16 نوفمبر 1989 و طالبت فيه البابا لأول مرة بعدم تدويل القدس، على أن يكون لها وضع خاص من خلال أمانة دولية لمدينة القدس و حماية مناسبة للأماكن المقدسة¹. و أن يعهد إلى ممثلي الطوائف اليهودية و المسيحية و الإسلامية القاطنة في المدينة إدارة القسم التاريخي (المدينة القديمة)، و تحت إشراف دولة إسرائيل.

و شكل ذلك تحولا خطيرا في مواقف و سياسة دولة الفاتيكان تجاه القدس و إذعانا للعراقيل التي وضعتها إسرائيل أمام تعيين قاصد رسوللي للبابا في القدس.

الأمر الذي فسره "تيديكويك" الرئيس السابق لما يسمى ببلدية القدس بأن الفاتيكان قد صرف النظر نهائيا عن فكرة التدويل، مما مهد هذا الطريق لإسرائيل بإتباع سياسة تهويدية نشطة للمدينة لم تستطع لا قرارات الأمم المتحدة و إعلانات الدول الأوربية إيقافها.

◀ احتلال الشطر الشرقي من القدس :

يمكن تلخيص الموقف الأوربي من احتلال الشطر الشرقي من القدس:

1. الموقف الأوربي من سيطرة إسرائيل للشطر الشرقي للقدس منسجم مع مواقف دول الاتحاد الأوربي المؤيد لقرار مجلس الأمن رقم 242/ 1967 و الذي لا يجيز احتلال أراضي الغير بالقوة العسكرية، و يطالب إسرائيل بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، و جاءت قرارات الشرعية الدولية اللاحقة مؤكدة لذلك، و مشددة على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة و من القدس، و الامتناع من الإتيان بأي عمل من شأنه التغيير في الوضع الديموغرافي و الحضاري

¹ (الاتحاد الأوربي و القدس على موقع : <<http://www.rcpa.org.io/international3.htm>>

و الديني و التاريخي للقدس العربية*.

2. رفض الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، أو باحتلال إسرائيل للشطر الشرقي منها، و تعليق نقل سفارات دول الاتحاد الأوربي إلى القدس إلى حين التوصل إلى تسوية نهائية المدينة و هو ما نصت عليه اتفاقية أوسلو، و إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي، و الاتفاقيات الأخرى اللاحقة.
3. امتناع الدول الأوربية من القيام بأي عمل من شأنه أن يفسر على أنه اعتراف ضمني باحتلال إسرائيل للقدس أو يضيف الشرعية إلى الاحتلال الإسرائيلي لها.
4. التأكيد المتكرر على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية و في مقدمتها القدس و حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره و إقامة دولة المستقلة.

◀ سياسة التهويد الاسرائيلي للقدس :

و يتلخص الموقف الأوربي في هذا المجال كالاتي :

1. الشجب اللفظي لسياسة التهويد الإسرائيلية للقدس بشقيها التشريعي و العملي خلال مرحلة السبعينات و الثمانينات¹.
2. تفاوت الموقف الأوربي بشأن قرار الجمعية العامة رقم 35/ 96 / 1980/1 الذي يدين إصرار إسرائيل على مواصلة سياستها التهودية للقدس، و دعوتها للامتثال التام لجميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالطابع التاريخي للقدس.
3. رفض معظم الدول الأوربية تأييد قرار إدانة إسرائيل بسبب أعمال الحفر التي أجرتها أسفل و حول الحرم الشريف.
4. تراوح مواقف الدول الأوربية بشأن جريمة حريق الأقصى بين دعوة إسرائيل للامتناع عن أي عمل يستهدف تغيير وضع القدس، و بين إبداء الأسف لعدم امتثالها لقرارات الأمم المتحدة.

¹ فهي بذلك تتفق مع النص الفرنسي والبريطاني للقرار 242 و هذا ما يؤكد تعارض الإرادات القومية داخل الاتحاد الأوربي.

¹ (الاتحاد الأوربي و القدس على الموقع: <<http://www.rcja.org/international3>>

◀ القانون الأساسي للقدس :

يتلخص موقف الاتحاد الأوربي من القانون الأساسي بشأن القدس كآآآي:

1. تأييد قرار مجلس الأمن رقم 478 الراض الاعتراف بـ" القانون الأساسي بشأن القدس"، و مطالبة الدول الأعضاء التي تقيم بعثات دبلوماسية في القدس بسحبها إذ أيدت الدول الأوربية الأعضاء في مجلس الأمن هذا القرار.
2. عدم الاعتراف بقرار الكنيست الإسرائيلية الذي ينص على أن القدس عاصمة موحدة و أبدية لإسرائيل.
3. تأييد جميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة سنويا منذ عام 1981، و التي تطالب الدول الأعضاء، التي لها سفارات في القدس بسحبها بما فيها هولندا التي لها سفارة في القدس، و تؤكد جميعها على عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية الخاصة بالقدس و معارضة نقل بعض الدول لسفارتها إلى القدس.

◀ نقل السفارة الأمريكية الى القدس:

موقف المجموعة الأوربية من قرار الكونغرس الأمريكي، نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس منسجم مع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقدس، و التي ما انفكت الجمعية العامة للأمم المتحدة تؤكد عليها في دورات انعقادها العادية كل عام، غير أن ردة الفعل الأقوى على قرار الكونغرس الأمريكي جاءت من الدولتين الأوربيتين بريطانيا و فرنسا إذ انتقدت الأولى على لسان وزير خارجيتها آنذاك "ملكوم ريفكند" قرار الكونغرس الأمريكي رافضا أي تدخل من هذا القبيل في قضية حساسة كالقدس.

أما فرنسا فقد أكدت وزارة الخارجية على ضرورة الحفاظ على الوضع الراهن لمدينة القدس و طالبت بعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه التأثير على نتائج المفاوضات المزمع إجراؤها حول القدس و دعت الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 478¹.

أما بشأن قانون تفويض العلاقة الخارجي الذي أقره الكونغرس و صادق عليه الرئيس الأمريكي الذي يعتبر القدس عاصمة لإسرائيل أينما وردت في الوثائق الرسمية الأمريكية فإن الاتحاد الأوربي لم يصرح بأي تصريحات رسمية تبين و تظهر موقفه من هذا القانون.

¹ (الاتحاد الأوربي و القدس على موقع : <http://www.rcja.org.international3.htm>)

◀ موقف الاتحاد الأوربي من بيت الشرق كمظهر من مظاهر السيادة الخارجية الفلسطينية:

1. التعامل مع "بيت الشرق" كمقر للسياسة الخارجية الفلسطينية من خلال إصرار ممثلي الترويكا الأوربية، المنبثقة عن الاتحاد الأوربي إلى زيارة "بيت الشرق" كلما زار القدس، و هو ما ظلت إسرائيل ترفضه في حين رحبت السلطة الوطنية الفلسطينية و منظمة التحرير الفلسطينية بهذا القرار باعتباره مظهر من مظاهر الاعتراف بسيادتها الخارجية انطلاقا من القدس، و قد عبر إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل الأسبق عن الاستياء الإسرائيلي عندما خاطب خافير سولانا وزير خارجية إسبانيا آنذاك و المنسق العام للعلاقات الخارجية للاتحاد الأوربي « إن العنوان الوحيد لمقابلة السلطة الفلسطينية يوجد في منطقة الحكم الذاتي»، أما شمعون بيرس فقد اعتبر الموقف الأوربي "أمر مثير للقلق و المتاعب" فواجهت بسن تشريعات لسد أي ثغرة يحاول الفلسطينيون النفاذ منها لتأكيد بطلان و عدم مشروعية القانون الأساسي للقدس، و توالى التشريعات الإسرائيلية التي أوقفت نشاط "بيت الشرق"، إلى حين تعهد الجهات المسؤولة خطيا، بأن ممارستها لنشاطها تتم خارج إطار السلطة الوطنية، و عدم تلقيها دعما ماليا منها.
 2. عدم إدعان دول الاتحاد الأوربي للقرارات و التشريعات الإسرائيلية الكابحة لنشاط "بيت الشرق" باعتبارها باطلة من وجهة القانون الدولي، و متناقضة مع قرارات هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالقدس، فأصدر الاتحاد الأوربي قرارا في سنة 1996 يلزم وفد الترويكا بمواصلة زيارته لبيت الشرق كلما زار القدس.
 3. إصرار فرنسا و هي الدولة العضو الدائم في مجلس الأمن على حقها فيما أسمته "الزيارة التقليدية" لبيت الشرق كلما زار وزير الخارجية الفرنسي للقدس، الأمر الذي أفضى إلى أزمة بين الطرفين، عندما أصرت الحكومة الإسرائيلية على عدم السماح للوزير الفرنسي بزيارة "بيت الشرق"، كلما زار القدس، مما حمل الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى استثناء وزير خارجيته من عضوية الوفد المرافق له أثناء زيارته إلى فلسطين و كلف وزير الصحة للقيام بتلك الزيارة بدلا منه.
- لكن يجمع الملاحظون أن الموقف الأوربي من قضية القدس تلاشى منذ مدريد بسبب التعنت الإسرائيلي و عدم سماح الولايات المتحدة لأوربا و غيرها بلعب أي دور في المفاوضات يتعدى التمويل و المساعدة في تنفيذ مشروعات اقتصادية إلا أن الرسالتين الموجهتين لإسرائيل عشية و

أثناء انعقاد المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط، و شمال إفريقيا كانتا بمثابة التعبير الواضح
الرافضة للسياسة الإسرائيلية من خلال:

- رفض زيارة القدس: و بالتالي إسقاط زيارة إسرائيل من الجولة بسبب رفض إسرائيل
للترويكا بزيارة "بين الشرق" لأن الاتحاد الأوربي يعتبر أن أي زيارة مشتركة للقدس
يجب أن تتوجه أيضا إلى بيت الشرق، و هذا من باب التأكيد على الموقف الأوربي
من قضية القدس.

- استبدال المحادثات الإسرائيلية الأوربية بلقاء على المستوى الوزاري في القاهرة صباح
يوم افتتاح المؤتمر الاقتصادي، و هذا ما أدى بديفيد ليفي وزير خارجية إسرائيل
بدعوة الأوربيين إلى اعتماد "لغة جديدة" و يعني ذلك المطالبة بالتخلي عن التمسك
بصيغة مدريد و الإصرار عليها¹.

و عادت قضية القدس إلى أروقة الاتحاد الأوربي، من خلال الرسالة الأوربية عام 1999،
و التي طرحت من خلالها تدويل القدس، الوارد في قرار التقسيم الذي اتخذته الأمم المتحدة برقم
181، سنة 1947، و كان الدافع إلى عودة التداول بهذا المشروع دافعا قويا، إذ جاء من قبل
الاتحاد الأوربي الذي أكد في 11 مارس 1999 رفضه الاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل، بما
في ذلك القدس الغربية مشددا على أن المدينة المقدسة كيان خاص.

و قد جاء التصريح الأوربي عقب رسائل بعثت بها إسرائيل إلى السفراء الأجانب المعتمدين
لديها طالبتهم فيها بالامتناع من إجراء لقاءات في "بيت الشرق" المقر الغير رسمي للسلطة
الفلسطينية في القدس الشرقية، و مقر المسؤول الفلسطيني المكلف، بملف القدس فيصل الحسيني، و
اعتبرت الحكومة الإسرائيلية، أن زيارة الدبلوماسيين الأجانب لـ«بيت الشرق»، تشكل تدخلا في
الانتخابات الإسرائيلية و تناقض اتفاقات أوسلو و وادي ريفر².

و رد السفير الألماني لدى إسرائيل تيودور ولاو، باسم الاتحاد الأوربي - لأن ألمانيا كانت
ترأس الاتحاد آنذاك على هذا الطلب في رسالة جاء فيها: « نحن نؤكد مجددا موقفنا المعروف في

¹ (ناصيف حتي، حدود الدور الأوربي و فرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط، مرجع سابق ، ص 8.

² (مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، (قضية فلسطين، قبرص)، لبنان: بيروت، الشركة العالمية

ما يتعلق بالمكانة الخاصة للقدس ككيان خاص (*corpus separatum*)، و هذا الموقف يتمثل مع القانون الدولي « اعتبر المسؤولون الإسرائيليون الرسالة الأوربية خطيرة جدا لأنها لم تميز ما بين الجزء الغربي الذي احتلته إسرائيل عام 1948 و الجزء الذي احتلته عام 1967.¹

¹ (مرجع سابق ، ص 186.

المبحث الثاني : آليات الاتحاد الأوربي في إدارة القضية الفلسطينية**المطلب الأول : الإدارة المدنية الأوربية للقضية الفلسطينية في جانبها الاقتصادي**

كما أشرنا في الفصل الأول إلى أن الآليات و الإجراءات الاقتصادية المنتهجة في مجال إدارة الأزمات، تختلف ما بين إجراءات سلبية كالعقوبات الاقتصادية، المقاطعة الاقتصادية، و إجراءات إيجابية كالشراكة الاقتصادية و المساعدات الاقتصادية، و مع إعطاء العامل الاقتصادي أهمية كبيرة في مجال إدارة الأزمات، و في إطار المقاربة المدنية للاتحاد الأوربي في جانبها الاقتصادي، و باعتبار الاتحاد الأوربي قوة مدنية في إطار تشكيل و تطوير قواها العسكرية، تم التركيز على الإجراءات الاقتصادية في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، و يمكن توضيح الرؤية الأوربية في إدارة الأزمات الشرق أوسطية، من خلال المؤتمر الذي نظمه البرلمان الأوربي في إستراسبورغ سنة 1995، و التي أبرز جليا الاهتمام الأوربي بإدارة الأزمات الشرق أوسطية، حيث قدم فيه الاختصاصيين دراسات أعدوها في إطار برنامج للأبحاث تولاها بين عامي (1993-1994)، من خلال مركز الدراسات و التوثيق الاقتصادي و القانوني و الاجتماعي (CEDEJ)* حيث تقوم منطقة اقتصاد السلام حسب الاختصاصيين المشاركين في المؤتمر على:

1. العلاقات شرق أوسطية لمدة طويلة محددة باسراف من السياسة، و عليه أصبح من الواجب إدراج الاقتصاد في برنامج المفاوضات المتعددة الأطراف حول السلام لتحديد تعميم إقليمي يستدعي بناءً اقتصاديا للسلام، و إعادة بناء سلمي للاقتصاد.
2. نهاية الصراع و التنازع مرتبط بزيادة شامل للمنطقة اقتصاديا.
3. إن السلام يضع نهاية للتجزئة الكارثية للمدى الاقتصادي في الشرق الأوسط، و يحث على التبادلات، و تنقل رؤوس الأموال و تحرك الأفراد¹.
4. يمكن أن يحرر تخفيض النفقات العسكرية و الموارد الموازية، و يتيح تحسين نوعية التربية و زيادة النمو.
5. يمكن أن يحفز التواصل الإقليمي، الذي يصبح ممكنا بإنهاء حالة الحرب.

* نشرت أعمال هذا المؤتمر في مجلدين بعنوان : اقتصاد السلام في الشرق الأدنى L'économie de la paix au Proche Orient

¹ (بشارة خضر، مرجع سابق، ص 556).

6. يصبح التعاون الاقتصادي بين الأطراف المتنازعة قادرا على توجيه المسار الدبلوماسي في زمن أقل، عبر تلطيف ضعفه ثم على إرسائه بشكل دائم عن طريق خلق مصالح مشتركة حول مشاريع إقليمية، و هذا يؤدي إلى هندسة معمارية جغرافية، اقتصادية جديدة مبنية على العناصر التالية :
- * بناء مناطق فرعية، و مناطق تعاون اقتصادي و أمني.
 - * إعادة تحديد الشرق الأوسط بحيث يشمل إسرائيل و تركيا.
 - * مساعدة الأراضي الفلسطينية.
 - * تعبئة الأسرة الدولية : يتم تعبئة الأسرة الدولية في اتجاهين :

- مساعدة الأراضي الفلسطينية.

- دعم تحقيق المشاريع الإقليمية.¹ *

إذن ما هي الإجراءات و الآليات الاقتصادية المنتهجة من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار مقاربتة المدنية لإدارة القضية الفلسطينية؟ و ما مدى فعاليتها في دفع مسار التسوية السلمية؟ سنحاول الإجابة عن هته التساؤلات من خلال :

* المساعدات الاقتصادية.

* المؤتمرات الاقتصادية.

الفرع الأول : المساعدات الأوروبية للأراضي الفلسطينية

قبل التطرق إلى قيمة المساعدات الاقتصادية الأوروبية الموجهة للأراضي الفلسطينية و الآليات الأوروبية المنشأة لإدارة المساعدات الاقتصادية سنحاول أولا التطرق إلى تاريخ المساعدات الاقتصادية الأوروبية.

● تاريخ المساعدات الأوروبية

يعود تاريخ المساعدات الأوروبية للأراضي الفلسطينية إلى عام 1971*، من خلال اتفاقية التعاون بين المجموعة الأوروبية و وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، حيث ارتبطت المساعدات الأوروبية في أول الأمر بقضية اللاجئين، لكن سرعان ما تحولت السياسة الأوروبية إلى منهج جديد

¹ مرجع سابق ، ص 557.

* نشرت أعمال هذا المؤتمر في مجلدين بعنوان : اقتصاد السلام في الشرق الأدنى L'économie de la paix au Proche Orient

* وصلت المساعدات الأوروبية للاجئين بين عامي 1971 و 1980 إلى 132 مليون دولار.

يقوم على تقديم المساعدات المباشرة للشعب الفلسطيني و التي وصلت حتى عام 1986 إلى 8,98 مليون وحدة نقد أوروبية، و تأكيدا على مواصلة الدعم الأوربي من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية الأوروبية تبنت المجموعة الأوروبية نظاما جماعيا يشجع الصادرات الزراعية الفلسطينية إلى بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية¹.

و قد انقسمت المساعدات الأوروبية بين مساعدات مباشرة و مساعدات عاجلة :

● المساعدات العاجلة: غالبا ما تقدم أثناء أو بعد أزمات، مثل انتفاضة 1997، حرب الخليج، افتتاح مؤتمر مدريد.

● المساعدات المباشرة: تزودت المجموعة الأوروبية منذ عام 1987، بخط موازي خاص : عنوانه مساعدة الأراضي الفلسطينية، و هذه المساعدة تأتي من الموارد الخاصة للمجموعة و تحكمها ثلاثة مبادئ :

1. يجب أن تكون مخصصة للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

2. تعلم المجموعة الأوروبية السلطة الفلسطينية لكنها لا تطلب أي موافقة إسرائيلية لإعطائها².

3. لا يمكن أن تغطي الحاجات التي تقع مسؤوليتها على عاتق إسرائيل.

و يجمع معظم الملاحظون إلى أن التخطيط للمساعدات الأوروبية بدأت تتضح معالمه من خلال قرار المؤتمر* المنعقد في أكتوبر 1993 تحت عنوان "دعم السلام في الشرق الأوسط"³. حيث أعلنت المجموعة الأوروبية، في 29 سبتمبر تخصيص مبلغ 500 مليون وحدة أوروبية، في صورة منح و قروض طويلة الأجل على مدى أربع سنوات منذ عام (1994-1998)، و قد كان البنك الدولي، قد أعلن أن الموارد المالية التي ستحتاجها غزة و الضفة الغربية ستتراوح ما بين 500 إلى 550 مليون دولار سنويا، و ذلك فيما بين (1994-2003)، و ترى اللجنة الأوروبية أن إسهام المجموعة الأوروبية في توفير هذه الموارد لا يجب أن يتعدى الثلث، على أن تساهم بقية

¹ (أمانى محمود فهمي، الدور الأوربي في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 115.

² (بشارة خضر، مرجع سابق، ص 562.

* اكتسب هذا المؤتمر أهميته من خلال إنشاء لجنة ارتباط خاصة Clahadhoc، أقيمت في مؤتمر باريس في نوفمبر 1993، تبعها لجنة محلية للتنسيق عام 1994 (CLCA)، و مجموعات قطاعية للعمل CST.

³ (مرجع سابق، ص 563.

الدول الأوروبية، الولايات المتحدة الأمريكية، دول الخليج، و اليابان و كندا و أستراليا بباقي القيمة. و يحدد مشروع اللجنة الأوروبية هدفين متكاملتين للتوجه الأوروبي في منطقة غزة و الضفة الغربية، و الذين يمكن تناولهما كأسلوب للعمل أو الإستراتيجية الأوروبية، في هذا الجزء من المنطقة و تركز هذه الإستراتيجية على دعمتين أساسيتين :

▪ استكمال المشاريع الحيوية التي تم البدء فيها، في مجال الإسكان و قطاع الأعمال و الصحة، و إزالة المخلفات، و قطاع الصناعة (الهدف القصير).

▪ الهدف المتوسط : التطبيع الاقتصادي للأراضي الفلسطينية الجديدة، و يتمثل في تحسين الأداء الفلسطيني الاقتصادي بصفة عامة من خلال تهيئة البنية الأساسية اقتصاديا و اجتماعيا، و تشجيع و تكثيف نشاطات القطاع الخاص.

و في هذا المجال يؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية أن يتم توجيه جميع المساعدات الاقتصادية للأراضي الفلسطينية من خلال قناة واحدة هي الاتحاد الأوروبي، و رغم أنه سبق لأجهزة المجموعة الأوروبية التأكيد على ذلك في اجتماعات مجموعة العمل الاقتصادي، فإن تقرير اللجنة الأوروبية وضع تصورا محددًا لهذا الهدف يتمثل في إنشاء ما أسماه "مجموعة عمل التعاون الإقليمي و الاقتصادي REDWG" و التي تنبثق عنها مجموعة أخرى خاصة بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية PEDWG، تشترك فيها جميع الدول المانحة بإشراف البنك الدولي و تجتمع هذه المجموعة كل ثلاثة أشهر¹.

و قد حولت دول الاتحاد الأوروبي إلى غاية عام 1993 قرابة 127 مشروع بمبلغ إجمالي قدره 147,9 مليون أيكو و يوضح الجدول التالي عدد المشاريع الممولة من طرف الاتحاد الأوروبي بين عامي 1987 و 1993.²

¹ أماني محمود، مرجع سابق ، ص 116-117.

² بشارة خضر، مرجع سابق ، ص 564.

السنة	المشاريع	المبالغ (مليون إيكو)
1987	9	2 970
1988	9	3 000
1989	13	5 000
1990	29	6 000
1991	17	10 000
مساعدة استثنائية	14	60 000
1992	26	12 000
مساعدة استثنائية	1	5 000
1993	24	15 000
مساعدة استثنائية	3	29 000
المجموع	145	147 970

و كان الاتحاد الأوربي أول الأطراف التي تحركت منذ توقيع اتفاقية غزة - أريحا بين إسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية - بهدف تطوير الاقتصاد الفلسطيني و كذا تحقيق تعاون اقتصادي إقليمي، يكون للاتحاد الأوربي فيه الدور الريادي على أساس رئاسة الاتحاد لمجموعة العمل الخاصة بالتعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف. و تأكيدا لهذا الاتجاه أصدر الاتحاد الأوربي في 29 سبتمبر 1993 ورقة قدها اللجنة الأوربية للمجلس الوزاري و البرلمان تحت عنوان "دعم الجماعة الأوربية لعملية السلام في الشرق الأوسط" تضمنت ما يلي :

- أ - اقتراح بتقديم دعم مالي للصفة الغربية و غزة يعادل 500 مليون وحدة نقد أوربية في الفترة من 1994-1998 في صورة منح و قروض طويلة الأجل بحيث يقدم بعضها من ميزانية الاتحاد الأوربي، و يقدم النصف الآخر من بنك الاستثمار الأوربي.
- ب - التركيز في المدى القصير على المشروعات التي بدأت بالفعل و أهمها آنذاك مشروعات البنية و المياه، و مشروعات التعليم و بناء المؤسسات، و المساعدة الفنية و البحوث إلى جانب إنشاء قوة شرطة فلسطينية و تجهيزها.
- ج - العمل في المدى المتوسط على المساهمة في إزالة تشوهات الاقتصاد الفلسطيني و جعله يعمل بصورة طبيعية في مجال البنية الأساسية و الاجتماعي و توفير فرص

العمل (في مجال الاتصالات، الطاقة و بناء الطرق).

د - المساهمة في إقامة الآليات المالية و النقدية و العينية لمساعدة الفلسطينيين على استيعاب المساعدات الدولية.

و قد تحددت المساعدات الاقتصادية من خلال اجتماع واشنطن في أول أكتوبر 1999، تحت عنوان "دعم السلام بالشرق الأوسط" شارك فيه وزراء خارجية و مالية 37 دولة إلى جانب ابنك الدولي و الأمم المتحدة و قامت الدول بالإعلان عن مساهمتها لدعم الحكم الذاتي التي وجاءت قائمة الدول كما يلي :

الولايات المتحدة الأمريكية	500 مليون دولار (5 سنوات)
الاتحاد الأوربي	600 مليون دولار (5 سنوات)
النرويج	150 مليون دولار
إيطاليا	80 مليون دولار
تركيا	52 مليون دولار
الدانمرك	38 مليون دولار
سويسرا	30 مليون دولار
اليابان	193 مليون دولار
السعودية	100 مليون دولار

المصدر¹

و في عام 1995 و بمبادرة من نائب الرئيس ماران، قدم إبلاغا للمجلس و البرلمان الأوربي حول المساعدة المستقبلية للاتحاد الأوربي للضفة الغربية و قطاع غزة، و ضمننت اللجنة هذا الإبلاغ نتائج مساهمتها المالية للأراضي الفلسطينية منذ عام 1993، و ذكرت بأن مساهمتها الكلية منذ توقيع إعلان المبادئ سبتمبر 1993، كانت 215,3 مليون إيكو دفع منها فعلا 95,5 مليون، و يوضح الجدول التالي مساهمات دول الاتحاد الأوربي في المساعدات المالية للأراضي الفلسطينية

¹ هاني ، أحمد نافع ، مرجع سابق ، ص 206-207.

منذ عام 1993.

المدفوعات	المجموع	* 1995	1994	1993	السنة
22,75	147	67	60	20	(1) المساعدة المباشرة سبتمبر/ ديسمبر 1993
22,8	68	20,7	15,4	31,9	(2) إعتمادات موازنة أخرى
95,5	21,5	88	75,04	51,9	المجموع
					(3) مشاريع إقليمية
	7	5	2	//	أ- برامج متوسطة
	1,5	1	0,5		ب - مشاريع صغيرة
	8,5	6	2,5	//	المجموع

جدول يوضح مساهمة الاتحاد الأوربي في المساعدات المالية للأراضي الفلسطينية منذ عام 1993 (بملايين الإيكوات)*.

و للسير الحسن للمساعدات الأوربية في الأراضي الفلسطينية، وضعت اللجنة الأوربية

مخطط يوضح إستراتيجية العمل الأوربية المتمحورة حول ثلاثة أبواب :

- المساعدة في إقامة بنى إدارية مؤسسية و ساسية من شأنها أن تحسن الحكم الجيد
- Good Governance، و فعالية إدارة المؤسسات الفلسطينية و شفافيتها
- Capacity Building of Palestinian Authority.
- تخصيص مساعدات لتأهيل الموظفين، و المساعدة التقنية للوزارات و المكتب المركزي للإحصاء، الإذاعة، التلفزة، قوى الشرطة، المجلس التشريعي.

* بلغ الإسهام العام للاتحاد الأوربي (الاتحاد + الدول الأعضاء + البنك الأوربي للاستثمار في مساعدة الأراضي الفلسطينية و حدد 184,4 مليون إيكو).

▪ تعزيز الشرعية الديمقراطية للسلطة الفلسطينية، بإعلان مساهمة بعشرة ملايين إيكو لتحضير الانتخابات¹

و قد استمر الاتحاد الأوربي في تقديم المساعدات للأراضي الفلسطينية، و هذا بهدف عدم الوصول إلى كارثة إنسانية (أحد أهداف المقاربة المدنية هي مجال إدارة الأزمات)، لكن مع ضمان عدم استفادة حركة حماس من هذه المساعدات بأي شكل من الأشكال²، و هذا ما تؤكد من خلال مؤتمر باريس، حيث تقرر توزيع المساعدات الاقتصادية لعامي 2006، 2007 كآلاتي :
وصل إجمالي المساعدات التي أتاحت للسكان الفلسطينية و من موازنة للمفوضية سنة 2006 إلى 340 مليون يوري:

التعهدات مقدرة بملايين اليورو	مساعدات المفوضية للفلسطينيين سنة 2006
40 000,00	مساهمات إغاثة مرحلية للطوارئ
64,41	دعم لموازنة الغوث العامة سنة 2006
10,00	مساعدات الأونرة المقدمة للاجئين الفلسطينيين في لبنان والأردن وسوريا
101,75	الآلية الدولية المؤقتة
12,00	المساعدات الفنية وبناء القدرات
4,91	المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في الضفة الغربية، الأردن، سوريا ولبنان
2,84	الغذاء والأمن الغذائي (الأونرا 15 مليون، برنامج الغذاء العالمي 5 مليون)
339,91	المجموع

المصدر³

¹ بشار خضر، مرجع سابق ، ص 567.

² محسن محمد صالح، مرجع سابق ، ص 251.

³ 'برامج المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوربي' : على الموقع :

أما المساعدات الأوروبية سنة 2007 فقد رصدتها المفوضية وقدرتها بقيمة 328,3 مليون يورو للفلسطينيين، و قد استهدفت قضايا أخرى :

- الدعم الطارئ للشعب الفلسطيني من خلال الآلية الدولية المؤقتة التي تحددت حتى سبتمبر 2007، و تعمل هذه الآلية من خلال تعاون مكثف مع وزارة المالية.
- اللاجئين الفلسطينيين من خلال موازنة وكالة الغوث العامة، و من خلال مشاريع خاصة، فقد استخدمت الأموال لتمكين الوكالة من تقديم الخدمات الأساسية مثل التعليم، و الصحة للاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة و في لبنان و سوريا و الأردن، و يعتبر تواصل الدعم الأوربي للوكالة عنصرا حيويا من إستراتيجية الاتحاد الأوربي لعملية السلام في الشرق الأوسط.
- تقدم الخدمات الاجتماعية في القدس الشرقية بما يتماشى مع سياسة الاتحاد الأوربي في هذا الصدد.

التعهدات محسوبة بملايين اليورو	مساعدات الأوروبية للفلسطينيين سنة 2007
175	مجال 2 و 3 من الآلية (مساهمات إغاثة طارئة مرحلية + دفع مساعدات إجتماعية)
64	موازنة الوكالة العامة
43	المساعدات الإنسانية
10	ENPI شركاء من أجل السلام
4	تحسين مخيمات اللاجئين التابعة لوكالة الغوث للبنية التحتية الصحية للاجئين الفلسطينيين في لبنان
3	منح لوكالة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان
2	دعم الخدمات المجتمعية في القدس الشريف
23,3	مساعدات غذائية
326,3	المجموع

المصدر¹

¹ "برامج المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوربي" : على الموقع :

<<http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/cooperatio-development/palestinians.htm>>

وقد تعهدت دول الاتحاد الأوربي أثناء انعقاد مؤتمر باريس في 14 ديسمبر 2007 بتقديم مبلغ 2367 مليون آورو، و قد تم الربط بين هذه المساعدات و التقدم في عملية التسوية، و قد قسمت المساعدات على النحو التالي:

الجهة	قيمة التعهدات
الاتحاد الأوربي	631
بريطانيا	489
إسبانيا	360
فرنسا	300
السويد	300
ألمانيا	287
المجموع	2 367

جدول يوضح التعهدات الأوربية المالية للسلطة الفلسطينية في مؤتمر باريس (بملايين

الدولارات)¹

و قد ارتفعت القيمة المالية عام 2009 لتصل إلى 554 مليون دولار أي ما يعادل (436 مليون يورو)، و ذلك من خلال مؤتمر دعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار غزة في شرم الشيخ^{2*}

بعد أن قمنا بمسح قيمة المساعدات الاقتصادية المقدمة من طرف الاتحاد الأوربي إلى غاية 2009، سنحاول التطرق إلى المؤسسات الأوربية المسؤولة و مختلف الآليات المنتهجة من طرف الاتحاد الأوربي عن وضع برنامج المساعدات الاقتصادية للسير الحسن للمساعدات الاقتصادية.

¹ محسن محمد صالح، مرجع سابق ، ص 251.

* ترأس هذا المؤتمر إلى جانب أعضاء اللجنة الرباعية : - الأمين العام للأمم المتحدة : بان كي-مون
- وزيرة الخارجية الأمريكية : هيلاري كلينتون

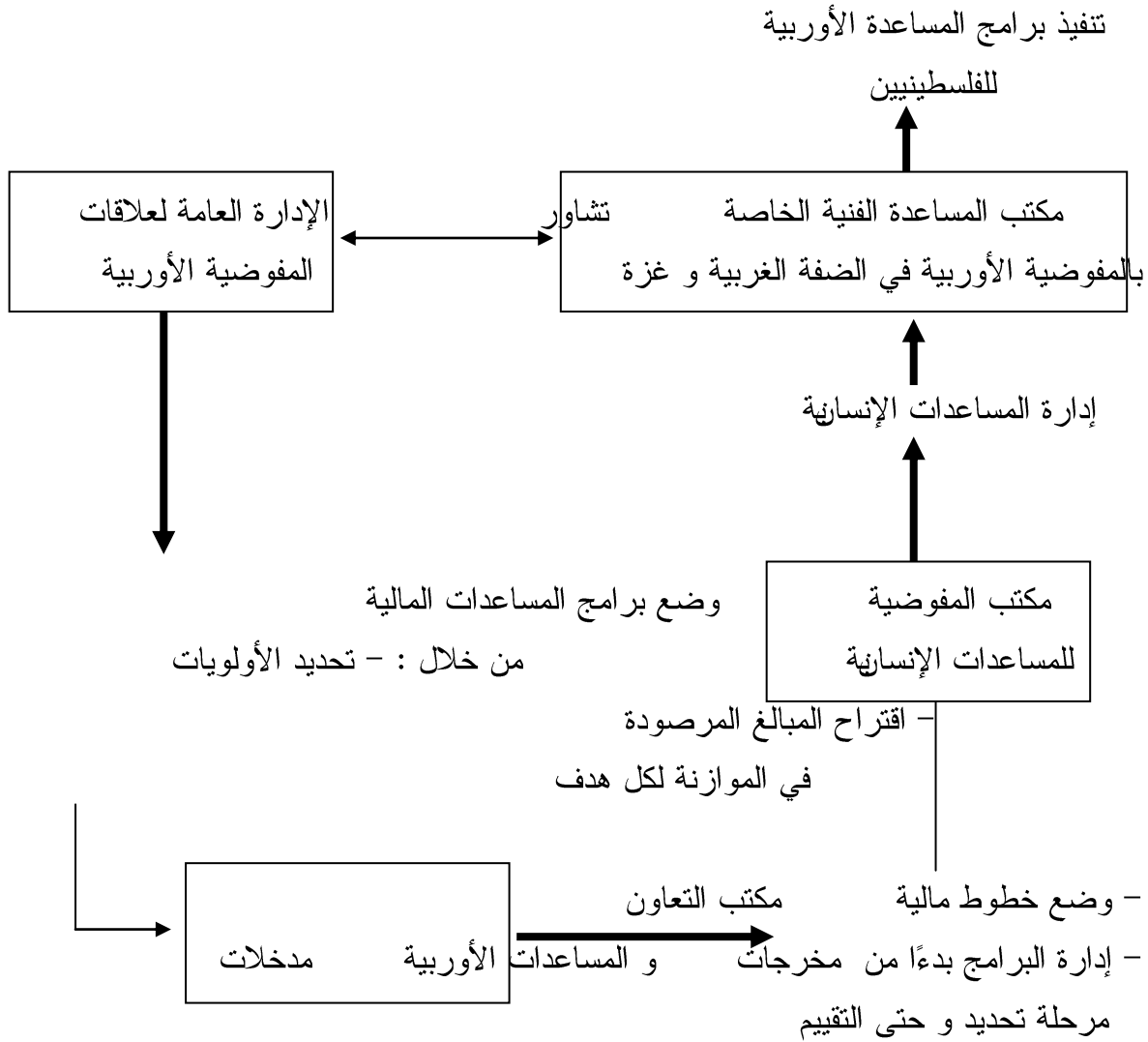
- وزير الخارجية الروسي : سيرغي لافروف

- الممثل الأعلى للسياسة الخارجية و الأمنية الأوربية المشتركة : خافيير سولانا

- ممثلون عن جميع الجهات الدوليّة المانحة للفلسطينيين

² مؤتمر دعم الاقتصاد الفلسطيني على موقع :

● الأجهزة المسؤولة عن وضع المساعدات الاقتصادية :



مخطط يوضح مختلف الأجهزة المسؤولة عن وضع و متابعة و تقييم المساعدات الاقتصادية¹ المقدمة للسلطة الفلسطينية

● آليات الاتحاد الأوروبي لتسيير المساعدات الاقتصادية

وضعت المفوضية الأوروبية عدة آليات تمكن الشعب الفلسطيني من الاستفادة من المساعدات الاقتصادية بشكل فعال يتماشى وتقلب الأوضاع وهي:

¹ برامج المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، على موقع :

• الآلية الدولية المؤقتة للمساعدة المباشرة للشعب الفلسطيني:

وضعت هذه الآلية من طرف المفوضية الأوربية لتقديم مساعدات مباشرة للشعب الفلسطيني بما يتماشى مع استنتاجات المجلس الأوربي و تصريح الرباعية الصادر عام 2006، تهدف هذه الآلية إلى تخفيف الأزمة الاجتماعي الاقتصادية التي شهدتها الضفة الغربية و قطاع غزة، لضمان مواصلة تقديم الخدمات الاجتماعي العامة الأساسية للشعب الفلسطيني، و تيسير أكبر مستوى من دعم المانحين الدوليين و إعادة العائدات الفلسطينية من قبل إسرائيل بحيث تكون محدودة المجال و المدة.

- مجالات العمل الثلاثة التي تغطيها الآلية:

- توريدات أساسية و مصاريف جارية للمستشفيات و مراكز الرعاية و الصحة و خاصة من خلال برنامج دعم.
 - توريد غير منقطع لمرافق الطاقة بما في ذلك الوقود، و ذلك من خلال مساهمات إغاثة الطوارئ (المرحلية).
 - دعم الفلسطينيين المنكشفين من خلال دفع معونات اجتماعية للقسم الأكثر فقرا من السكان، و للعاملين الأساسيين القائمين على تقديم الخدمات العامة الأساسية.
- منذ الإنشاء استفادت قطاعات مختلفة من الشعب الفلسطيني من المساعدات المقدمة من طرف الاتحاد الأوربي من خلال هذه الآلية، و قد كان التركيز على القطاعات التي تسمح بمواصلة تسيير الخدمات العامة الأساسية، كما استفاد المرضى في المستشفيات الحكومية و الأهلية، و في مراكز الرعاية الصحية العامة من هذه الآلية، كما عمت الفائدة على موظفي المرافق الصحية العامة و ذوي الدخل المحدود من العاملين في القطاع العام و السجناء و الحالات الاجتماعي الخاصة.
- تلقى ما يقارب 150 ألف رب عائلة مساعدات مالية من خلال هذه الآلية حيث كان متوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة يصل إلى ستة، بما يعني أن قرابة المليون فلسطيني استفاد بشكل مباشر من المساعدات عبر هذه الآلية.

• آلية PEGASE: و هي آلية انطلق العمل بها في جانفي 2008، و هي آلية أنشأها

الاتحاد الأوربي لتمكن جميع المانحين الدوليين من تقديم مساعداتهم من خلالها.

و قد أكدت المفوضة فيرورو-فالسندر أن Pégase هي آلية سريعة تتمتع بالفعالية و

الكفاءة و تمتثل لأعلى المعايير الدولية للتدقيق و المراقبة. و تشكل Pégase : (الآلية المالية

لتقديم المساعدة للفلسطينيين بالتعاون الوثيق مع السلطة الفلسطينية)، آلية مالية فعالة ميزتها السرعة من خلال تقديم الاتحاد الأوربي تسهيلات سحب الأموال و تقديمها للسلطة الفلسطينية و تهدف هذه الآلية إلى:

- دعم تنفيذ خطة السلطة الفلسطينية للإصلاح و التنمية.
- تستقبل هذه الآلية مساهمات دول الاتحاد الأوربي، و سائر الجهات المانحة الدولية.
- تستخدم عدة أنماط لتحويل المساعدات بصورة شفافة إلى السلطة الفلسطينية¹
- و في غزة يجري استخدام آلية Pégase في الوقت الراهن لتوفير الوقود لإنتاج الكهرباء، و تسديد التقديمات الاجتماعي لـ 24 000 عائلة، و دفع رواتب ما يفوق 28 000 موظف و متعاقد من القطاع العام، و منذ بدء العمل بهذه الآلية العام الماضي و فرت مساعدات للفلسطينيين تزيد قيمتها عن 550 مليون يوري (412 مليون يورو من أموال المجموعة الأوربية و 130 مليون يورو من جهات مانحة دولية أخرى).²

الفرع الثاني : المؤتمرات الاقتصادية

تتعلق فكرة هذه اللقاءات من فرضية أساسية فحواها أن السلام لا يتحقق من دون منافع ملموسة تجنبا شعوب المنطقة، منافع لا تجنبا إلا من خلال زيادة التجارة و الاستثمار، و هذه مقولة تتبناها الأطراف الرئيسية الداعية إلى هذه الآلية، و التي ترى أن اتفاقات السلام في حد ذاتها لا تصنع السلام و ن تكن ذات أهمية كبرى، و يُتعامل مع هذه المؤتمرات بوصفها الخطوة الأولى في عملية طويلة و صعبة لإقامة العلاقات بين شعوب المنطقة، فالسلام لا يتأكد إلا إذا تجسد في شبكة كثيفة من العلاقات بين شعوب المنطقة، بمعنى أن خلق مصالح اقتصادية متبادلة بين الأطراف الداخلة في أي تحالف يمكن أن يؤدي في مرحلة لاحقة إلى تسهيل التوصل إلى حل سياسي ضمن ما يسمى إجراءات بناء الثقة، فتعزيز التعاون الإقليمي يشكل عنصرا أساسيا في التنمية، إذ يؤدي إلى تخفيف التوترات السائدة، و هو ما يتيح لدول المنطقة إعادة توجيه مواردها

¹ برامج المساعدات المالية المقدمة من طرف الاتحاد الأوربي : على موقع :

<<http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/cooperatio-development/palestinians.htm>>

² مؤتمر دعم اقتصاد الفلسطيني : على موقع .

<<http://www..ec.europa.eu/external-relation/occupied-palestinian-territory/index-en.htm>>

نحو التنمية، و تطوير البنية الاقتصادية، و من هنا برز الحديث عن ضرورة خلق أشكال جديدة للتعاون الاقتصادي و دعمها، و إنشاء منطقة للتجارة الحرة، مع العمل على إقامة سوق شرق أوسطية على غرار السوق الأوروبية بقواعدها و تنظيماتها.

و الفرضية الثانية التي تقوم عليها هذه العملية تكمن فيما سماه أمين المنتدى الاقتصادي العالمي، كلاوس شواب "خصخصة صنع السلام" التي تنطلق أساسا من رؤية مفادها أن عملية صنع السلام في الشرق الأوسط أهم و أكثر تعقيدا من أن تترك بمفردها للسياسيين و الدبلوماسيين، بل يجب أن يدعمها و يساعدها علاقات تجارية و اقتصادية تساهم في بناء الجسور اللازمة لعملية التسوية.

و هنا نلاحظ أن فكرة المؤتمرات الاقتصادية في حد ذاتها تعد في الأساس تنويجا لهذه الرؤية الهادفة إلى الاستفادة من المسؤولية الجديدة للقطاع الخاص، في ظل تصاعد نفوذه على المستوى الدولي (كما جاء في إعلان الدار البيضاء)¹

و قد عرف الشرق الأوسط ثلاث مؤتمرات اقتصادية هي :

مؤتمر الدار البيضاء : 1994.

مؤتمر عمان : 1995.

مؤتمر القاهرة : نوفمبر 1996.

أعطيت هته المؤتمرات أهمية كبيرة كآلية تحقق السلام في الشرق الأوسط من خلال تجاوزها لصيغة مدريد التي كانت تتم في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف، و قد أدرجنا هته الألف كآلية من آليات الاتحاد الأوروبي لصنع السلام في الشرق الأوسط رغم أن هته المؤتمرات انعقدت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا للأسباب التالية :

- ترأس الاتحاد الأوروبي لبعض اللجان المنبثقة عن هته المؤتمرات.

- العقيدة الأمنية الأوروبية المتمحورة حول المنهج التعددي (تسوية أزمات الشرق

الأوسط إلى جانب عدة أطراف دولية).

حيث انبثقت عن هته المؤتمرات عدة لجان و مشاريع أوكلت بعضها للاتحاد الأوروبي و دوله

يمكن حصرها في :

¹ (عبد الفتاح الجبالي، "المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 30، ربيع 1997، ص 21-22.

● مشروع إصلاح المنطقة الممتدة من جنوب البحر الميت إلى إيلات والعقبة : خصصت لهذه المنطقة 66 مشروع من مجموع 139 مشروع، مع الملاحظة أن أغلبها يتمحور حول موضوع المياه الذي أصبح محمدا حاسما لعملية التسوية في الشرق الأوسط و لا سيما أن إمكانية استغلال المياه اقتصاديا متعذرة إلا عبر عدد من المشاريع المشتركة وبمعنى آخر، فإن مشاريع التعاون المائي خصصت في إطار المجهود الجماعي للأطراف الدولية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

و يقوم الاتحاد الأوربي بتمويل هذا المشروع إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان، من خلال خطة لإقامة مركز إقليمي برعاية دولية لأبحاث تحلية المياه في مسقط¹.

● ثاني البرامج المتعددة الأطراف الموضوعة قيد التنفيذ : و هو برنامج تنمية منطقة جنوب شرق المتوسط، و هو يشمل الساحل الجنوبي من إسرائيل و قطاع غزة، و شمال سيناء في مساحة تقدر بنحو 200 كلم²، و يغطي قطاعات المواصلات، و النقل و السياحة و التجارة و العمالة، و ينطوي على تعاون ثنائي و ثلاثي بين مصر و إسرائيل و السلطة الفلسطينية، في إطار لجنة التوجيه التي أنشأها الاتحاد الأوربي.

و يدعم الاتحاد الأوربي عدة مشاريع أهمها بناء سدود، و مد أنابيب لضخ المياه في المنطقة، بتكلفة 400 مليون.

و في مجال المواصلات، الذي يقع تحت الرعاية الفرنسية، توصلت لجان العمل إلى عدد من المشاريع، أهمها طريق التفافية بين طابا و إيلات، و طريق تربط مدينة حيفا (إسرائيل) بمدينة إربد(الأردن).

و قد أثبتت هذه المؤتمرات أن للاتحاد الأوربي الدور المساعد من خلال تمويل المشاريع فقط، و هذا ما دفع الاتحاد الأوربي إلى محاولة خلق آليات مستقلة تجسدت في الشراكة الأورومتوسطية، من خلال إعلان برشلونة و الذي جاء بعد مؤتمر الدار البيضاء، و عمان الاقتصاديين للشرق الأوسط، حيث أشار هذه الإعلان أن إدخال كل من السلطة الفلسطينية و إسرائيل تحت لواء هذه الشراكة يساهم في خلق إطار للتعاون و التفاوض، و قد أشار إعلان برشلونة إلى قاعدة مؤتمر مدريد السلام في الشرق الأوسط "الأرض مقابل السلام" و ذلك في

¹ عبد الفتاح الجبالي، مرجع سابق، ص 31.

معرض الحديث عن العلاقات السياسية الأمنية بين الدول¹.

و في إطار الشراكة الأورومتوسطية و تأكيداً للإدارة المدنية في جانبها الاقتصادي من خلال الإجراءات الإيجابية، تم عقد اتفاق انتقالي للتجارة و التعاون مع المنظمة الفلسطينية في 24 فيفري 1997، و تعتبر هذه الاتفاقية انتقالية (لمدة خمس سنوات)، و يمكن للجنة الأوربية أن تطلب التفويض للمجلس لإعادة التفاوض مع الجانب الفلسطيني حول اتفاق متكامل للمشاركة بعد انتهاء مفاوضات الوضع النهائي بين إسرائيل و الجانب الفلسطيني.

و قد تضمن التفويض الممنوح أصلاً للجنة الأوربية بشأن الاتفاقية أنها تأتي في إطار اهتمام الاتحاد الأوربي بدعم سياسته المتوسطية و كذلك تدعيم العلاقات بين الأطراف في عملية السلام². أما عن استخدام الإجراءات الاقتصادية في جانبها السلبي 'الضغط، العقوبات الاقتصادية' فلم تستعمل من طرف الاتحاد الأوربي بشكل فعال، فمثلاً رفض الاتحاد الأوربي منح اتفاقية تفضيلية جديدة لإسرائيل عام 1992، و ربط ذلك بعملية السلام، لكن تراجع و وافق عليها في عام 1995، و لكن هذا لا يعني الفشل المطلق للضغط الأوربي على إسرائيل في توجيه بعض قراراتها، حيث أصدر البرلمان الأوربي في 18 جانفي 1990، قرار يدعو المجموعات الأوربية إلى اتخاذ تدابير ملموسة و لا سيما تجميد التعاون العلمي مع إسرائيل، و توقيف كل المساعدات المالية للجامعات الإسرائيلية، عقب الإقبال الممتد للمؤسسات الجامعية الفلسطينية في الأراضي المحتلة، و اتبعت اللجنة، توصية البرلمان الأوربي و جمدت الاعتماد الموازي 7394، المكرس للتعاون العلمي مع إسرائيل و تم تعليق اتفاق الطاقة، المعقود مع الوزير الإسرائيلي للطاقة، في 24 جانفي 1990م، كذلك مشاريع التعاون العلمي في 9 فيفري، و كانت النتائج الإيجابية حصيلة للضغط الأوربي خاصة بعد تعليق اتفاق الطاقة حيث سمحت إسرائيل للثانويات بأن تفتح أبوابها مجدداً، و في 15 ماي أعلنت فتح الجامعات ابتداءاً من شهر سبتمبر³.

إذن فالإدارة المدنية للقضية الفلسطينية في جانبها الاقتصادي تعتمد على الإجراءات الإيجابية (خاصة المساعدات الاقتصادية) مع محدودية استعمال الإجراءات السلبية نتيجة للضغط الأمريكي من جهة، و العلاقات الإسرائيلية الأوربية في الجانب الاقتصادي من جهة أخرى.

¹ محمد علي حوات، مفهوم الشرق الأوسطية و تأثيرها على الوطن العربي، مرجع سابق، ص 120.

² هاني خلاف، مرجع سابق، ص 209-210.

³ بشارة خضر، مرجع سابق، ص 596.

المطلب الثاني : الإجراءات السياسية

رسم الاتحاد الأوربي ملامح توجهاته الإستراتيجية تجاه التسوية السياسية في بيان أصدره في 25 نوفمبر 2007، أي قبيل انعقاد مؤتمر أنابوليس، و قد أطلق الاتحاد الأوربي على توجهاته اسم "بناء دولة للسلام في الشرق الأوسط : إستراتيجية عمل الاتحاد الأوربي" (State Building for Peace : an EU Action Strategy) و قد حدد الاتحاد الأوربي الأسس التي يقوم عليها السلام، وهي :

- الأرض مقابل السلام.
 - قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (القرار 1515، 1402، 1397، 338، 242) و بناءً على مؤتمر مدريد.
 - المبادرة العربية.
 - خريطة الطريق.
 - الاتفاقات السابقة بين الطرفين الفلسطيني و الإسرائيلي.
- و تدعو إستراتيجية الاتحاد إلى قيام اللجنة الرباعية و بمساندة من المجتمع الدولي، برعاية عملية السلام¹.
- و تدعو الخطة الإستراتيجية الأوربية إلى :
- استمرار التعاون مع الشركاء العرب، و التعهد بالمساعدة طبقاً لنتائج أنابوليس.
 - إنشاء قوة أمنية عصرية و ديمقراطية في الدولة الفلسطينية، بالتكامل مع المنسق الأمني الأمريكي.
 - وضع برامج و نشاطات (من طرف الاتحاد الأوربي) تسهم في ودة تواصل الدولة الفلسطينية.
 - العمل على إيجاد حل عادل لقضية القدس و اللاجئيين².
 - حل بدولتين يفضي إلى تسوية نهائية و شاملة للصراع³

¹ محس محمد صالح، مرجع سابق ، ص 253.

² د. جون ماركو، أوروبا و الشرق الأوسط : رغبة تنتظر القدرة : رؤية فرنسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 148، أبريل 2002، ص 75.

³ موقف الاتحاد الأوربي من عملية السلام في الشرق الأوسط

و يعتمد الاتحاد الأوربي على البعد السياسي في تسوية القضية الفلسطينية فخلال اجتماع كاسيرس باسبانيا في 11 فيفري 2002، أعرب وزراء خارجية الاتحاد الأوربي، عن رفضهم للاقتراب الأمني، أساسا للصراع، و الذي تفضله حكومة شارون، و تدعمه الولايات المتحدة، و أملوا في التركيز على البعد السياسي، و أعربوا عن أمانهم في إحداث "صدمة ديمقراطية"، تمر عبر إعلان دولة فلسطينية، و يجمع الملاحظون أن انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر عام 1991 مثل أول ظهور لأوربا سياسيا كمشارك فاعل في عملية السلام، بعد أن اكتسبت صفة المراقب داخل المؤتمر بشكل رسمي، و عبر مساهمتها الفعالة في اللجان متعددة الأطراف التي كلفت بتناول القضايا الفنية و قضايا التعاون المشترك في المنطقة، و منذ ذلك الوقت أصبح للاتحاد الأوربي منسق يقوم بجولات في الشرق الأوسط على غرار المنسق الأمريكي¹.

إذن ما هي الآليات السياسية المتبعة من طرف الاتحاد الأوربي لتجسيد خطته الإستراتيجية الخاصة بالتسوية السياسية؟

سنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال - الوساطة الأوربية،

- دبلوماسية المفاوضات

- المبادرات الاتفاقات.

الفرع الأول : المبعوث الأوربي كوسيط لإدارة السلام في الشرق الأوسط

اعتبارا من انتخاب نتيا هو في ماي 1996، و تصاعد الحركات الاستطانية من طرف حكومته، و تزايد حركات العنف التي أدت إلى تعليق المفاوضات حول النظام النهائي للأراضي المحتلة، و تجميد المفاوضات المتعددة الأطراف، اقتنع الاتحاد الأوربي بأن المؤتمرات الاقتصادية تتأثر بمسار السلام و ليس العكس، حتى أن الاجتماعات المعقودة في إطار الشراكة الأوربية المتوسطة (مسار برشلونة) عانت من الانعكاسات السلبية لمسار السلام، كما كان الحال في مالطا في أفريل 1997، و وصل الاتحاد الأوربي إلى تكوين تصور متشائم حول جدوى مساعدته الاقتصادية للأراضي الفلسطينية. كما يبدو ذلك في مذكرة ماران عام 1998، و هذا ما دفع الاتحاد

<<http://www.debugg.ec.europa.eu/ar/eu-andpalestine/strategy.htm>>

¹ سعيد عكاشة، "المبادرات الأوربية في الشرق الأوسط : خريشات في جدار صلب لرؤية عربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 148، أبريل 2002، ص 78-79.

الأوربي إلى ضرورة المزاجية بين الآليات الاقتصادية (جانبا المساعدات الاقتصادية) و الآليات السياسية (تمثلت في إرسال مبعوث موفد خاص أوربي إلى الشرق الأوسط. و هو ما أطلق عليه الموفد الأوربي الخاص (Miguel Angel Moratinos)* بدينامية سياسة جديدة.

و قد تشكل الموفد الخاص من خلال طلب المجلس الأوربي غير الرسمي في أكتوبر 1996، في دبلن، إلى مجلس "القضايا العامة"، إبداء رأيه حول تسمية موفد خاص للاتحاد الأوربي إلى الشرق الأوسط، و قد اتخذ القرار ضمن إطار "السياسة الخارجية و سياسة الأمن المشترك (PESC) و صدقه العمل المشترك في 25 نوفمبر، المتعلق بتسمية موفد خاص من الاتحاد الأوربي لأجل مسار السلام في الشرق الأوسط بتعيينه السفير الإسباني في تل أبيب ميغيل أنجيل موراتينوس. و كانت مهامه محددة في المادة الثانية من العمل المشترك و هي تتعلق خاصة :

- إقامة اتصالات وثيقة مع جميع الشركاء في مسار السلام و الحفاظ عليها، و مع الشركاء الثالثين أصحاب العلاقة.
- مراقبة مفاوضات السلام، و الاستعداد لتقديم نصح الاتحاد الأوربي و مساعيه الحميدة إذا طلب الفرقاء ذلك.
- الإسهام في تطبيق الاتفاقيات الدولية المعقودة، عندما يطلب إليه ذلك.
- إقامة اتصالات بناءة مع موقعي الاتفاقات.¹
- الاتصال بأطراف الاتفاقات الخاصة بعملية السلام لدعم الالتزام بالمبادئ الأساسية الديمقراطية بما في ذلك احترام حقوق الإنسان و سيادة القانون.
- إطلاع أجهزة المجلس الوزاري على إمكانية تدخل الاتحاد في عملية السلام و كذلك حول أفضل السبل لمواصلة مبادرات الاتحاد، و ما يتعلق بالجوانب السياسية للمشروعات التنموية التي يقوم بها.
- مراقبة التحركات التي تتم من أي طرف و التي قد تضر بنتائج مفاوضات الوضع النهائي.

* شغل موراتينوس عدة مناصب : - منصب المدير العام لشؤون إفريقيا و الشرق الأوسط (في وزارة الخارجية الإسبانية سنة 1996، - سفيراً لإسرائيل، جوان-ديسمبر 1996، - المحرك الرئيسي لمؤتمر برشلونة).

¹ (بشارة خضر، مرجع سابق، ص 500-501).

▪ أن يعمل المبعوث وفقاً لتوجيهات رئاسة مجلس الشؤون العامة و أن يقدم التقارير إليها بصورة منتظمة، و كلما دعت الحاجة، كما سيكون للجنة الأوربية دور فيما يخص هذه المهام.

حيث أكد الاتحاد الأوربي على ضرورة وجود مبعوث للسلام في الشرق الأوسط يمكنه من أداء دور الوسيط من جهة ، و دور المصور للأوضاع التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى¹. و قد لخص موراتينوس تصوره للتحرك الأوربي في النقاط التالية :

أ- إرساء آلية للمتابعة مع الأطراف للتغلب على عدم المشاركة الأوربية المباشرة في المفاوضات.

ب- الاستماع إلى وجهات النظر المختلفة حول سبل التحرك الأوربي و التواجد المستمر في المنطقة.

ج- السعي للحصول على ثقة الجانب الإسرائيلي، و تكثيف الاتصال بالرأي العام الإسرائيلي بمختلف تياراته.

د- التنسيق الكامل مع الجانب الأمريكي.

هـ- التركيز على موضوع المستوطنات و القدس، و تطوير موقفهم بالنسبة لزيارات بيت الشرق.

حيث حاول موراتينوس تقديم تصوره للتحرك الأوربي في المنطقة من خلال تحديد الأهداف التي يجب تحقيقها.

و قد تضمنت تصريحات المبعوث عقب تعيينه نصائح للاتحاد الأوربي و الخطوات الواجب إتباعها لصنع السلام في الشرق الأوسط و هي :

▪ أهمية استخدام الإطار المتوسطي كآلية لتحقيق السلام في منطقة المتوسط و الشرق الأوسط نظر للتزاوج بينهما.

▪ أن من ضمن مهامه مراقبة تطبيق الاتفاقيات الدولية، و خلق ما اسماه " European Peace Watch" لمتابعة عملية السلام.

¹ هاني خلاف، أحمد نافع، مرجع سابق ، ص 215.

- ضرورة أن يتحرك بخطوات محدودة، و لكن قوية التأثير و الفعالية مؤكدا على أن الاتحاد تتوافر لديه الإرادة السياسية لتفعيل دوره في المنطقة مضيفا بأنه سيتحرك بشكل مكمل للدور الأمريكي.
 - الإشارة إلى أن "ميثاق العلاقات الأوربية - عبر الأطلنطية"، الذي وقعه الاتحاد مع الولايات المتحدة في مدريد سنة 1995، يسمح له بالحصول على معلومات خاصة بتطورات عملية السلام عبر القنوات المختصة.
 - الإشارة إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، موضحا أنه لا يوجد اتفاق بين دول الاتحاد حول مسألة قيام دولة فلسطينية.
 - أنه سيركز مهمته حاليا مع الجانب الفلسطيني على تخفيف إغلاق أراضي الحكم الذاتي، و على تحسين سبل الاتصال و أنه لن يشارك في المفاوضات الخاصة بالخليل إلا إذا طالبت الأطراف بذلك، و أن ما يهدف إليه ليس الاشتراك في المفاوضات السياسية المباشرة، و إنما المساهمة في إرساء الإجراءات التي تكفل البناء التدريجي للثقة بين الأطراف¹
- و للإطلاع على الأوضاع الشرق الأوسطية و تكوين رؤية واضحة المعالم حول المنطقة قام موراتينوس بعدة جولات في المنطقة، حيث زار القاهرة في 7 و 8 ديسمبر 1996، و زار إسرائيل أكثر من مرة، و حمل رسالة من إسرائيل حول استئناف المفاوضات، كما زار المغرب حيث طالب الملك حسن باستئناف دور الوساطة في عملية السلام، و تفعيل علاقات بلاده مع إسرائيل.
- كذلك أجرى المبعوث في أوائل فيفري 1997، مباحثات في واشنطن مع المنسق الأمريكي "دينيس روس"، تناولت المسار الفلسطيني و كذلك كلا من المسار السوري و اللبناني.
- و بعد سنة من تنصيب موراتينوس قدم تقرير عرضه على وزارة خارجية الاتحاد في اجتماعهم في 20 جانفي 1997 جاء فيه ما يلي :
- أن جهوده في المرحلة الأولى ركزت على محاولة تعزيز إجراءات بناء الثقة بين أطراف عملية السلام.

¹ هاني خلاف، أحمد نافع، مرجع سابق ، ص 216.

- أن اتصالاته مع الحكومة الإسرائيلية لتخفيف الضغوط عن السكان الفلسطينيين بدأت تؤتي بعض الثمار حيث تم إنشاء "لجنة توصية" في الخارجة الإسرائيلية للبت في المشكلات المتعلقة بعملية الإغلاق، و أن السلطات الإسرائيلية تعهدت له بتنفيذ ثلاثين بندا من الإجراءات الخاصة بتحسين الأحوال المعيشة آخرها السماح للصيادين من قطاع غزة بدخول المياه الإقليمية لإسرائيل.
- أبرز موراتينوس للجانب الإسرائيلي الأهمية التي يوليها الاتحاد لبدء تنفيذ ميناء و مطار غزة، و أنه طرح إمكانية مساهمة أوروبا في مسألة المرور الآمن، و تسهيل عبور المنافذ الحدودية (تم الاتفاق مبدئيا على إمكانية تقديم أوروبا لأجهزة أشعة فرنسية متقدمة للكشف السريع عن المتفجرات في الشاحنات).
- أكد موراتينوس أنه بصدد صياغة أفكار حول كيفية تعامل الاتحاد مع بيت الشرق.
- كما أكد موراتينوس أن القناصل العامين للاتحاد الأوربي في القدس سيقومون بإعداد تقرير حول إمكانية تقديم دعم أوربي، و سياسي و فني لإنجاح الانتخابات المحلية الفلسطينية¹

و قد حقق هذا الموفد عدة انجازات، يمكن حصرها في :

- الإسهام في اتفاق الخليل في جانفي 1997، و قد طلب الرئيس عرفات في هذه المناسبة، رسالة يوجهها الاتحاد الأوربي إلى الفلسطينيين*، مما يدل بوضوح اهتمام السلطة الفلسطينية بالوساطة الأوربية في مسار السلام.
- و من منجزات الموفد الخاص لقاء عرفات - ليفي (وزير الخارجة الإسرائيلية) مالطا في أبريل 1997.
- لقاء بروكسل بين عرفات و ليفي في جوان 1997.
- دعوة نواب إسرائيليين و فلسطينيين إلى استراسبورغ بدعوة من البرلمان الأوربي، و إلى أثينا بدعوة من الحكومة اليونانية.

¹ هاني خلاف، أحمد نافع، مرجع سابق ، ص 217-218.

* حيث كتب الرئيس الممارس آنذاك هانز فان ميرلو (Hans Van Mierlo) « كن على يقين يا سيدي الرئيس من أن الاتحاد الأوربي ما زال ملتزما بسلام عادل و دائم و شامل في الشرق الأوسط. و سوف يستخدم كل ثقله السياسي و المعنوي لتطبيق نصوص الاتفاق كلها، ضمن احترام الرزنامة. و على أساس المبادلة بين الإسرائيليين و الفلسطينيين ».

▪ إعداد قانون سلوك صدقه مجلس "الشؤون الخارجية في 6 أكتوبر 1997"¹.

حيث تحققت هذه الإنجازات عن طريق الموفد الخاص و هذا إما بتقديم اقتراحات للجهات المعنية (المؤسسات الأوربية فوق قومية) أو بالوساطة مباشرة بين الجهات المتفاوضة².
و لم يكتف الموفد الخاص في الشرق الأوسط بالوساطة و المساعي الحميدة بل تعدهما إلى اقتراح مشاريع لتسوية الصراع أهمها:

صيغة (الانسحاب الكامل مقابل الأمن الكامل) بدلا من صيغة (الأرض مقابل السلام): حيث أمام تدهور عملية السلام بسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية إزاء استئناف مباحثات السلام - تقدم موراتينوس إلى رئاسة الاتحاد الأوربي باقتراح صيغة بديلة للصيغة التي سبق إقرارها في مؤتمر مدريد (الأرض مقابل السلام) و في صيغته الجديدة اقترح موراتينوس (الانسحاب الكامل مقابل الأمن الكامل).

و قد رأى السفير موراتينوس في شرحه لهذه الصيغة أنها تحقق الأهداف التالية :

أ- انسحاب إسرائيل من الجولان و جنوب لبنان.

ب- تحقيق الأمن الإسرائيلي من خلال توفير موارد منتظمة للمياه، كما يمكن تصور وجود قوات دولية، أو إنشاء مناطق منزوعة السلاح في الأراضي التي يتم الانسحاب منها.

ج- أن السلام سوف يتحقق نتيجة لتحقيق هذه المعادلة الجديدة³.

إذن فقد استطاع الاتحاد الأوربي من خلال الموفد الخاص أن يحقق بعض التوازن بين الدور الاقتصادي و السياسي و لو نسبيا.

¹ بشارة خضر، مرجع سابق ، ص 501.

² هاني خلاف، أحمد نافع، مرجع سابق ، ص 219.

³ هاني خلاف، أحمد نافع، مرجع سابق ، ص 219.

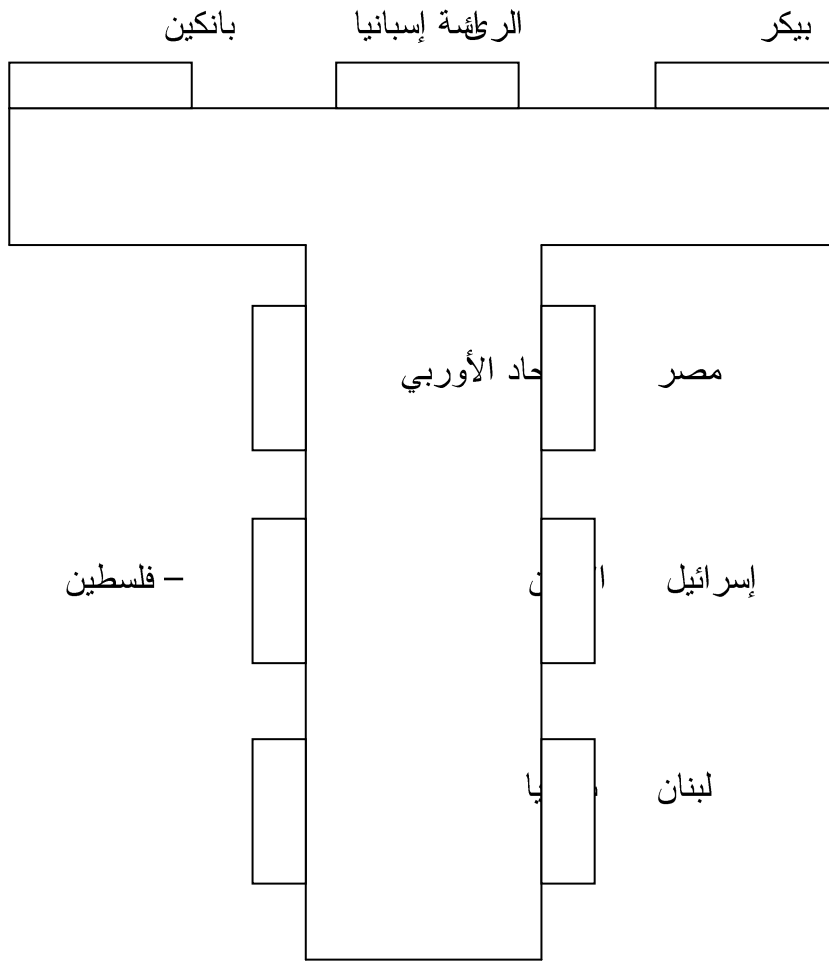
الفرع الثاني : المفاوضات المتعددة الأطراف

قبل انعقاد مؤتمر مدريد الذي تحدد تاريخه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا في نوفمبر، داعى الاتحاد الأوربي في الفترة الممتدة من 23 إلى 27 جويلية 1990 من خلال الزيارة التي قام بها وزراء خارجية الاتحاد الأوربي برئاسة وزير الخارجية الإيطالي، إلى الشرق الأوسط، حيث التقى الوفد مع رئيس الوزراء و وزير الخارجية الإسرائيلي، حيث أشار إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام، و إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام حيث كانت فكرة انعقاد مؤتمر دولي اقترح أوربي تجسد من خلال مؤتمر مدريد، الذي أعطيت أوربا دور المراقب في المؤتمر، و عقد المؤتمر على أرض إحدى عواصمها مدريد و جاء تصريح الاتحاد الأوربي على لسان وزير خارجية هولندا بصفة بلاده المترأسة للاتحاد، أثناء المؤتمر بضرورة القيام بدور فاعل، ليعكس الرغبة الأوربية للقيام بدور سياسي إلى جانب الدور الاقتصادي، حيث أكد على حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام بما في ذلك إسرائيل و هذا بوقف الاستيطان. و بالرغم من أن المؤتمر انعقد برعاية أمريكية، و روسية مع محاولة استبعاد الدور الأوربي، إلا أن الدور الأوربي كان دورا ناشطا¹.

حيث لولا المفاوضات السرية التي جرت في أوسلو تحت رعاية وزير الخارجية النرويجي، ما كان يمكن التوصل إلى اتفاق فلسطيني إسرائيلي، و هو الاتفاق الذي يمثل إعلان المبادئ، و الذي تم توقيعه في واشنطن عام 1993.

و يوضح الشكل التالي شكل طاولة المفاوضات و موقع الاتحاد الأوربي من الطاولة :

¹ جان جورج دانييل، مؤتمر مدريد، دور أوربا في عملية السلام، سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط، لبنان : نوبليس، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2002، ص 103 - 104.



مخطط يوضح شكل طاولة التفاوض (مؤتمر مدريد) و موقع الاتحاد الأوربي منها¹

- و قد شارك الاتحاد الأوربي بعد مؤتمر مدريد في المفاوضات المتعددة الأطراف، حيث صدر عن راعي مؤتمر مدريد الولايات المتحدة و روسيا في 10 فيفري 1994 و في 12 جوان 1994 بيانان* يؤكد فيهما كل من الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي أن المفاوضات المتعددة الأطراف تهدف إلى أن تكون محركا للمفاوضات الثنائية و يجب أن تتركز مشاريع مشتركة تمويلها الأسرة الدولية. و قد تناولت المفاوضات المتعددة الأطراف ما أطلق عليه مجموعات لعمل الخمس*،

¹ جان جورج دانيل، مرجع سابق ص 141.

* موضوع البيانان : "إعلان مبادئ حول المفاوضات المتعددة الأطراف".

* هذه المجموعات تناقش قضايا (التعاون الاقتصادي، الماء ، رقابة التسلح، البيئة، اللاجئين).

و اجتمعت هذه المجموعات، عند انعقاد مؤتمر مدريد، بانتظام، في دورتين كل سنة، غير أن انتخاب ننتيا هو أدى إلى توقف المفاوضات المتعددة الأطراف عمليا. وكانت مجموعة الإنماء الاقتصادي المجموعة الوحيدة التي ترأسها الاتحاد الأوروبي، بنيابة أمريكية و روسية، و اجتمعت هذه المجموعة خمس مرات (بروكسل ماي 1992، باريس نوفمبر 1992، روما ماي 1993، كوبنهاغن نوفمبر 1993، الرباط جوان 1994).

و إذا حكما على أساس انتظام دورات هذه المجموعة، و الأنشطة التي قررها مشروع كوبنهاغن فإن مجموعة REDWG كانت الأكثر دينامية بكثير من المجموعات الخمس المتعددة الأطراف. و قد تقرر إنشاء :

1. لجنتي إرشاد يرأس أحدها الاتحاد الأوروبي، و الثانية بين دول المنطقة.

2. لجان قطاعية REDWG Sectoral Commitees، أنيط التنسيق بينها ببلدان

منطقة الشرق الأوسط أهمها : إسرائيل (التجارة) // السلطة الفلسطينية (السياحة).

و يفسر انخراط دول الاتحاد الأوروبي في هذه المجموعة :

1- محاولة الاتحاد الأوروبي إيجاد دور و مهم في المفاوضات (استخدام الإجراءات الاقتصادية للتأثير السياسي).

2- القناعة الأوروبية، بأن العامل الاقتصادي هو الذي يجذب السياسي¹.

فنلاحظ أن الاتحاد الأوروبي ترأس المجموعة الاقتصادية، و هذا تأكيدا للتصور الأوروبي في مجال الإدارة المدنية من خلال الإجراءات الاقتصادية و جعلها الدافع للدور السياسي، في ظل هيمنة أمريكية على المفاوضات و المبادرات لإدارة أزمات الشرق الأوسط.

و مع استبعاد الاتحاد الأوروبي من المفاوضات حاول الاتحاد الأوروبي إبراز وجوده السياسي من خلال المبادرات الأوروبية، و عقد اتفاقات أمنية مع الجانب الفلسطيني تمكنه من الحصول على معلومات دقيقة عن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية (استعمالها في آلية الإنذار المبكر) - سبق التطرق إليها في الفصل الأول - و التي تستعمل في مجال الوقاية و إدارة الأزمات.

و أشهر المبادرات الأوروبية المقدمة هي مبادرة مارس 1998. و كانت هذه المبادرة قد

قدمت بواسطة وزير الخارجية البريطاني في ذلك الوقت "روبن كوك"، و تنص هذه المبادرة على

¹ بشارة خضر، مرجع سابق، ص 486، 488، 489.

تصور جديد للشرق الأوسط من خلال قيام دولة فلسطينية مستقلة، تشمل حدود ما قبل 1967 و عودة اللاجئين قبل عام 1948، و هذا ما دفع مراكز القوى الصهيونية واسعة النفوذ في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، من شن حملة واسعة النطاق ضد المبادرة الأوربية، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتحرك في اتجاهين:

1- إقناع الاتحاد الأوربي بتخفيض نسب الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي

الفلسطينية، و التي وصلت أي 20 % كمرحلة أولى نحو الحل النهائي¹.

2- إقناع إسرائيل في حالة موافقتها على هذا التعديل بقبول المبادرة بعد إعلانها كمبادرة

أمريكية، إلا أن إسرائيل رفضت الطلب الأمريكي لينتهي الأمر بسقوط المبادرة

الأوربية قبل إعلانها².

- و قد تعرضت مبادرة خافير سولانا و ميغيل موراتينوس ممثلاً للاتحاد الأوربي في 20

جانفي 2002، من خلال عرض فكرة عقد مؤتمر دولي في اجتماع ضم الولايات المتحدة

الأمريكية و الاتحاد الأوربي، و روسيا، و الأمم المتحدة و ترأسه وليم بيبوز مساعد وزير

الخارجية الأمريكي، و عرض سولانا بتأييد المبادرة أو المشروع الفرنسي الذي أطلقه الرئيس

شيراك في أواخر العام 2002، و الذي ينص على إجراء انتخابات في المناطق الفلسطينية إلا أن

الوفد الأمريكي في الاجتماع المشار إليه، رفض الاقتراح هذا ما أدى بالاتحاد الأوربي كما أشرنا

في أسس إستراتيجيته لعامي 2007-2009 بالاكتماء بتأييد المبادرات العربية - فمثلاً أيدت فرنسا

المبادرة السعودية لعام 2002، و هذا ما جعل هوبير فيدرين أثناء لقاءه مع مروان المعشر، وزير

خارجية الأردن في باريس 22 فيفري 2002، يشير إلى أن الضغوط الأمريكية على الاتحاد

الأوربي كانت كبيرة حيث أرسل وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إلى وزراء الخارجية

الأوربيين في اجتماعهم الذي انعقد في فيفري 2002 باسبانيا قائلاً « يجب على حلفاء الولايات

المتحدة الأمريكية عدم اتخاذ مواقف معارضة لها.» و قد أدت الضغوط الأمريكية حسب فيدرين

إلى :

- تخلى بريطانيا و ألمانيا و هولندا عن الاجتماع الأوربي الذي تحقق حول مساري الحل

¹ (بشارة خضر، مرجع سابق ذكره ، ص 486-487.

² (سعيد عكاشة، مرجع سابق، ص 78.

السياسي و التدابير الأمنية ليتحول إلى ضرورة وقف العنف كشرط من أجل إطلاق المبادرات السياسي. هذا ما يؤكد أن التأثير الأمريكي أهم محدد لإدارة القضية الفلسطينية و من ثم التأثير على فعالية إدارة الأزمات في جانبها المدني) و هكذا بدت الإدارة المدنية للاتحاد الأوربي في جانبها السياسي من خلال المبادرات السياسي عاجزة تماما عن التأثير في حيثيات القضية إما بسبب

- اعتراض إسرائيل المبدئي على إدخال أوروب كطرف فاعل في هذا الصراع

- التأثير و التوجيه الأمريكي للمبادرات الأوربية¹.

و في إطار تفعيل الاتحاد الأوربي لدوره السياسي قام بعقد اتفاقات أمنية مع السلطة الفلسطينية أهمها اتفاق للتعاون الأمني الأوربي- الفلسطيني و الذي انعقد بغزة في 20 أبريل 1998 حيث اتفق كل من الاتحاد الأوربي و السلطة الفلسطينية على إقامة إطار جديد يهدف لتطوير التعاون المشترك، فيما يتعلق بالقضايا الأمنية، و في هذا الإطار اتفق على إنشاء لجنة أمنية دائمة، و تضم اللجنة في عضويتها المستشار الأمني للمبعوث الخاص للاتحاد الأوربي، و رئيس الاستخبارات العامة، و رئيسي جهات الأمن الوقائي في الضفة الغربية و قطاع غزة، أو ممثلين عنهم، و يمكن لمسؤولين آخرين من الاتحاد الأوربي أو السلطة الفلسطينية المشاركة حسب متطلبات الظروف و جدول أعمال المحادثات، و ستجتمع اللجنة بشكل منتظم و دوري، و بناء على طلب أي طرف و في أوقات الأزمات².

و ينص الاتفاق على أن المشاركة تقتصر بشكل أولي، على ممثلي من السلطة الفلسطينية و الاتحاد الأوربي، مع إمكانية اتساعها لتشمل من شاركوا في جهود مسبقة لتوفير إطار للتعاون من أجل مكافحة الإرهاب، مع التأكيد إلى أن هذا الإطار لن يبطل و لن يحل محل أي علاقة ثنائية بين السلطة الفلسطينية، و أي طرف آخر فيما يتعلق بالأمن و الاستخبارات.

و قد حددت مهام اللجنة بما يلي :

- ❖ مناقشة القضايا الأمنية و العقوبات التي تحول دون التعاون أو تبادل المعلومات.
- ❖ توفير قناة اتصال و تبادل المعلومات بشكل سريع في وقت الأزمات.

¹ سعيد عكاشة، مرجع سابق، ص 798.

² اتفاق التعاون الأمني الأوربي- الفلسطيني ، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 35، صيف 1998، ص 223.

- ❖ تنظيم جولات لتقصي الحقائق.
- ❖ - تحديد المتطلبات من أجل قيام الاتحاد الأوربي بتوفير المساعدة لإعانة السلطة الفلسطينية على الالتزام بتعهداتها لمكافحة الإرهاب. عبر استكمال برامج الاتحاد الأوربي المتوفرة.
- ❖ مناقشة حماية حقوق الإنسان.
- ❖ توافق السلطة الفلسطينية على مبدأ إمكانية قيام الاتحاد الأوربي بإجراء عملية تقويم جزئي أو كامل من وقت لآخر لقيام السلطة الفلسطينية في السيطرة على الأمور و حرية العمل.¹

¹ اتفاق التعاون الأمني الأوربي- الفلسطيني ، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 35، صيف 1998، ص 223.

ارتبط تطور مجال إدارة الأزمات "دبلوماسية الأزمات" بعدة عوامل يمكن حصرها في:
- التطور الكبير الذي شهده مجال العلوم السياسية، واعتبار مجال إدارة الأزمات جزء لا يمكن الاستغناء عنه كآلية من آليات تحقيق السلم العالمي.

- التحولات التي شهدتها النظام الدولي، وتفجر عدة أزمات، في عدة مناطق دولية، أبرزت حتمية وجود إطار تفسيري، له من القدرة التحليلية على معالجة حيثيات الأزمات، من خلال البحث في أسباب الأزمات ونتائجها ثم محاولة إدارتها.

من خلال معالجتنا للموضوع ثم التوصل إلى النتائج التالية:

- اعتبرت عملية صنع القرار أثناء الأزمات المحدد الرئيسي للإدارة الناجحة للأزمات من عدمها، واعتبرت آلية الإنذار المبكر واليات الدبلوماسية المختلطة أهم ما توصل إليه التراكم النظري لتمكين متخذ القرار من اختيار البدائل الناجحة في مجال إدارة الأزمات.
- يمكن التأكيد على أن تنوع مراكز صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، وتعدد مستويات اتخاذ القرار أديا إلى التأثير السلبي على الإدارة الناجحة في مجال إدارة الأزمات.
- يتأثر القرار الأوروبي في مجال إدارة الأزمات بالعوامل التالية:

* عدم وجود تصور أوروبي مشترك في مجال إدارة الأزمات، وانقسام البيت الأوروبي ما بين محليين (الاكتفاء بالإدارة المحلية للأزمات الأوروبية) وما بين عالميين (الدعوة إلى ضرورة تدخل الاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات الإقليمية والعالمية، لاكتساب مهارات وتقنيات إدارة الأزمات).

* يتأثر القرار الأوروبي في مجال إدارة الأزمات بالعوامل الخارجية «الولايات المتحدة الأمريكية»، حيث كلما كان القرار الأوروبي في مجال إدارة الأزمات يتعارض والتصورات الأمريكية كان مصيره التعديل أو الإلغاء. ويختلف هذا التأثير بـ:

- نوعية الأزمات.
- مدى أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.
- درجة التوافق الأوروبي ومدى سرعته في اتخاذ التدابير اللازمة في إدارة الأزمات.

* صعوبة التمييز ما بين القرارات المدنية والعسكرية بسبب تعدد مستويات اتخاذ القرار وتداخلها.

* اعتماد الاتحاد الأوروبي على المنهج التعددي في مجال إدارة الأزمات أثر على استقلالية القرارات الأوروبية المتخذة في مجال إدارة الأزمات.
* أدى اتخاذ القرارات بالإجماع إلى تعطيل عدة قرارات في مجال إدارة الأزمات ومن ثم عدم فعالية الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

- أدى التحول في مفهوم الأمن وتغير منطق التهديدات إلى إعادة نظر الاتحاد الأوروبي في موروثه النظري في مجال إدارة الأزمات، من خلال تطويره للمقاربة المدنية والعسكرية، ومحاولة خلق مؤسسات واليات تمكنه من التدخل الفعال في إدارة الأزمات، وفقا لما يتماشى ونوعية الأزمات من جهة ونوعية التدخل من جهة أخرى.
- أثرت المحددات الخارجية تأثيرا بالغ الأهمية على الإدارة الأوروبية لزامات الشرق الأوسط للعوامل التالية:

* وجود مصالح أمريكية في المنطقة.

* رفض إسرائيل لأي تدخل أوروبي في المنطقة.

* وجود لوبي صهيوني داخل البرلمان الأوروبي.

- تعاني الإستراتيجيات الأوروبية في مجال إدارة الأزمات من عدة مشاكل هي:

* اللاتجانس بين مواقف الدول الأوروبية، واختلاف تصوراتهم واهتماماتهم بالمنطقة.

* عدم الاستقلالية الأوروبية ل إدارة الأزمات الشرق أوسطية.

- يرجع اهتمام الاتحاد الأوروبي بإدارة أزمات الشرق الأوسط إلى عدة عوامل هي:

* عوامل سياسية: نتيجة قرب دول منطقة الشرق الأوسط من دول الإتحاد الأوروبي،

تنوع التهديدات الآتية من هذه المنطقة (الهجرة، احتواء هذه المنطقة على السلاح النووي).

* عوامل اقتصادية: الاعتماد الشديد لدول الإتحاد الأوروبي على نفط المنطقة

* عوامل ثقافية: ارتباط دول هذه المنطقة ثقافيا بالدول الأوروبية نتيجة الاستعمار

الأوروبي

- تأثرت فعالية الإتحاد الأوروبي في مجال إدارة الأزمات الشرق أوسطية بعدة عوامل

هي:

* تنوع أزمات المنطقة

* عدم وجود قنوات ذات الفعالية في مجال تقديم المعلومات تمكن الإتحاد

الأوروبي من الاستعمال الجيد لآلية الإنذار المبكر في مجال الإدارة في جانبها

الوقائي.

* تأثر الدور الأوروبي في إدارة أزمات الشرق الأوسط بالدور الأمريكي

والإسرائيلي نتيجة الاهتمام الكبير للولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة من جهة

والتأثير الإسرائيلي من جهة أخرى.

- من خلال تتبع الاهتمام الأوروبي بالنموذج المستعمل في الدراسة - القضية

الفلسطينية- نجد أن الاهتمام الأوروبي تطور على ثلاث مراحل هي:

1 المرحلة الأولى: بدأت مع التعاون السياسي الأوروبي 1969،

حيث نوقشت القضية في إطار قمة لاهاي، لكن من دون

الخروج بقرار مشترك لكن تخلل هذه المرحلة إصدار عدة وثائق

وإعلانات.

2 المرحلة الثانية: مع بداية الثمانينيات حيث اهتم الإتحاد الأوروبي

بالقضية جزئيا - قضية لاجئين - من دون وضع القضية

الفلسطينية في إطارها الكلي - جميع قضايا الوضع النهائي -.

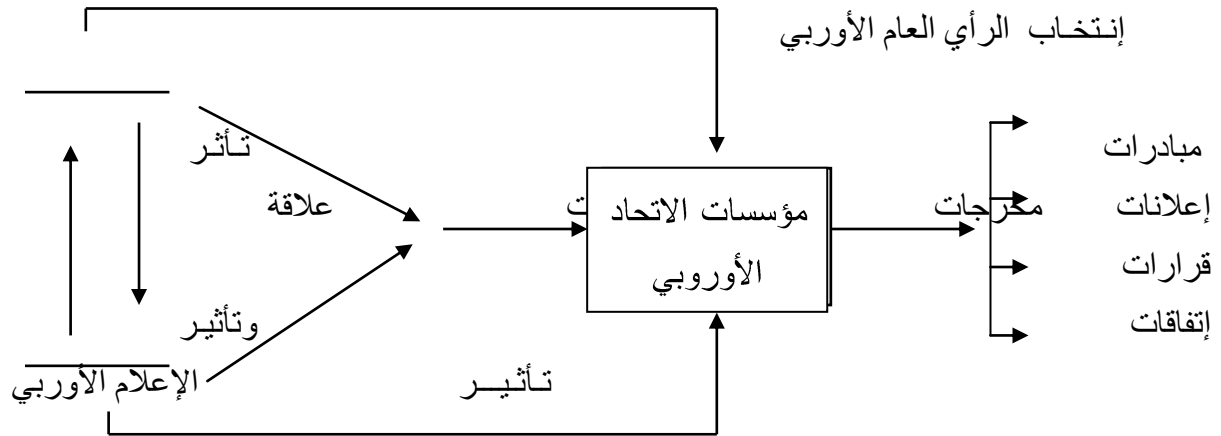
3 المرحلة الثالثة: بداية الاهتمام بالقضية من منظور كلي لكن من

دون رسم إستراتيجية متكاملة

4- المرحلة الرابعة: استخدام الإتحاد الأوروبي الوسائل الاقتصادية

المتاحة لدعم عملية السلام

تخضع الإدارة الأوروبية لقضية الفلسطينية لمحددات داخلية ساهمت في بلورة الموقف الأوروبي في مستوى أول، وفي توجيه الآليات المعتمدة في مستوى ثان. وقد حاولت توضيح العلاقة القائمة بين العناصر الثلاث من خلال المخطط التالي :



- تبين لنا الإدارة الأوروبية للقضية الفلسطينية بوضوح نموذج تجسد القوة المدنية من خلال إتباع الإتحاد الأوروبي على آليات الإدارة المدنية في جانبها الاقتصادي، وهذا تجسيدا لفكرة اقتصاد السلام، خاصة مع فشل تقريبا جل المبادرات الأوروبية في إدارة القضية الفلسطينية.

- الإتحاد الأوروبي: نموذج القوة المدنية ← آليات الإدارة المدنية (المساعدات الاقتصادية) ← إدارة مدنية للقضية الفلسطينية.

قائمة المراجع و المصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية

1) الكتب:

- 1- أحمد محمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية وتحليلية، الجزء الأول : الدبلوماسية الوقائية وضع السلام ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
- 2- السيد عليوة، إدارة الأزمات و الكوارث: مخاطر العولمة و الإرهاب الدولي، القاهرة: مركز القرار للاستشارات، 2002.
- 3- بال دانواي، "الأمن و المؤسسات الأورو أطلسية"، التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، (ترجمة حسن حسن و آخرون)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2005.
- 4- بشارة خضر ، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، (ترجمة منصور القاضي، مراجعة : جورج أبي صالح)، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، 2003.
- 5- بيتر مانغولد ، (ترجمة : أديب يوسف) ، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط ، دمشق : دار الطلاسم للدراسات و الترجمة ، الطبعة الأولى، 1985.
- 6- حامد ربيع ، الحوار العربي الأوربي و منطق التعامل الدولي الإقليمي، بغداد: قسم البحوث و الدراسات السياسية و القومية، الطبعة الأولى، 1983.
- 7- حسن نافعة، الاتحاد الأوربي و الدروس المستفادة عربيا ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، 2004.
- 8- جان جورج دانيل، مؤتمر مدريد، دور أوروبا في عملية السلام،: سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط، لبنان : نوبليس، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2002.
- 9- جميل هلال ، إستراتيجية إسرائيل الإقتصادية في الشرق أوسط، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1995.
- 10- جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة الإعلامية، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى ، 2004.
- 11- ريناتا دوان، وزدزسلولاتشوفسكي، التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي: الأبعاد العسكرية و الأمنية للاتحاد الأوربي، (ترجمة: فادي حمود و آخرون)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004.

- 12- سيغرد بولينجر، تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، بيروت: دار بلال، الطبعة الثانية، 1998.
- 13- صالح يحيى الشاعر، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2006.
- 14- فاروق السيد عثمان، التفاوض و إدارة الأزمات، القاهرة: دار الأمين، الطبعة الأولى، 2004،
- 15- فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1997.
- 16- عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، الطبعة الأولى، ص16، 1993.
- 17- عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى الإستراتيجية، عمان: دار مجدلاوي، الطبعة الأولى 2006.
- 18- عمر سعد الله، حل النزاعات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى 2005.
- 19- كمال حماد، النزاعات الدولية : دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، الشوف : الدار الوطنية للدراسات و النشر و التوزيع، 1998.
- 20- مايكل س. لوند، منع المنازعات العنيفة- إستراتيجية الدبلوماسية الوقائية، (ترجمة عادل عناني)، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، ط1، 1999.
- 21- محسن محمد صالح، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2007، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، 2008.
- 22- محمد مصطفى كمال ، فؤاد نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الأوروبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، أوت 2001.
- 23- محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا و المشكلات الدولية، بيروت: دار النهضة العربية، 1981،
- 24- محمد علي حوات ، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2002.
- 25- محمد السعيد ادريس ، تحليل النظم الإقليمية " دراسة في أصول العلاقات الدولية "، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2001.
- 26- محمد الوحيشي الهادي، مكانة الموظف الدولي في حل النزاعات، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، 2006.
- 27- محمد نصر مهنا، ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية مع دراسة بعض مشكلات الشرق الأوسط ، القاهرة: مكتبة غريب/ الطبعة الأولى،

- 28- مفيد شهاب، العلاقات العربية الأوروبية حاضرها و مستقبلها، باريس: مركز دراسات العربي الأوروبي، الطبعة الأولى، 1993،
- 29- نادية محمود مصطفى، ماذا بعد عملية التسوية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004.
- 30- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985.
- 31- هاني الياس الحديثي ، سياسة باكستان الإقليمية (1974، 1997)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1997.
- 32- هاني خلاف، أحمد نافع، نحن و أوروبا : شواغل الحاضر و آفاق المستقبل، القاهرة: مركز دراسات السياسية و الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1997.

(2) المجالات و الدوريات :

- 1- أحمد المسلماني، "إدارة الأزمات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، معلومات دولية، العدد 57، 1998.
- 2- أحمد صدقي الدجاني، "العلاقات العربية الأوروبية نحو عام 1992"، مجلة المستقبل العربي، العدد 163، جوان 1990
- 3- أحمد مختار الجمال، "المفاوضات و إدارة الأزمات"، السياسة الدولية، العدد 105، جانفي 1996.
- 4- إدريس لكريني، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقارنة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية، المستقبل العربي ، عدد 247، جانفي 2003.
- 5- سعيد اللاوندي، "أوروبا و أمريكا و إشكالية الهيمنة"، السياسة الدولية. العدد 141، جويلية 2000،
- 6- أمين هويدي، فن إدارة الأزمات العربية في ظل النظام العالمي الحالي، مجلة المستقبل العربي، العدد 172، جوان 1993.
- 7- جون ماركو، "أوروبا و الشرق الأوسط : رغبة تنتظر القدرة : رؤية فرنسية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 148، أفريل 2002.
- 8- سيار الجميل، المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات : تحديات مستقبلية، مجلة المستقبل العربي، العدد 184، 1993.
- 9- سعيد عكاشة، "المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط : خربشات في جدار صلب [رؤية عربية]"، مجلة السياسة الدولية، العدد 148، أفريل 2002.

- 10- عبد الفتاح الجبالي، "المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 30، ربيع 1997.
- 11- عدنان الهياجنة، "الحرب على العراق و توازن القوى الدولية"، مجلة البيان، العدد 2، 2004.
- 12- علاء الحديدي، "الشرق الأوسط بين آسيا و أوروبا"، السياسة الدولية، العدد 118، جوان 1992.
- 13- فؤاد نهر، "الإتحاد الأوروبي و الحرب الأمريكية على العراق" مجلة شؤون الأوسط ، العدد 111، 2003.
- 14- محمد خالد الأزهرى، المجموعة الأوروبية و قضية فلسطين 1964-1985، المستقبل العربي، العدد 101، 1987.
- 15- محمد سعد أبو عامود، "الشرق أوسطية في الفكر السياسي العربي"، السياسة الدولية، العدد 203، جوان 1994.
- 16- ناصيف حبي، "الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الأوروبية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 39، ماي 1982.
- 17- ناصيف حتى، "مستقبل العلاقات العربية الأوروبية بين شرق أوسطية و المتوسطية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 205، مارس 1996.
- 18- ناصيف حتى، "حدود الدور الأوروبي و فرصه في عملية التسوية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 215، جانفي، 1997.
- 19- وجيه كوثراني ، "الشرق أوسطية و التطبيع الثقافي مع إسرائيل"، البعد التاريخي و إشكالات راهنة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 23، 1995.
- 20- اتفاق التعاون الأمني الأوروبي- الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 35، صيف 1998.

الموسوعات:

- 1- مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، (قضية فلسطين، قبرص)، بيروت: الشركة العالمية للموسوعات ، الجزء 14، الطبعة الثالثة، 2005.

4) مواقع الإنترنت:

- 1- أحمد دعدوش: "المقاطعة الاقتصادية بين النظرية و التطبيق"، على موقع: [http:// www.aljazeera.net/NR/exeres/9C919487-6794-493C-htm](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9C919487-6794-493C-htm)

- 2- بزاز رمضان، "الهوية الأوروبية الجديدة"، على موقع:
<http://www.aljazeera.net/N.R/exeres/E7A41237-AFE3-4B6D-htm>
- 3- تركي بن عبد الله الرشودي، "مفهوم العقوبات الاقتصادية" على موقع:
<http://muntada.islammessage.com/archive/index.php/E-5488.HTML>
- 4- حسين عبد العزيز، "تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة"، على موقع:
<http://www.aljazeera.net/N.R/exeres/07AADF7C-1A1B-4076-90F8-6D664B6539Ue.htm>
- 5- خالد يوسف : «اللاجئون الفلسطينيون ... قضية بين التأجيل و غياب الرؤية» على موقع:
<http://almoslim.net/node/85927>
- 6- هيثم مناع ، "مفهوم العقوبات الاقتصادية"، على موقع:
www.alhakim.net/alhiwar/concepte.htm
- 7- الاتجاه الأوربي و القدس على موقع :
<http://www.rcpa.org.jo/international3.htm>
- 8- الاتحاد الأوربي و القدس على الموقع :
<http://www.rcja.org/international3>
- 9- الاتحاد الأوربي و القضية الفلسطينية على موقع :
<http://c/documents and setting/rr/cooperation et développement>
- 10- الشرق الأوسط : نص وثيقة إستراتيجية عمل الاتحاد الأوربي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، على موقع:
<<http://www.aawsat.com/details.asp?section=48c&articles=4975108&usueno=10964>>.
- 11- اللاجئون الفلسطينيون على موقع :
<http://palastine-lagie.net>
- 12- المشروع الأوربي لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين " على موقع :
<http://www.odabasham.net/show.php?=22939>
- 13- "برامج المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوربي" : على الموقع :
<http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/cooperatio-development/palestinians.htm>
- 14- تصنيف الأزمات على موقع:
www.Al Moqatel.Htm
- 15- مؤتمر دعم الاقتصاد الفلسطيني على موقع :
<http://e.c.europa.eu/external-relation/occupied-palestinianterritory/indexen.htm>
- 16- مراحل إدارة الأزمات على موقع:
www.Al Moqatel.Htm
- 17- "موقف البرلمان الأوربي من الحرب على غزة" ، على موقع :
<http://bestntheworld.blogspot.com/2009/04/blog-post-18html>.
- 18- "موقف الاتحاد الأوربي من عملية السلام في الشرق الأوسط"، على موقع :
<http://www.debug.ec.europa.eu/ar/eu and palestine/strategiy.htm>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

(I) الكتب:

- 1-
- 2- Georges buis, mediteranee un lac de paix, le mande diplomatique, mars 1993.
- 3- Jean-Jacques Roche, Théories des relations internationales, Montchrestien, 5eme édition 2004.
- 4- John Spanier ,Games Nations play, Congress Quarterly press , seventh edition, 1990.
- 5- Jhon w. Burton, Global conflict: the domestic sources of International Crisis, wheatsheaf books LTD First- published, 1984.
- 6- Marles-Philippe David, Jean-Jacques Roche, Théories de la sécurité : Définition, approche et concept de la sécurité internationale , Paris, édition Montchrestien, 2002.
- 7- Philip Moreau Defarges, la politique internationale, Paris, édition Hachette 1990.
- 8- Richard C. Eichenberg, « L'europa et les états unis dans un monde troublé », Les états unis et l'Europe : Alliés ou Adversaires ?. Bruylant, 1993.
- 9- Tabi Debiel, MARTINA FISCHER, « concepts, crisis prevention, capacities, conflict management, problems of coherance by the european union », Berghof Report. N°4, September 2000.
- 10- Thierry Coo Seamens, l'union européenne et le renseignement, perspective de cooperation entre des etats membres, GRIP, Bruxelles, 2004.
- 11- Tuomo Melasuo, Sécurité Compréhensive et Globale : Approche Théorique, in : Mondialisation et Sécurité, Collège International d'Alger, Mai 2002.

(II) المجلات والدوريات:

- 1- l'europa et ses moyens de défense en 2001", Revue défense Lecerf Edouard, Verret Denis, "nationale", Avril 2002.

(III) الموسوعات:

Ermet Guy et Autres , Dictionnaire De La Science Politique et Des Instutions Politiques, Paris : éditions Dalles, 2001.

(IV) مواقع الإنترنت:

1- BURGHARDT Günter, En civilian Crisis management capabilities and the Emerging En Security Strategy:

<http://www.eurnion.org/news/speeches/2003/0310039b.htm>

2- Cap MONNERAT Ludovic, "L'Europe s'engage pour une force de réaction rapide de 100 000 hommes, opérationnelle d'ici 2003" :

<http://www.checkpoint-online.ch/checkpoint/monde/mon0016-euroreactionrapide.html>

3- Chris Lind Borg, «European Approche to Civilian Crisis Management», Pulished by the Britich American security information concil, March 2002:

http://Basicint.org/plus/research/2002_um..pdf

4- EHRHART Hans-George, Quel modèle pour la PESG, Cahier de Caillot, n° 55, (IES), octobre 2002 :

<http://www.iss-en.org/chailot/chai55F.pdf>

5- Felix NKUNDABA Genzi, « l'union européenne et la prévention des conflits et concepts et instruments d'un nouvel acteur », (Grip, BRUXELLES) :

<http://www.grip.org/pub/rapport/rg02-2ueprev.pdf>

6- Felix NKUNDABA Genzi, l'union européenne et la gestion civile des crises, (GRIP) REEGRIP Data : G1808, 07. 11. 200 :

<http://www.grip.org/bag/g1808.html>

7- Guenter Burghardt : EU civilian crisis Management capabilities and the emerging eu security strategy":

<http://www.eur-union.org/news/speeches/2003/031003gb.htm>

8- Michel liegeois, "strategies de maintien de la paix de l'oton", juin, 1997

" [http:// www.nato.int/acad/fellow/95-97/liegeois.pdf](http://www.nato.int/acad/fellow/95-97/liegeois.pdf)"

9- Peter Finel, "Contemporary Chalenges for Post conflict Governance and Civilian Crisis Management, February 2002:

www.abo.fi/instut/norfa/peter2contemporary.pdf

10- Peter Wallensten and Frida Maller, « conflict prevention : Methodology for Knowing the unknown". Uppsala Peace Research, Papers:

www.per.uu.se/publications

11- SEIDSCHLAG Alexander, How can chaos Theory be applied to crisis management:

<http://www.santafe.edu/gmk/mfgb/node10.html>

12- Simon Mesterman and Bactrice Boulding, "The Politics of Sancions, International Peace Academy":

<http://ipacademy.org>

13- Ulrich Schnecker, « Developing & Applying European Union Crisis Management », (ECMI), Working paper # 14, Janjier2002:

[http://www.search%3fg%3d European%28crisis%2b management%2b theory%26n1%3dfr%26ie%3detf%2d8%26%star%3d10%26/3dn](http://www.search%3fg%3d%20European%28crisis%2b%20management%2b%20theory%26n1%3dfr%26ie%3detf%2d8%26%star%3d10%26%2f3dn)

14- yoon taeyoung, between peace and war : south korea crisis management strategies towards north korea :

<http://www.iewe.or.kr/people/yoonty.html>

15- La décision du conseil du 22 janvier 2001 portant création du comité militaire de l'Union européenne :

<http://www.grip.org/bdg/pdf/g4002.pdf>

16- La décision du Conseil du 22 janvier 2001 instituant un Etat-major de l'Union **européenne** : **<http://www.grip.org/bdf/94003.pdf>**

الفهرس

01	مقدمة.....
	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.....
	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.....
	المطلب الأول: مفهوم الأزمة.....
	الفرع الأول: تعريف الأزمة.....
	الفرع الثاني: مفهوم الأزمة والمفاهيم المتقاربة.....
	الفرع الثالث: تصنيف الأزمات.....
	المطلب الثاني: إدارة الأزمات كآلية لتحقيق السلم العالمي.....
	الفرع الأول: تنقيح لأهم تعاريف إدارة الأزمات.....
	الفرع الثاني: مراحل إدارة الأزمات.....
	المطلب الثالث: التأصيل النظري لاستراتيجيات إدارة الأزمات.....
	الفرع الأول: تعريف الإستراتيجية.....
	الفرع الثاني: مبادئ الإستراتيجية.....
	الفرع الثالث: أنواع إستراتيجيات إدارة الأزمات.....
	المبحث الثاني: آليات و وسائل الطرف الثالث لإدارة الأزمات.....
	المطلب الأول: نماذج و صور تدخل الطرف الثالث لإدارة الأزمات.....
	الفرع الأول: مفهوم و نماذج تدخل الطرف الثالث.....
	الفرع الثاني: صور تدخل الطرف الثالث لإدارة الأزمات.....
	المطلب الثاني: وسائل إدارة الأزمات من خلال النهج الوقائي.....
	الفرع الأول: مفهوم و أنماط الدبلوماسية الوقائية.....
	الفرع الثاني: وسائل ومهام الطرف الثالث لإدارة الأزمات.....
	الفرع الثالث: آلية الإنذار المبكر كوسيلة للوقاية و إدارة الأزمات.....
	المطلب الثالث: الوسائل الدبلوماسية و الإجراءات الاقتصادية المتبعة في مجال إدارة الأزمات..
	الفرع الأول: الوسائل الدبلوماسية لإدارة الأزمات.....
	الفرع الثاني: الوسائل الاقتصادية لإدارة الأزمات.....
	المبحث الثالث: مقاربات الإتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات.....
	المطلب الأول: المقاربة المدنية لإدارة الأزمات.....
	الفرع الأول: مفهوم الإدارة المدنية للأزمات.....
	الفرع الثاني: مجالات الإدارة المدنية.....
	المطلب الثاني: المقاربة الأوروبية العسكرية في مجال إدارة الأزمات.....

الفرع الأول : الحوار النظري لتفسير نموذج تدخل الاتحاد الأوروبي

الفرع الثاني : تطور القدرات العسكرية الأوروبية كآلية لتجسيد المقاربة العسكرية

الفصل الثاني: عوامل و محددات التحرك الأوروبي لإدارة أزمات الشرق الأوسط..

المبحث الأول : الموقع الجيوسياسي لإقليم الشرق الأوسط.....

المطلب الأول: مفهوم الإقليم والمنظومة الفرعية.....

المطلب الثاني: مفهوم و تحديد اقليم الشرق الأوسط (المفهوم الأوروبي ، الأمريكي ، الإسرائيلي، العربي).....

المطلب الثالث: أهمية و خصائص اقليم الشرق الأوسط.....

المبحث الثاني: عوامل الإهتمام الأوروبي بإقليم الشرق الأوسط.....

المطلب الأول : العوامل السياسية والأمنية.....

المطلب الثاني : العوامل الاقتصادية.....

المطلب الثالث : العوامل الحضارية و التاريخية.....

المبحث الثالث : محددات التحرك الأوروبي في إدارة أزمات الشرق الأوسط.....

المطلب الأول : صعوبة بلورة قرار موحد و سياسة خارجية مشتركة باتجاه المنطقة.....

الفرع الأول : مؤسسات اتخاذ القرار على مستوى الإتحاد الأوروبي.....

الفرع الثاني : آليات اتخاذ القرار على مستوى الإتحاد الأوروبي.....

الفرع الثالث : صعوبات بلورة سياسة خارجية مشتركة.....

المطلب الثاني : التأثير الأمريكي.....

الفرع الأول: اختلاف المصالح و الإستراتيجيات المطبقة في الشرق الأوسط.....

الفرع الثاني : التفوق العسكري الأمريكي.....

الفرع الثالث: تفاوت الإرتباط الأوروبي بالولايات المتحدة الأمريكية.....

المطلب الثالث: الدور الإسرائيلي.....

الفصل الثالث : القضية الفلسطينية كنموذج للإدارة الأوروبية في جانبها المدني.....

المبحث الأول : : تطور الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية في إطار السياسة الخارجية
الأمنية الأوروبية المشتركة.....

المطلب الأول : المحددات الداخلية المشكلة للموقف الأوروبي.....

الفرع الأول : مؤسسات الاتحاد الأوروبي.....

الفرع الثاني : الرأي العام الأوروبي

المطلب الثاني : موقف الاتحاد الأوروبي من قضايا الوضع النهائي.....

الفرع الأول : موقف الاتحاد الأوروبي من قيام الدولة الفلسطينية.....

.....	الفرع الثاني : موقف الاتحاد الأوروبي من قضية اللاجئين و المستوطنات.....
.....	الفرع الثالث : موقف الاتحاد الأوروبي من قضية القدس.....
.....	المبحث الثاني : آليات الاتحاد الأوروبي في إدارة القضية الفلسطينية.....
.....	المطلب الأول : الإدارة المدنية الأوروبية للقضية الفلسطينية في جانبها الاقتصادي.....
.....	الفرع الأول : المساعدات الاقتصادية.....
.....	الفرع الثاني : المؤتمرات الاقتصادية.....
.....	المطلب الثاني : الإجراءات السياسية.....
.....	الفرع الأول : المبعوث الأوروبي كوسيط لإدارة السلام في الشرق الأوسط.....
.....	الفرع الثاني : دبلوماسية المفاوضات.....
.....	الفرع الثالث : المبادرات و الاتفاقات الأوروبية.....
222	خاتمة.....
229	فهرس المحتويات.....